جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التنافس الأمريكي–الأوروبي في منطقة الخليج العربي

لفترة (1990–2003)

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل السياسات الخارجية

من إعداد الطالبة :

– بختة مزيان

تحت إشراف الأستاذين :

– جمال بن مرار

– عبد المالك حطاب

لجنة المناقشة

أ /كريمة كروي	رئيسا
أ /عبد المالك حطاب	مشرفا رئيسا
أ /جمال بن مرار	مشرفا ثان
أ /أسامة بوشماخ	عضوا مناقشا

2015/2014

التشكرات

في البداية أبدأ بحمد الله وشكره على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل العلمي

وأيضا بالصلاة على أشرف الخلق محمد عليه أزكى الصلوات والتسليم

أقدم شكري الكبير إلى كافة الأساتذة بقسم العلوم السياسية بجامعة

الجيلالي بونعامة وخاصة إلى الأستاذ بن مرار جمال، الأستاذ خطاب عبد

المالك وإلى كافة زملائي الطلبة في التخصصين: تحليل السياسات الخارجية

ودراسات دولية.

الإهداء

قال الله تعالى: "وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين"

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من:

والدي الحبيبين حفظهما الله وأطال في عمرهما

أخي الغالي: يوسف

أخواتي العزيزات: فاطمة الزهراء، وسام، شيماء

كامل أفراد عائلتي الكريمة من كبيرهم إلى صغيرهم

رفيقات دربي: خديجة، عائشة، حسنة، خيرة، رزيقة، أمينة

كل من: حمزة، يوسف، وجمال

وإلى كل من ساعدني في عملي هذا من قريب أو بعيد

ولو بدعاء في ظهر الغيب

مقدمة

يشهد عالم ما بعد الحرب الباردة تحولات وتطورات سريعة خاصة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، كالانتقال من الثنائية إلى الأحادية القطبية والذي أفضى إلى وجوب العدول عن السياسات الاقتصادية السابقة لذا فقد برزت أنشطة الشركات عابرة للقومية، والتكتلات الاقتصادية مما ترتب عنها ظهور موجة قوية من لتنافس حول مناطق معينة من أجل الاستثمارات وفتح أسواق خارجية جديدة بالإضافة إلى توفير المواد الأولية اللازمة، كما أن الاعتبارات الجيوسياسية والجيوإستراتيجية لأي إقليم تلعب دورا كبيرا في تحديد ماهية العلاقات لدول هذا الإقليم وأشكالها، وآليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات وتحديد مساراتها واتجاهاتها وأهدافها، فالعلاقات الدولية عادة هي انعكاس لمتطلبات واقع جغرافي وسياسي واقتصادي معين يفرض على أطراف هذه العلاقة طبيعة السلوك السياسي المتبع في علاقاتها مع الأطراف الأخرى سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

وفي هذا الإطار يمكننا القول أنه أصبح لمنطقة الخليج العربي الدور الفاعل والكبير كمنطقة حيوية اتجاه العالم رجي، حيث أصبحت مصدر جذب للقوى التي تريد السيطرة على المواقع المهمة في العالم، وتأتي أهمية الخليج العربي من أهمية الموقع الجغرافي الذي يسيطر عليه (ويضم دول مجلس التعاون الخليجي وهي: البحرين، ويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى العراق وإيران) وأيضا إستراتيجية تمر عن طريقها الإمدادات النفطية العالمية، مثل مضيق هرمز، مضيق باب المندب، وخليج عمان إضافة إلى امتلاكه للاحتياطات النفطية التي تبلغ 65٪ من نسبة الاحتياط العالمي وهذا بدوره يجعل من منطقة الخليج العربي مصدر إغراء واستقطاب للدول الكبرى من أجل السيطرة على تلك المنطقة، ومن أهم هذه الدول الكبرى نذكر القوى الأكثر تنافسا على مناطق النفوذ عبر العالم وخاصة هذه المنطقة وهما الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي اللذان اتخذا من إقليم الخليج العربي ساحة للتنافس من أجل تحقيق مصالحهما الاقتصا هذا ما أدى بهما إلى تبني عدة سياسات وإجراءات في المنطقة لضمان أكبر قدر من

الأهداف المسطرة والمصالح الحيوية كعقد اتفاقيات والدخول في مشاريع استثمار مبنية على كسب أكبر عدد ممكن من الفوائد والعائدات.

الإشكالية:

ما هي أبعاد التنافس الأمريكي-الأوروبي في منطقة الخليج العربي خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2003؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسة نصل إلى طرح الإشكاليات الفرعية التي ستقودنا للفهم الأوضح لهذه الدراسة والمتمثلة فيما يلي:

- ما هي أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة؟
- هل يمكن للاتحاد أوروبي الاستفادة من المنطقة في سعيه لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية؟
- ما هي أهمية منطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي؟

الفرضيات:

- تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصالحها الاقتصادية الحيوية.
- محاولة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي رض سيطرتها على دول المنطقة من أجل حماية الدولة اليهودية.
- سعي الدول الأوروبية للدخول في دائرة التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحصول على الدور القيادي الذي تحتله أمريكا.
- توفير مصادر طاقة وفيرة تتمتع بها منطقة الخليج العربي على غيرها من المناطق الأخرى.

تحديد المفاهيم:

التنافس: وتعرف على صعيد الدولة ككل، بقدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل أفرادها، ففي حين تقتضي الميزة النسبية للمنافسة على أجور منخفضة فإن الميزة التنافسية تقتضي تحسين الإنتاجية للمنافسة في نشاطات اقتصادية ذات أجور مرتفعة، الأمر الذي يضمن تحقيق معدل نمو مرتفع ومستمر لدخل الفرد، وأهم المحددات التي تؤثر في هذه القدرة هي معدل الصادرات ومستوى تدفق الاستثمار الأجنبي.[1]

العولمة: (Globalisation) هي مصطلح يعني تسارع وتكثيف آليات وعمليات ونشاطات، يقال عنها أنها تعزز التبعية العالمية المتبادلة وربما الاندماج السياسي والاقتصادي العالمي في النهاية، وهو بالتالي مفهوم ثوري يتضمن إزالة الإقليمية عن الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ولكن سيكون من الخطأ النظر إلى العولمة بطريقة حتمية فكما أن هناك قوى اندماج عاملة على الأرض من خلال تقليص المسافات على المستوى العالمي، ثمة قوى تفتيت أيضا.[2]

التكتل الاقتصادي: يغة للتكامل الاقتصادي تتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخيا، أو ثقافيا، أو حضاريا، أو اقتصاديا، أو جغرافيا لتحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة. ودرجات التكامل الاقتصادي قد تكون في شكل منطقة تجارة حرة، أو اتحاد جمركي، أو سوق مشتركة، أو الاندماج الاقتصادي، أو الاندماج السياسي.[3]

---

[1]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم مصطلحات عصر العولمة**. ص 152، على الرابط: www.kotobarabia.com

[2]- مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002، ص316.

[3]- عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007/2006، ص 30.

السوق الأوروبية المشتركة: تعرف أيضا بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (La Communauté Economique Européenne) وهي تجمع من الدول الأوروبية بدأ مصطبغا بالطابع الاقتصادي، ثم اتجه إلى تحقيق نوع من الوحدة السياسية، وله أجهزة تنفيذية وتشريعية وسلطة قضائية، ويطلق عليه اختصارا "الجماعة الأوروبية".[1]

الخليج العربي: هو عبارة عن مسطح مائي يقع جنوب غرب آسيا ويستمر عن بحر العرب، يمتد من خليج عمان جنوبا حتى شط العرب شمالا، يبلغ طوله الأقصى 370 كلم، والأدنى 55 كلم، وعمقه يتراوح بين 50-90 م، كما تبلغ مساحته 233100 كلم مربع.[2]

حدود الدراسة:

1_**المجال الموضوعي:** شملت دراسة موضوعية عامل التنافس بين قوتين بارزتين هما الولايات المتحدة كية والإتحاد الأوروبي في منطقة لا تخفى أهميتها الإستراتيجية بالنسبة لمختلف دول العالم وهي منطقة الخليج العربي وكمبرر لدراستنا لهذا الموضوع إهمال بعض الباحثين والدارسين لهذا الجانب وتركيزهم فقط على سياسة الخارجية الأمريكية القائمة في المنطقة دون الرجوع إلى وجود قوة متمكنة أصبحت تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف المجالات وعبر مختلف مناطق العالم.

2-**المجال المكاني:** لهذه الدراسة مجال مكاني محدد للالتزام بحدود الدراسة والإحاطة بكافة المعطيات لمتغيرات المتعلقة بهذه المنطقة الجغرافية والمتمثلة في منطقة الخليج العربي والتي تضم دول مجلس التعاون الخليجي

[1]-سمير عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**. مصر: مطبعة الإشعاع الفنية، 2001، ص 177.

[2]-إدريس محمد عبد السعيد، **النظام الإقليمي للخليج العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 124.

بالإضافة إلى العراق وإيران والتي تشكل بذلك منطقة متميزة عن باقي مناطق لعالم لأنها تربط بين قارات العالم الثلاث: آسيا، إفريقيا، وأوروبا.

3_**المجال الزمني**: السبب وراء تحديد الفترة ب (1990-2003) فهو حدوث عدة تغييرات خاصة بعد اية الحرب الباردة، كظهور نظام دولي جديد تتحكم به العولمة، حرب الخليج الثانية 1991، وأيضا بروز الإتحاد الأوروبي كقوة لا يستهان بها في نفس الفترة، ووصولا إلى سنة 2003 التي عرفت أهم أحداث العالم ألا وهو غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، والذي لا يمكننا تجاهل دوره الفعال في منطقة الخليج العربي.

أهمية الدراسة:

الإحاطة بالظروف التي واجهت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في هذه الفترة وكيفية كل منهما لتحقيق مصالحهما الحيوية في منطقة الخليج العربي، بالإضافة إلى السعي إلى توضيح أهمية المنطقة والدول المجاورة لها بالنسبة للقوى الكبرى المذكورة سابقا.

الهدف من الدراسة:

إلى تبيان الدور الذي تلعبه منطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والدول لأوروبية وبالتالي بالنسبة للعالم ككل من خلال دراسة درجة التنافس بينهما في المنطقة والوصول إلى تأكيد حقيقة مفادها أن الضوابط التي كانت تحكم العالم قبل الحرب الباردة قد آلت إلى الزوال، بالإضافة إلى توضيح طبيعة العلاقة بين الأطراف الثلاث: الولايات المتحدة الأمريكية، الإتحاد الأوروبي، الخليج العربي.

الجانب النظري للدراسة:

في هذه دراسة سنعتمد على النظرية الليبرالية الجديدة فهي تعنى بالفكر القادر على إنتاج الأبعاد التفسيرية الضرورية للعلاقات الدولية وكيفية تأثير التطور العلمي والتكنولوجيا المتقدمة والتحولات الاقتصادية عليها، فزيادة على الفكرتين الأساسيتين التي جاءت بها الليبرالية وهما: تمجيد الحرية الشخصية وتضخيم مكانة الفرد داخل الدولة والمجتمع، وسيادة القانون على أطماع وأنانية الدول، فقد تجاوزت الليبرالية الجديدة الإطار الضيق للسيادة الوطنية لتصل إلى وضع اللبنات الأساسية للتعاون الدولي، على غرار دعم المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية، والتي ما فتئ دورها يتنامى بشكل كبير في عالمنا الحاضر، وسنسعى إلى تطبيق النظرية الوظيفية الجديدة على هذه التكتلات الإقليمية والمتمثلة في: الولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد الأوروبي كوحدتين متنافستين في المجال الاقتصادي في منطقة الخليج العربي والذي يضم تكتلا آخر ألا وهو مجلس التعاون الخليجي.

الجانب المنهجي للدراسة:

خلال القيام بأي دراسة يتوجب علينا اتخاذ منهج معين للوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة والدقيقة، وطبيعة موضوع دراستنا هذه تتطلب منا تتبع منهجا للتحليل من أجل الإلمام بالعناصر المهمة ولهذا فقد اعتمدنا على:

1_**المنهج التاريخي:** وهو عبارة عن عملية إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها وأخيرا تأليفها ليتم عرض الحقائق أولا عرضا صحيحا في مدلولاتها وفي تأليفها، وحتى يتم حينئذ إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة[1]، واستعمال المنهج التاريخي كأحد مناهج البحث العلمي من

[1]-محمود الفرماوي، **المنهج التاريخي في البحث العلمي**. 11 جوان 2011، على الرابط www.Kenanaonline. Com

خلال الرجوع إلى المصادر والمراجع التاريخية، كإطار زمني تاريخي لفترة الدراسة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2003.

2_**منهج التحليل المقارن:** وهو عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر نستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق وأوقت ونميز بها موضوع الدراسة أو الحادثة في مجال المقارنة والتصنيف، وهذه الحادثة محددة بزمانها ومكانها وتاريخها، يمكن أن تكون كيفية قابلة للتحليل أو كمية لتحويلها إلى كم قابل للحساب، وتكمن أهميته في تمييز موضوع البحث عن الموضوعات الأخرى[1]، واستخدامنا لهذا المنهج لغرض دراسة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي في منطقة الخليج العربي وكمقارنة بينهما كقوتين متجانستين في سعيهما إلى تحقيق مصالحهما الحيوية في المنطقة كل حسب تطلعاتها الخاصة.

الخطة المعتمدة في الدراسة:

مقدمة:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

المبحث الأول: ماهية التنافس

المطلب الأول: مفهوم التنافس وعلاقته بالمفاهيم المشابهة

المطلب الثاني: خصائص وأهداف التنافس

المطلب الثالث: تحديات وعوامل التنافس

المبحث الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الأول: ماهية السياسة الخارجية الأمريكية

[1]- خذيري نوال، **المنهج المقارن**. معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي زيان عاشور بالجلفة، 2004/2003، ص 08.

المطلب الثاني: بنية الاقتصاد الأمريكي

المطلب الثالث: مساهمات الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي

المبحث الثالث: مبادرة إنشاء الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: مفهوم الإتحاد الأوروبي ومراحل تشكله

المطلب الثاني: الهيكل المؤسسي للإتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: إسهامات الإتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي

الفصل الثاني: منطقة الخليج العربي كمحدد للتنافس الأمريكي-الأوروبي

المبحث الأول: أهمية منطقة الخليج العربي

المطلب الأول: العمق الإستراتيجي لمنطقة الخليج العربي

المطلب الثاني: التوجهات الأمريكية نحو منطقة الخليج

المطلب الثالث: توجهات الإتحاد الأوروبي نحو منطقة الخليج

المبحث الثاني: مجالات التنافس الأمريكي-الأوروبي في منطقة الخليج العربي

المطلب الأول: لتنافس في المجال الاقتصادي والمالي

المطلب الثاني: التنافس في المجال السياسي والأمني

المطلب الثالث: التنافس في المجال الاجتماعي والثقافي

المبحث الثالث: آفاق التنافس الأمريكي-الأوروبي في المنطقة

المطلب الأول: الامتيازات الممنوحة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: إخفاقات وتحديات التنافس في منطقة الخليج العربي

المطلب الثالث: القوى الجديدة المنافسة في منطقة الخليج العربي

الفصل الأول:
الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

المبحث الأول: ماهية التنافس الدولي

تمهيد:

تعتبر ظاهرة التنافس والتزاحم حالة طبيعية عند الإنسان تنشأ في معظمها نتيجة احتكاك وسعي الأفراد أو الجماعات لأجل تحقيق مصالحهم وأهدافهم انطلاقا من إمكانياتهم المتاحة التي عادة ما تكون متشابهة لدى الجميع على شكل علاقة تسابق سلمي،ولكن كلما حاول أحد الأطراف المبالغة في الانفراد بهذه المصالح والاحتفاظ بها لنفسه ومنع الآخرين من الوصول إليها كلما شكل ذلك سببا لجلب التوتر الذي يمكن أن يُخرج التنافس عن نطاقه السلمي ليتحول إلى صراع أو نزاع عنيف،وهكذا هو الحال تقريبا بالنسبة لِتنافسٍ يكون أطرافه دولاً أو فواعل دولية مهما كانت صفتها أو وزنها على السلم الدولي[1].

المطلب الأول: مفهوم التنافس الدولي وعلاقته بالمفاهيم المشابهة

1- مفهوم التنافس الدولي:

ينطلق عدد من المفكرين في شرحهم لمفهوم التنافس الدولي Concurrence Internationalمن التركيز على الجانب الاقتصادي على اعتبار أن هذا المصطلح ذو أصول اقتصادية راسخة على غرار تلك المفاهيم التي اشتقت منه كالمنافسة الاقتصادية الحرة والتنافسية الدولية وغيرها حيث انتقل من حقل العلوم الاقتصادية إلى حقل العلوم السياسية وتحديدا ضمن دراسات الاقتصاد السياسي والعلاقات الاقتصادية الدولية.

[1]- سعد حقي توفيق، **التنافس الدولي وضمان أمن النفط**. مجلة العلوم السياسية، العدد 43، ص 24.

وكان للتحولات الجذرية التي مست عالم ما بعد الحرب الباردة وما أسفرت عنه من تزايد مطرد للعامل الاقتصادي الأثر البالغ في تزايد أهمية الظاهرة، حيث أصبح الاقتصاد العامل الأهم المحدد والمحرك للسياسات الخارجية للدول، مما خلق جو من التنافس الاقتصادي بآليات دبلوماسية تدعمها التكنولوجيا والثقافة، وعند مراجعتنا لظاهرة التنافس الدولي تنبهنا لوجود توجه عام في دراسات العلاقات الدولية لا يرى أصحابها من داع للتفريق بين مفهومي الصراع والتنافس الدوليين،نظرا للخيط الرفيع الذي يفصل بين الحدود المفاهيمية لكل منهما،فالأستاذ خالد المنيعي يقارن بين الصراع والتنافس إذ يقول في ملخص كتابه: "...الصراع والتنافس من أجل المزيد من القوة يمثل جوهر العلاقات بين الدول إلا أن الآليات التي يدار من خلالها هذا الصراع متغيرة مع الزمان والمكان" وهذه الآليات قد تطورت من الصراع الإيديولوجي والسباق نحو التسلح والردع النووي في فترة الحرب الباردة إلى آليات أخرى بعد انتهاء هذه الحرب معتمدة على جوانب اقتصادية وثقافية وتكنولوجية بحتة على مستوى الهيئات والمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، وبذرائع مختلفة مثل حقوق الإنسان والحرب على الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي شنت باسمها الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على أفغانستان والعراق وقبلها حرب الخليج الثانية...الخ.[1]

ويمكن أن نورد أكثر من مثال عن هذا التداخل المفاهيمي بين التنافس الدولي والمفاهيم الأخرى في المطلب الموالي، ولكن قبلها وجب التعرض للمفهوم اللغوي والاصطلاحي للتنافس الدولي من خلال بعض التعريفات واستنباط تعريف إجرائي له في الأخير.

أولا:مفهوم التنافس الدولي.

1-تعريف مصطلح "الدولي":وهو وصف مشتق من أسم الدولة وجمعها دول وهي تعني ما يتداول فيكون مرة لهذا ومرة لذاك فتطلق على المال والغلبة تطلق إجمالا على البلاد، ووصف الدولي يستخدم للتأكيد على دور الدولة ووزنها كفاعل أساسي في الساحة الدولية وتطلق هذه الصفة على فرع من فروع علم القانون يحكم العلاقات في المجتمع الدولي، الذي يعالج جميع القضايا التي تحتاج تدخلا قضائيا قانونيا يكون أطرافها الدول أو منظمات تابعة ساهمت في إنشائها الدول ومنه تطور هذا المفهوم ليشمل مختلف الميادين الأخرى.

[1]-خالد المنيعي، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**. دمشق: دار كيوان للنشر والتوزيع، ص 64.

وإن هذا المصطلح''الدولي(International)يعود في أصله إلى الفيلسوف الإنجليزي جريمي بنتام الذي استعمله خلال الثمانينات من القرن الثامن عشر .''(1780)

إذن فإن إدراج هذا المصطلح يدل على الصفة الدولية للظاهرة السياسية التي تكون أطرافها الدول في المرتبة الأولى أو المنظمات والمؤسسات الدولية في المرتبة الثانية ضمن المجتمع الدولي[1].

2-أما مصطلح تنافسConcurrenceفيرجع إلى الأصل اللاتينيCurn-Ludereوالتي تعني بالفرنسية Jouer ensemble:وترجمتها في اللغة العربية تعني اللعب معا، في حين تعرف كلمة التنافس في اللغة العربية بمعني المنافسة وهي نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التفوق. وتحمل من جانب آخر معنى مستوحى من الشيء ذو القيمة النفيسة، الذي يدفع أطرافا (أفرادا أو جماعات) للتسابق والتزاحم بهدف بلوغ هذه القيمة[2]، وكما ورد ذكر ذلك في القرآن الكريم في الآية 26 من سورة المطففين في قول الله تعالى مخاطبا عباده يحثهم على بذل الجهد والتسابق النبيل لنيل الجزاء الحسن: (خِتَامُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ)[3]، فالتسابق في الخيرات هو منبع النفع ومصدر التقدم في المجتمع حسب المعنى القرآني للتنافس.

ثانيا:المفهوم الاصطلاحي للتنافس الدولي: التنافس اصطلاحا هو عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، ولذا يتفاوت التنافس كما وكيفا من مجتمع لآخر وفي داخل المجتمع الواحد، يركز هذا التعريف على كون التنافس يتمحور حول عملية التفاعل المصاحبة لصنع القرار السياسي، وافتراض وجود طرفين أو أكثر لهما نفس الهدف الذي يسعيان لتحقيقه داخل المجتمعات أو بين الدول، غير أنه يبقى تعريفا قاصرا لمفهوم التنافس ولا يغطي مختلف جوانبه.

كما يعرف التنافس بأنه حالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر تتميز بالطابع السلمي بعيدا عن أي مظهر من مظاهر العنف والتوتر والنزاعات بالشكل الذي لا تنعكس فيه سلبا على طبيعة العلاقات بين أطرافها من

---

[1]- نوري منير، **تحليل التنافسية في ظل العولمة الاقتصادية**. مجلة اقتصاديات إفريقيا، العدد 4، ص 22.

[2]-**نفس المرجع السابق**. ص 24.

[3]-**القرآن الكريم، سورة المطففين**. الآية 26.

أجل تحقيق هذه المصالح والمكاسب موضوع التنافس، وهذا التعريف ينبهنا أنه من المستبعد أن يدفع التنافس بين الدول إلى التوتر والتنازع، وعلى كلٍ يبقى هذا التعريف مجرد تصور للتنافس كيف يجب أن يكون (مثالي) وليس مثل ما هو موجود في الواقع (واقعي).[1]

وبناءا على ما سبق يمكننا تعريف التنافس الدولي على أنه: وضع وحالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر يقرران خوض التنافس وفق حسابات عقلانية مركزين جهودهم وإمكانياتهم نحو تحقيق فوائد ومصالح توفرها بيئة معينة في النظام الدولي، دون اللجوء لاستخدام القوة العسكرية والعنف لتحصيل هذه الفوائد والوصول لهذه الأهداف.

ورغم هذا فإن التنافس الدولي في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة وما أعقبها من تغير في عوامل القوة ببروز العامل الاقتصادي والتكنولوجي في العلاقات الدولية ومع تنامي ظاهرة العولمة العابرة للحدود وما تخلقه من تحديات اختراق سيادة الدول عن طريق الوسائل التكنولوجية المتطورة، وبروز فواعل فوق قومية كالشركات متعددة الجنسيات همها الوحيد تعظيم فوائدها على حساب المجتمعات المحلية، كل ذلك نتج عنه ندرة في الموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط، وبناءاً عليه التنافس الدولي قد يتخذ منحى خطير وقد يتطور ليتحول في مرحلة ما إلى توتر فنزاع بوسائل لا تنافسية، وهو ما يحدث فعلا بين القوى الكبرى في أكثر من منطقة في العالم.[2]

2-علاقة التنافس الدولي بالمفاهيم المشابهة:

كثيرا ما يتداخل مفهوم التنافس الدولي مع بعض المفاهيم الأخرى التي يمكن أن يفسر من خلالها أو يدار بها مثل التنافسية، وموازين القوى، الصراع، التوتر،...وغيرها وهذا ما سنراه في العرض التالي:

أولا:التنافسية والتنافس الدولي:

كما تم ذكره فيما سبق أن مفهوم التنافس انتقل للحقل السياسي عن طريق بوابة الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية، التي تحدث بين الأطراف الدولية خاصة مع تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل وتعاظم المبادلات التجارية ومنه تطورت مفاهيم عدة للتنافس فكان مصطلح التنافسية أقربها والذي يشير حسب المجلس

[1]- جلال خشيب، **جيوإستراتيجية القوقاز والتنافس الأمريكي الروسي**.أطروحة دكتوراه، الجزائر: جامعة منتوري بقسنطينة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009/2008، ص82.

[2]- حسين قادري، **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل**. الجزائر (باتنة): منشورات خير جليس، 2007، ص 72.

الأمريكي للسياسة إلى " قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل."

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التنافسية على أنها " المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة في الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل".

وعليه فإن مفهوم التنافسية تعتمد عليه الدول والهيئات الدولية المختصة لقياس درجة تقدم الدول وقدرتها على المنافسة الاقتصادية العالمية ورغم أهمية المؤشرات التنافسية إلا أنها تركز على جانب واحد ووحيد من ظاهرة التنافس الدولي الواسع بينما في الحقيقة يمكن أن تمتد مجالات التنافس الدولي لتشمل الجوانب: العسكرية، العلمية والتكنولوجية، والاقتصادية التجارية و الثقافية والإعلامية وغيرها، لهذا يبقى مفهوم التنافسية يمثل جزء من أجزاء المفهوم العام للتنافس الدولي.[1]

ثانيا:موازين القوى وعلاقته بالتنافس:

يفترض مفهوم توازن القوى وجود عدد من أحلاف أو محاور القوى المضادة والتي تتكافأ قواها أو تكاد وذلك لردع أي محور دولي من استغلال أي تفوق في قواه لتغيير معالم الوضع الدولي القائم تماما مثلما كان عليه الوضع الدولي زمن الثنائية القطبية (1945- 1990) بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي، وما كان يحدث من تفاعلات بين وحدات المعسكر الواحد يدخل ضمن إطار التنافس السلمي بحكم التقارب العقائدي الموحد، أما غيرها من تفاعلات التي تحدث بين الوحدات السياسية للمعسكرين الإيديولوجيين فهي تمثل قمة التضارب والصراع، لكن وبعد انحصار حالة توازن القوى القائم على البعد الأيديولوجي بتفكك الاتحاد السوفياتي وبروز تعدد دولي في الأقطاب، خاصة مع بدايات القرن الحادي والعشرين تلاشى نموذج توازن القوى القائم على الأحلاف والاتفاقيات الأيديولوجية وانحصر تأثير بعض القوى التقليدية على المسرح الدولي مع بروز قوى دولية أخرى، وتنامي دور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية التي أصبحت موضوع معظم التفاعلات والعلاقات الدولية فيما بعد، لينتقل مفهوم توازن القوى ما بعد الحرب الباردة من اعتماده الكلي على مؤشر

[1]- نوري منير، **مرجع سبق ذكره**. ص 44.

القوة العسكرية إلى توازن قوى قائم على وسائل أكثر ليونة وأشد تأثير بأقل تكلفة فالتحكم بالتكنولوجيا يعني زيادة مؤكدة في القوة[1].

ثالثا: التوتر وعلاقته بالتنافس الدولي:

يعرف الأستاذ حسين قادري التوتر بأنه "حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر، وقد يكون سابقا وسببا للنزاعات الدولية أو نتيجة لها"، كما يعرف أيضا بأنه عبارة عن "مواقف نزاعية لا تؤدي مرحليا على الأقل إلى اللجوء للقوة"، إذن فالتوتر في الغالب يكون ناتج عن حادثة أو موقف يتخذ كذريعة تظهر فيه تعارض مصالح وغايات الأطراف المتنازعة بشكل واضح وجلي، بالرغم من إخفائه ومداراته طوال مراحل التنافس العادية عن طريق الوسائل الدبلوماسية السياسية السلمية، فكلما زادت الإغراءات والمكاسب السياسية والإستراتيجية والاقتصادية التي توفرها بيئة معينة مهما كان حجمها كلما زادت حدة تنافس القوى الكبرى لتحصيل هذه المكاسب، ومع ندرة الموارد وتقلص فرص مناطق النفوذ لبعض القوى وانفراد قوى أخرى بأكبر قدر من المكاسب في ظل التوزيع الغير عادل لها ينتج ارتفاع في درجة التنافس ومنه تزيد احتمالات القلق وعدم الرضا التي تصاحب خيبة الأمل للدول المتضررة من هذا التنافس ويحصل التوتر كمرحلة موالية له في مسار ظاهرة الصراع الأوسع.[2]

يعرف الباحث في علم الاجتماع (لويس كوسر) الصراع بأنه تنافس على القوة والقيم والموارد، هدفه إيذاء أو تصفية أو تحييد الخصوم، وغالبا ما يحاول بعض المفكرين والكتاب الجمع بين مفهومي الصراع والتنافس في حقل العلاقات الدولية ولكننا نعتقد أن التنافس كحالة هو مرحلة محتواة ضمن مراحل الظاهرة الكونية الأوسع ألا وهي ظاهرة الصراع الذي قد يبدأ في كثير من الأحيان من تنافس سلمي لا عنفي حول مواضيع ومصالح لا تتميز بالتناقض في ميادين التجارة والتكنولوجيا والاقتصاد، وقد يتطور تدريجيا مع ندرة الموارد وتضارب الأهداف وتعقد وتشابك المصالح إلى توتر فأزمة فصراع مع احتمال وقوع الحرب، والعكس صحيح على اعتبار أنه حدث تحول في دالة الصراع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، من العمل العسكري إلى التنافس التكنولوجي

[1]- صلاح أحمد هريدي علي، **العلاقات الدولية: مفهومها وتطورها**. مصر (الإسكندرية): دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007، ص 173.
[2]- حسين قادري، **مرجع سبق ذكره**. ص 75.

الاقتصادي المعرفي، مع الأخذ في الحسبان أنه يستحيل أن تحدث أي حرب بين أطراف النسيج الاقتصادي الواحد (دول الشمال الغنية)، وإمكانية حدوثها خارج هذا النسيج[1].

رابعا:الصراع الدولي وعلاقته بالتنافس الدولي:

نلاحظ أن ظاهرة الصراع الدولي انطلقت في تزايد مطرد بعد عقد مؤتمر وستفاليا والذي بدأ معه أول ظهور لمفهوم الدولة القومية (الدولة الحديثة)، كما هو موضح من موقف فتوتر فأزمة دولية والتي اشتعلت معها الحرب العالمية الأولى 1918 ليستمر الوضع في التصاعد نحو النزاع المسلح مع الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1945لتدخل بعدها العلاقات الدولية في حرب باردة (صراع إيديولوجي) ومثلت أزمة كوبا أحد محطاته 1962 الرئيسية إلى غاية 1990 ليتحول بعدها الوضع الدولي من صراع إيديولوجي إلى تنافس دولي يدور حول المحور الاقتصادي بدرجة أساسية، نستطيع القول بأن الفرق الأساسي والجوهري بين مفهومي الصراع والتنافس الدوليين يظهر أساسا في نمط القوة المستخدمة، فالعلاقات الدولية زمن الحرب الباردة كانت قائمة على الصراع الإيديولوجي بين المعسكر الشيوعي والمعسكر الرأسمالي القطبين المسيطرين آنذاك، فكانت القوة العسكرية في طليعة الاستخدامات والخيارات بين أطراف الصراع وإن كانت لم تستدعى أبدا المواجهة المسلحة المباشرة بين القوتين المهيمنتين، ومع التحول الجذري الذي مس بنية النظام الدولي بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، انتقلت العلاقات الدولية نحو عهد جديد (التعددية القطبية)، تميز في أغلب محطاته بالتنافس الاقتصادي التكنولوجي بين القوى العالمية على المكاسب الاقتصادية والسياسية ومناطق النفوذ الإستراتيجي بوسائل سلمية غير عسكرية أكثر من أي وقت مضى، خاصة بعد تعاظم الحاجة للموارد النادرة (البترول والغاز والمعادن والمياه...)، وتعتبر منطقة الخليج خير دليل على هذا النمط الحديث من التنافس الدولي.[2]

-التنافس الدولي من منظور ليبرالي (المثالية):

تنطلق المدرسة المثالية بمختلف فروعها ومكوناتها الفكرية والفلسفية حديثة كانت أم قديمة من مسلمات لا ل فيها، كغيرها من الاتجاهات التي تعتبر بأن لها الصواب والأحقية الكاملة لما تدعيه في تفسير ومعالجة ظواهر العلاقات الدولية، حيث تعتبر القيم الأخلاقية كالحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية حجر الأساس

[1]- خالد المنيعي، **مرجع سبق ذكره**. ص 69.

[2]- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص 58.

وقاعدة الانطلاق لما يليها من بناء فكري، وهذه المسلمات قد تتفاوت درجة استخدامها وتوظيفها بين أساتذة ومفكري هذا الاتجاه الذي أصطلح على تسميته بالاتجاه الأخلاقي أو المعياري الذي غالبا ما ينطلق مفكروه ه في بحثهم عن ما يجب أن يكون لتحليل وتفسير الظواهر التي يعج بها حقل العلاقات الدولية.

وسنركز في هذا الصدد لمعالجتنا للتنافس كظاهرة دولية على أهم وأحدث ما جاءت به هذه المدرسة انطلاقا من مسلمات الاتجاه الليبرالي، ويمكن إجمال افتراضاته في النقاط التالية:

-إيلاء أهمية أكبر لدور الفرد في العلاقات الدولية واحترام حريته وموقعه في هذا الإطار.

-الدول هي فواعل رئيسية في العلاقات الدولية، لكنها ليست الفواعل الوحيدة في النظام الدولي.

- في هذه البيئة التنافسية، تبحث الدول عن الحد الأعلى من المكاسب المطلقة عبر التعاون. ويقود السلوك العقلاني الدول إلى رؤية القيمة في السلوك التعاوني، بمعنى أن الليبرالية تركز على المكاسب المطلقة بدلا من المكاسب النسبية عبر ظاهرة الاعتماد المتبادل.

-ضرورة خلق مؤسسات فوق قومية قادرة على تنظيم العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية وتسهر على حل النزاعات الدولية وحماية الأمن والسلم الدوليين، على مستوى الفواعل فإن الليبرالية تقر بأهمية الدولة كفاعل أساسي ولكن دون إغفال الفواعل الدولية الأخرى مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات وحتى الأفراد،ومبدأ الحرية هو المحدد الوحيد للعلاقات بين هذه الفواعل كحرية الاختيار والمنافسة والتنقل والاعتقاد...الخ.

أما على مستوى النظام الدولي فالليبرالية تقف على النقيض من الطرح الواقعي، فهي تدعو إلى ضرورة إيجاد مؤسسات فوق قومية تمتلك سلطة الإلزام من شأنها إقامة العدالة والقانون وتنظيم العلاقات الدولية بين أفراد المجتمع الدولي في إطار التعاون والاعتماد المتبادل، ومع غياب هذه الهيئات فوق الوطنية فإن الدول والفواعل الدولية الأخرى ستغوص في البحث عن مصالحها وغاياتها وقد تتضارب هذه المصالح مما يخلق حالة من العداء بين القوى الدولية المتنافسة الأمر الذي يهدد السلم والأمن العالميين. وإن "مقاصد الدول من وراء التفاعل غير النزاعي (التنافسي) حسب الليبرالية يتمثل في إدراك الدول بأنها في وضع لا يدعوا للارتياح بوجود تحديات

عدة، يجعلها تتلافى مقارنة مكاسبها مع الآخرين، لأن إرساء التعاون سيحقق لها مستوى معين من المكاسب وهو في حد ذاته كافٍ".[1]

وأفضل طريقة يعتقد الليبراليون بفاعليتها للمحافظة على السلم والأمن العالميين دون تقييد حرية الفواعل الدولية أو التدخل في توجيه العملية التنافسية (الشريفة) في مختلف المجالات (اقتصادية وتجارية، ثقافة، سياسية...) هي ضرورة إنشاء مؤسسات عالمية تشارك فيها الدول وتحترم قراراتها وتنظيماتها دون إلحاق الضرر بأي من الأطراف المتنافسة مهما كان وزنها في السلم الدولي، وكان التركيز الليبرالي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ومع زيادة أهمية العامل الاقتصادي في حياة الدول والأشخاص،على وضع تصور لما يجب أن تكون عليه المناخات الاقتصادية للدول في إطار إعادة الهيكلة التي مرت بها أكثر من دولة في العالم –وما أحدثه تفكك المعسكر الشيوعي وانهيار معظم الأنظمة الاشتراكية وخروج المعسكر الغربي الرأسمالي منتصرا– ومن أبرز مبادئه نجد:

–ضرورة تبني الديمقراطية كخيار أساسي لنظام الحكم وتسيير الشؤون العامة.

–احترام حقوق الإنسان والحريات العامة والقوانين الدولية.

–خصخصة القطاع العام، وانتهاج سياسة اقتصادية مفتوحة أو ما يعرف باقتصاد السوق الحر.

–الانخراط في المؤسسات والهيئات الدولية واحترام قراراتها.

ويأمل مناصرو هذا الاتجاه من خلال انتهاج معظم الدول النموذج الليبرالي القائم على فكرة الحرية والسلام الديمقراطي والانخراط في الهيئات العالمية واحترام قراراتها، أنه سيساهم بشكل كبير في تنظيم عملية التنافس الدولي وفق القواعد الديمقراطية والقانون الدوليين بالموازاة مع اقتصاد السوق الحر.

غير أن من أهم الانتقادات التي يمكن استحضارها في هذا الصدد هو ما ورد في كتاب المفكر الأمريكي الشهير نعوم تشومسكي المعنون بـ ''الربح مقدما على الشعب النيوليبرالية والنظام العالمي'' حيث يوجه انتقاده لما

[1]-اكزافييه غيوم، **العلاقات الدولية**. تر: قاسم المقداد، ص ص 44، 45، نسخة الكترونية.

يصفه غالبا بالتوحش الليبرالي ويعتبر أن هذا المذهب ما هو إلا الصورة المعاصرة لكفاح القلة الغنية من أجل تطويق الحقوق السياسية والقوى المدنية للأكثرية.[1]

المطلب الثاني: خصائص وأهداف التنافس

في البداية علينا معرفة أن التنافس يبنى على اختلاف وليس على تشابه، ويتم تأسيسه على المدى الطويل، باعتباره يختص بالفرص المستقبلية، وعادة ما يكون مركزا جغرافيا وعلى مناطق محددة.

1- مميزات التنافس: للتنافس عدة مميزات وخصائص نذكر منها:

-سرعة الانتشار الجغرافي لظاهرة الرواج والكساد.

-التحول من المنافسة المحلية إلى المنافية العالمية.

-اتساع انتشار التحالفات الإستراتيجية.

-زيادة الحصة السوقية للمنظمة، وتحسين المركز التنافسي لها.

-تحسين ربحية المنظمة من خلال زيادة المبيعات، تطوير المنتجات، وتخفيض التكاليف الكلية.[2]

2-أهداف التنافس: هناك عدة أهداف للتنافس ونذكر منها:

-تحقيق درجة عالية من الكفاءة، بمعنى أن تحقق المنظمة نشاطها أو أعمالها بأقل مستوى ممكن من التكاليف، وفي ظل التطور التكنولوجي المسموح به، فالتنافس يساهم في بقاء المنظمات الأكثر كفاءة.

-التطور والتحسين المستمر للأداء من خلال التركيز على تحقيق الإبداعات التكنولوجية والابتكارات، والتي تكون تكلفتها مرتفعة نسبيا، إلا أنها صعبة المحاكاة من قبل المنظمات المنافسة.

---

[1]- حمدي محمد نذير، **ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي قسم الدراسات والعلاقات الدولية –مشاريع بحثية–** على الرابط http://democraticac.de

[2]- هادية العارف، **التخطيط الإستراتيجي والعولمة**. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2002/2001، ص159.

-الحصول على نمط مفيد للأرباح، إذ تتمكن المنظمة ذات الكفاءة الأعلى والأكثر تطورا من تعظيم أرباحها، فالأرباح تعد مكافأة المنظمة عن تميزها وتفوقها في أدائها.[1]

المطلب الثالث: تحديات وعوامل التنافس

1- تحديات التنافس: وتتمثل هذه التحديات التي أدت إلى حتمية التنافس فيما يلي:

-التعامل في سوق مفتوح، لا تتوافر فيه أسباب الحماية والدعم الذي اعتادت المنظمة التمتع بها فيما قبل عصر العولمة وظهور التنافس.

-ضرورة التخلص من أساليب العمل النمطية والتقليدية التي لم تعد تتناسب مع حركية الأسواق وضغوط المنافسة والتحول إلى أساليب مرنة: متغيرات السوق التجارية، وتسابق المنافسين.

-ضرورة التحرر من أسر الخبرات الماضية، والاكتفاء على الذات وأهمية الانطلاق إلى المستقبل واستباق المنافسة بتطوير السلع والخدمات وأساليب الأداء، سعيا إلى كسب ثقة وولاء العملاء.

-الاهتمام بالبحوث والتطوير واستثمار الطاقات الفكرية والإبداعية للموارد البشرية، أحد أهم الركائز للمنظمات المعاصرة في عمليات تنافسها.

-الانطلاق في كل عمليات المنظمة وتوجهاتها من قراءة واعية وإدراك صحيح لحالة السوق ورغبات العملاء وممارسات المنافسين الحاليين والمحتملين، والعمل على سد الفرص أمام هؤلاء المنافسين والبحث عن آليات وصيغ تتيح التميز عليهم وسبقهم للعملاء.

-أهمية تنمية واستثمار القدرات التنافسية للمنظمة، وهي كل ما يميزها عن المنافسين من وجهة نظر العملاء الحاليين والمرتقبين.[2]

---

[1]- بومدين يوسف، **أثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء الحالي للمؤسسات الاقتصادية**. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص56.

[2]- هادية العارف، **مرجع سبق ذكره**. ص 160.

2-أسباب وعوامل التنافس: تعددت الأسباب التي جعلت التنافس الركن الأساسي في نظام الأعمال المعاصر، والتي تمثل معظمها نتائج العولمة وحركة المتغيرات، ونذكر منها:

-ضخامة وتعدد الفرص في السوق العالمية بعد أن انفتحت الأسواق أمام حركة تحرير التجارة الدولية نتيجة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية ومنظمة التجارة العالمية.

-وفرة المعلومات عن الأسواق العالمية والسهولة النسبية في متابعة وملاحقة المتغيرات نتيجة تقنيات المعلومات والاتصالات، وتطور أساليب بحوث السوق والشفافية النسبية التي تتعامل بها المنظمات الحديثة في المعلومات المتصلة بالسوق، وغيرها من المعلومات ذات الدلالة على مركزها التنافسي.

-سهولة الاتصال وتبادل المعلومات بين المنظمات المختلفة، وفيما بين وحدات وفروع المنظمة الواحدة بفضل شبكة الانترنت، وآليات الاتصال الحديثة وتطبيقات المعلومات المتجددة.

-تدفق نتائج البحوث والتطورات التقنية، وتسارع عمليات الإبداع والابتكار بفضل الاستثمارات الضخمة في عمليات البحث والتطوير، ونتيجة التحالف مع المنظمات الكبرى في هذا المجال.[1]

في الأخير وكخلاصة لهذا المبحث الذي يدور حول مفهوم التنافس الدولي نجد بأن التنافس أصبح ظاهرة حتمية تميز العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، لو نظرنا إلى القوى الفاعلة في النظام الدولي الراهن، وبسبب غياب المعطى الإيديولوجي المضاد، وبسبب كون العديد من هذه القوى تدين بنفس الإيديولوجية (الرأسمالية) التي تحملها أعظم القوى على الساحة الدولية حتى روسيا الاتحادية نفسها، لوجدنا أنها قوى متنافسة أكثر من كونها قوى متصارعة، صحيح أننا لا نستطيع نكران وجود خلافات فيما بينها، إلا أن هذه الخلافات ذات طبيعة تنافسية يصعب وصفها بأنها خلافات إيديولوجية أو مذهبية-عقائدية ذات طبيعة تصارعية، وبالتالي فإن السمة الغالبة التي تتميز بها قواعد إدارة العلاقات بين هذه القوى هي سمة التنافس وليس الصراع.

[1]-سعد غالب ياسين، **الإدارة الإستراتيجية**. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر، 1998، ص 62.

المبحث الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية

تمهيد:

تحظى السياسة الخارجية الأمريكية باهتمام عالمي كبير سواء في الأوساط الإعلامية والشعبية بفعل دورها الريادي في العالم ما بعد الحرب الباردة، فعلى سبيل المثال نجد أن الانتخابات الأمريكية تحظى باهتمام عال من قبل مختلف المنظمات والوكالات الإقليمية والدولية وحتى الرأي العام العالمي، وهذا من منطلق الأهمية البالغة للسياسة الخارجية الأمريكية حيث أصبحت هذه الأخيرة (السياسة الخارجية الأمريكية) من بين أولويات النظام الأمريكي الحاكم نظرا لدورها الفعال في تحقيق المصلحة القومية الأمريكية، وكذا تعزيز النفوذ الأمريكي عبر مناطق العالم، فأصبح صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة لا يمكنه تجاهل العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية سواء كانت داخلية أو خارجية.

المطلب الأول: ماهية السياسة الخارجية الأمريكية

يمثل تحديد مفهوم السياسة الخارجية لدولة في حجم الولايات المتحدة الأمريكية بما يميزها عن باقي دول العالم من فاعلية و تأثير في الساحة العالمية أمرا في غاية الصعوبة، و هذا راجع إلى التغيرات المستمرة التي عرفتها منذ استقلالها عن المملكة المتحدة عام 1783 سواء في نظرتها و تعاملها مع المحيط الدولي أو من حيث مكانتها في سلم القوى الدولي وحجم تأثيرها على مستوى اللعبة السياسية الدولية. -الشكل (01)-
ومن أجل الوصول إلى تحديد تصور مفهومي شامل عن السياسة الأمريكية لابد من تتبع المسار التاريخي لهذه السياسة منذ الاستقلال مع رصد المبادئ و التوجهات العامة وكذا العوامل والمحددات التي تحكم صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

[1]- محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**. مصر: دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع، 2002، ص 52.

التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية:

في البداية كانت الولايات المتحدة تحت سيطرة الاستعمار البريطاني الذي كان متمركزا على السواحل الجنوبية الشرقية لأمريكا الشمالية، و بسبب الطابع الاستبدادي لملوك انجلترا في تلك المستعمرات ثارت هذه الأخيرة على التاج البريطاني وفي عام 1775 بقيادة **جورج واشنطن** وفي 04 جويلية من نفس العام أعلنت المستعمرات استقلالها، و في هذا السياق يرى بعض الباحثين أن إعلان الاستقلال يدل على تبلور فلسفة العقد الاجتماعي والليبرالية السياسية (المساواة في الحرية) في هذه المرحلة المتقدمة من عمر الدولة الأمريكية.

بعد ثماني سنوات من إعلان الاستقلال و بفضل مساعدة فرنسا وإسبانيا وهولندا هزمت القوات البريطانية، وتم توقيع معاهدة بين الطرفين عام 1783 اعترفت بريطانيا بموجبها باستقلال المستعمرات الأمريكية الشمالية، وفي مؤتمر **فيلادلفيا** الدستوري المنعقد سنة 1789، تم إصدار الدستور الأمريكي كما تم بعدها انتخاب جورج واشنطن كأول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية.

بعد استقلال هذه الأخيرة صار من اللازم أن يكون لهذا الكيان الجديد نظرته الخاصة إلى قضايا البيئة الخارجية، وما الذي يمثله المحيط الدولي بالنسبة له خاصة بعد الاعتراف الدولي من قبل القوى الكبرى آنذاك، ومنذ ذلك الحين عرفت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التوجهات في علاقاتها مع العالم الخارجي، كانت تشكل هذه الأخيرة أساس تعاملها مع الأمم والقضايا الخارجية و ذلك عبر مراحل تطورها منذ نشأتها، حيث كان لكل مرحلة ميزتها **وأثرها في بناء السياسة الخارجية الأمريكية، و سنتناول** هذه **المراحل كما يلي:**

- **الانعزالية (من الاستقلال إلى الحرب العالمية الأولى):**

و يمكن أن نطلق على هذه الفترة **مرحلة بناء القوة الأمريكية، حيث تفطن القادة الأمريكيون بعد الاستقلال** إلى **ضرورة بناء دولة قادرة على** توفير **احتياجاتها** الداخلية وحماية **نفسها من الأخطار الخارجية، وخوفا من أن تمتد مشاكل الدول الأوروبية** إلى هذه **القوة الناشئة كان لابد من عدم الارتباط السياسي** لهذه **الدول، وكان قد أكد** هذه **السياسة الرئيس** في **خطبة الوداع** سنة 1796 **عندما وصف جورج واشنطن** George Washington **الأمريكي الانعزالية بأنها: " أكبر قاعدة للتعامل مع الأمم الخارجية" لكن لابد من السماح بربط شبكة من العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية** متى **دعت الضرورة والمصلحة** إلى **ذلك**[1].

[1]-نفس الرجع السابق. ص 272.

سيطر الاتجاه الانعزالي على السياسة الخارجية الأمريكية بعد جورج واشنطن وتأكد ذلك مع الرئيس جيمس مونرو في 02 ديسمبر 1828 عندما رفع شعار " أمريكا للأمريكيين " الذي بقي أساس السياسة الخارجية الأمريكية إلى غاية الحرب العالمية الأولى، لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية في فترة عزلتها من بناء نظامها السياسي و قوتها الاقتصادية بحيث شكل ذلك قاعدة انتشارها الخارجي في تلك الفترة التي اعتمدت فيها على نشر نموذجها القيمي الذي تعتقد أنه يحمل في طياته سعادة الدول و المجتمعات الأخرى الساعية إلى قيم الحرية والديمقراطية و حقوق الإنسان، وهو الاعتقاد الذي انطلق منه الآباء المؤسسون استنادا إلى فكرة المصير المحتوم[1] التي تحدد الدور الأمريكي تجاه العالم الذي بدأ يتبلور مع نهاية الحرب العالمية الأولى.

الخروج من العزلة و الانفتاح الحذر(فترة ما بين الحربين العالميتين):

على الرغم من سيطرة التوجه الانعزالي على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المحيط الدولي لفترة طويلة، إلا أن وزنها العالمي و قدراتها خاصة الاقتصادية قد شكلت لديها حافزا قويا للاندماج في السياسة الدولية ومن ثم عرض نموذجها الرأسمالي على العالم، مما يدل على بوادر تحول في السياسة الخارجية الأمريكية انطلاقا من خروجها من عزلتها، اعتبرت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى حربا أوروبية لا مصلحة لها فيها، و كان حيادها تجاه الحرب يكفل لها ميزة التعامل الاقتصادي مع جميع الأطراف، غير أنه وبعد انتخابه في نهاية 1916 اقترح وودرو ويلسون وساطته من أجل سلام بدون نصر وكان ذلك أول مؤشرات الخروج من العزلة و التدخل في الشؤون الأوروبية، ثم في 2 أفريل 1917 تدخلت في الحرب إلى جانب دول الوفاق بعد موافقة الكونغرس على ذلك، وكان التدخل الأمريكي عاملا حاسما في هزيمة دول المحور الأمر الذي ساهم في إبراز الدور الأمريكي منذ البداية، و من جهة أخرى أدى التدخل الأمريكي إلى إدخال مفاهيم جديدة في السياسة الدولية، أهمها : الدبلوماسية العلنية، حرية التجارة، حق تقرير المصير، إنشاء تنظيم دولي...، وذلك ما تضمنته مبادئ ويلسون الأربعة عشر التي أعلن عنها في 08 جانفي 1918، قبيل نهاية الحرب العالمية الأولى.[2]

لقد خرجت الولايات المتحدة فيما بين الحربين من عزلتها بطريقة ذكية استطاعت من خلالها ربط علاقاتها مع العالم الرأسمالي، وتمكنت من تجنب التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية بنسبة كبيرة، بل أصبحت

---

[1]- فكرة المصير المحتوم تعني الدور الحتمي المسند للولايات المتحدة الأمريكية من أجل تطوير وترقية قيم الحرية والعدالة والتطور ونشرها قدر الإمكان والدفاع عنها ضد كل استبداد، وهي فكرة دينية حضارية في السياسة الخارجية الأمريكية.

[2]- **نفس المرجع السابق. ص 274.**

القوة الاقتصادية العالمية الأولى آنذاك، حيث وصل نصيبها من التجارة العالمية عام 1929 إلى% 45 ، وارتفع إنتاجها الصناعي العالمي إلى % 42.2 في الفترة من 1926 إلى 1929 ، كما احتكرت نصف رصيد الذهب العالمي مما جعل الدول الأوروبية تعتمد عليها بشكل أساسي في مختلف المجالات، ومع ذلك، هناك نوع من الحذر الذي ميز السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الفترة، حيث أصبح مفهوم العزلة يعني التأكيد على استقلالية السياسة الأمريكية عن الشؤون الأوروبية، و رفض الدخول في التزامات رسمية مع الدول الأوروبية، أي حرية التصرف بما يتلاءم مع مصالح الولايات المتحدة دون التقيد بارتباطات سياسية معينة كمعاهدات الصلح أو عصبة الأمم، واستمرت هذه الفكرة حتى في الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتدخل في الحرب بشك ل مباشر و لم تبادر بأي سلوك عسكري تجاه أي طرف رغم استعدادها للحرب، إلى أن جاءت حادثة بيرل هاربر التي ضمنت للولايات المتحدة تأييد الرأي العام الأمريكي للدخول في الحرب، ليتوسع الرد على اليابان بعد ذلك إلى مستوى تحويل دفة الحرب لصالح بريطانيا و الدول المتحالفة وبالفعل فقد كان تدخلها حاسما كما في الحرب العالمية الأولى مما أعطاها مكانة دولية متميزة بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

- **السعي نحو الهيمنة العالمية (مرحلة الحرب الباردة):**

لقد أدت الطريقة التي انتهت بها الحرب العالمية الثانية إلى بروز الولايات المتحدة كقوة رأسمالية عالمية من جهة، والاتحاد السوفييتي الذي يتزعم الشيوعية من جهة أخرى، هذه البنية الجديدة للنظام الدولي عرفت ظهور مصطلح القوى العظمى المتمثلة في القطبين بدل المصطلح الذي كان سائدا من قبل وهو مصطلح القوى الكبرى كتعبير عن طبيعة القوى الدولية في هذه المرحلة، و قد شكلت هاتين القوتين طرفي الصراع الإيديولوجي الذي ميز فترة الحرب الباردة، ما يمكن قوله في هذه الفترة هو أن الولايات المتحدة قد انفتحت بشكل كبير على العالم الخارجي و صارت لها مصالح في أغلب مناطق العالم، كما برزت أهميتها خاصة بعد استعراض قوتها النووية في تفجيري هيروشيما و ناكازاكي، وبدأت تظهر الترعة العالمية في سياسة الولايات المتحدة مع بدايات الحرب الباردة و ذلك عندما قامت بتقديم المساعدات لتركيا واليونان في 1947 بعد عجز بريطانيا عن ذلك، و جاء ذلك من منطلق التغييرات التي أحدثها الرئيس هاري ترومان في السياسة الخارجية الأمريكية والتي تناولت فكرة الحاجة إلى حماية جميع الأحرار في كل مكان، ثم أصبح هذا التفسير الأيديولوجي للمساعدات الأمريكية يعرف ب :مبدأ ترومان. وقد نتج عن مبدأ ترومان فيما بعد سياسة الاحتواء التي

[1]-نفس المرجع السابق. ص 311.

تهدف إلى الوقوف أمام المد الشيوعي عام1947 ، و قد عبر عن ذلك جورج كينان بقوله: "المبدأ الأساسي لكل سياسة أمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي على المدى البعيد يجب أن ترتكز على احتواء الاتجاهات التوسعية السوفييتية، و يكون ذلك بحذر وصرامة" .[1]

وكان أول ما نتج عن سياسة الاحتواء مشروع مارشال للمساعدات الاقتصادية في جوان 1947 و الذي كان موجها بالخصوص إلى دول غرب أوروبا كمجال نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية، وبعد أن فجر الاتحاد السوفييتي القنبلة الذرية في 1949 ، و انتقل الحكم في الصين إلى الحزب الشيوعي، ثم الحرب الكورية في 1950التي دخلت فيها الصين لصالح الشيوعية، فقد بدا أن تصور الرئيس ترومان عن الخطر الشيوعي أكثر واقعية و عقلانية، وكرد فعل على ذلك و استمرارا في سياسة الاحتواء تورطت الولايات المتحدة لما يقارب عشرين سنة في فيتنام و خرجت منها مهزومة عام 1975 ،كما عرفت الفترة (1961-1969) عودة الديمقراطيين إلى الرئاسة مع جون كنيدي(1961-1963) و خلفه ليدون جونسون (1963-1969) وقد ساهمت حرب فيتنام في تقسيم الرؤية السياسية في الإدارة الأمريكية بين ما عرف بالصقور المدافعين عن مواصلة واستمرار التدخل الأمريكي، و الحمائم الذين يرغبون في السلام وفي الفترة (1969-1975) استخدمت إدارة الجمهوري ريتشارد نيكسون سياسة الوفاق كوسيلة لتحقيق أهداف سياسة الاحتواء غير أن استمرار السوفييت في بناء قرتهم قادهم إلى التورط في أفغانستان
الأمر الذي أدى إلى القضاء على سياسة الوفاق بين العملاقين[2].

بعد استقالة هذا الأخير على إثر ما عرف بفضيحة إل :ووتر غايت تولى جيرالد فورد الرئاسة الأمريكية و تم تعيين هنري كيسنجر على رأس الدبلوماسية الأمريكية، و بعدها وصل الديمقراطي جيمي كارتر (1977-1981) إلى الحكم حيث جاء بما عرف فيما بعد ب : مبدأ كارتر 1979 و الذي جاء فيه: " تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أية محاولة سوفييتية تستهدف السيطرة على منطقة الخليج اعتداء على مصالحها الحيوية... ، و ستقوم برد هذا العدوان بشتى الوسائل لديها بما في ذلك القوة المسلحة"، وترجع توجهات كارتر إلى الرئيس الأمريكي الأسبق إيزنهاور الذي أعرب عن نفس التوجه عند لبدايات الأولى للحرب الباردة، وفي آخر مراحل الحرب الباردة ومع عودة الجمهوريين إلى الرئاسة مع رونالد ريغان في الفترة (1981-1989) بدأت السياسة الخارجية تؤسس لرؤية عالمية أحادية قائمة على فكرة نشر النموذج

[1]- نفس المرجع السابق. ص 312.
[2]- نفس المرجع السابق. ص 315.

الأمريكي بالجمع بين القوة العسكرية ونشر مبادئ السلام و الديمقراطية الرأسمالية، و هذا مع وضع المصالح القومية الأمريكية فوق كل اعتبار، ورغم تعدد الآراء حول السياسة الخارجية الأمريكية خلال هذه الفترة، إلا أن هناك توجه عام نحو اعتبار أن سياسة الاحتواء كانت السبب الرئيسي في نهاية الحرب الباردة لصالح الولايات المتحدة كما يذهب إلى ذلك جورج كينان وغيره.[1]

وقد عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة مجيء ثلاثة رؤساء هم على التوالي :الرئيس الجمهوري جورج بوش (1989-1993) ثم الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون (1993-2001) ثم الرئيس جورج وولكر بوش (2001-2008) ثم عودة الديمقراطيين مع باراك أوباما في 2009، وقد وجدت الولايات المتحدة نفسها في وضع دولي عبر عنه كراوثمر وهو أحد المحافظين الجدد بقوله: " إنه انعطاف حاسم في التاريخ لم يشهد له مثيل منذ انهيار روما، إنه تحول جديد غريب تماما إلى حد أننا لم نملك أية فكرة عن التعامل معه".[2]

-يقصد بالسياسة الخارجية الأمريكية سياسة دولة الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع الكيانات والقضايا الموجودة في المسرح الدولي.

-مصدر معطيات السياسة الخارجية الأمريكية هو الهيئات والمؤسسات والكيانات الأمريكية الرسمية وبالتالي فهي معطيات يتم وضعها واعتمادها وانتهاجها بواسطة الجهات الرسمية الأمريكية.

- تنصرف برامج السياسة الخارجية الأمريكية إلى الأداء السلوكي الدولي الخارجي ضمن مستوى معلن وآخر غير معلن، وكلاهما قابل للملاحظة والاستنباط.

- تركّز عملية صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكية على المفاضلة بين البدائل من أجل التوصل إلى الخيار الأفضل والذي يتخذ في نهاية الأمر شكل القرار الرسمي النهائي.

-تتميز السياسة الخارجية الأمريكية بالنزعة البراغماتية بسبب سعي هذه السياسة الدائم من أجل تحقيق الأهداف المادية والرمزية المعنوية المعلنة وغير المعلنة.

-تتميز أهداف وسلوكيات السياسة الخارجية الأمريكية بالنطاق الواسع الذي يغطي كامل مكونات النظام الدولي .

---

[1]- مصطفى صايج، السياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية: التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000-2008. أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 43.

[2]-نفس المرجع السابق. ص 48.

-يتسم أداء السياسة الخارجية الأمريكية الجاري حالياً بأنه أداء يستند إلى برنامج عمل سياسي خارجي يتضمن تحديداً مسبقاً للطبيعة وأسلوب الأداء والقرارات والأهداف والغايات والوسائل.

اعتمد أسلوب السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على استخدام الوسائل التدخلية في التعامل مع النظام الدولي وطوال الفترة التي أعقبت الحرب الباردة ظلت السياسة الخارجية الأمريكية تركز بشكل متواصل على استخدام نوعين من الوسائل التدخلية هما:

1-الوسائل التدخلية العسكرية الأمنية: تميزت باستخدامها الإدارات الأمريكية التي يسيطر عليها الجمهوريون، ومن أمثلة ذلك قيام إدارة الرئيس بوش الأب بشن حرب الخليج التي أخرجت القوات العراقية من الكويت، ولاحقاً قامت إدارة الرئيس بوش الابن بشن حروب غزو واحتلال أفغانستان والعراق، ولم تقتصر توجهات الإدارات الجمهورية على استخدام الوسائل التدخلية العسكرية – الأمنية عن طريق شن الحروب، وإنما كذلك عن طريق تعزيز ونشر القواعد العسكرية والأساطيل البحرية.

الوسائل التدخلية الاقتصادية - السياسية: تميزت باستخدامها الإدارات الأمريكية التي يسيطر عليها الديمقراطيون، ومن أمثلة ذلك قيام إدارة الرئيس بيل كلينتون بتشديد العقوبات الاقتصادية والحصار ضد العراق لفترة طويلة إضافة إلى فرض العقوبات ضد ليبيا والسودان، أما حرب يوغوسلافيا التي تم فيها استخدام الوسائل العسكرية فقد كانت بالدرجة الأولى عملية سياسية قبل أن تكون عسكرية فقد تم شن هذه الحرب تحت غطاء اتفاقية دايتون وذرائع حلف الناتو المباشر في حماية الأمن الأوروبي.[1]

كانت الإدارات الأمريكية وما زالت بمختلف انتماءاتها الجمهورية والديمقراطية تركز على انتهاج السياسات الخارجية التي تعتمد الوسائل التدخلية بما يتيح للولايات المتحدة الأمريكية القيام بتنفيذ العديد من الأدوار الوظيفية في المسرح الدولي، وحالياً تقوم أمريكا بدور الشرطي العالمي والوسيط الدولي وصانع السلام العالمي وقائد التكامل الدولي وصانع التنمية الدولي، وما شابه ذلك. هذا، وعلى الرغم من الاختلافات والتباينات بين أدوار السياسة الخارجية الأمريكية فإنها تتميز بخاصية واحدة مشتركة تتمثّل في أن جميع هذه الأدوار تصب في مجرى الجهد الرئيسي الموحد من أجل فرض الهيمنة على النظام الدولي كأمر واقع.[2]

---

[1]- عبد المالك تلي، آليات صناعة السياسة الخارجية الأمريكية. رسالة ماجستير، دراسات إستراتيجية، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص 82.

[2]- نفس المرجع السابق. ص 83.

المطلب الثاني: بنية الاقتصاد الأمريكي

العوامل التنظيمية والعلمية ودورها في دعم تفوق الاقتصاد الأمريكي:

-طبيعة النظام الفيدرالي الليبرالي الأمريكي الذي يركز على حرية الاستثمارات .وهو ما يفسر سيطرة الشركات المتعددة الجنسية ذات الأصل الأمريكي على المجال العالمي.

-اعتماد الصناعة وقطاع الأموال على التركيز بمختلف أنواعه (التركيز الأفقي والتركيز العمودي) وهو ما يسمح للمؤسسات الاقتصادية الأمريكية بالانتظام على شكل تجمعات صناعية ومالية عملاقة.

-تخصيص اعتمادات مالية كبيرة للبحث العلمي من طرف الدولة، وتوفرها على عدة مراكز ومعاهد للبحث العلمي حيث أن المؤسسات الفلاحية والصناعية والمالية تكون مرتبطة بهذه المراكز (مراكز البحث العلمي) مما ينعكس بشكل إيجابي على الإنتاج الأمريكي.

مظاهر تفوق الاقتصاد الأمريكي:

-ارتفاع الإنتاج الفلاحي الأمريكي، حيث تحتل الولايات المتحدة الأمريكية مراتب متقدمة على الصعيد العالمي في العديد من المنتجات الفلاحية (المرتبة الأولى في إنتاج الذرة والصوجا، المرتبة الثانية في إنتاج القطن، الشمندر، المرتبة الثالثة في إنتاج القمح والرابعة في إنتاج الأبقار).

-ارتفاع مساهمة الفلاحة الأمريكية في التجارة العالمية حيث تصل حصة الولايات المتحدة الأمريكية من مجموع الصادرات العالمية 60 % بالنسبة للذرة و 40 % بالنسبة للصوجا و 32 % بالنسبة للقطن والقمح 20%.[1]

-ارتباط الفلاحة الأمريكية بالسوق الخارجي، فتوجه أغلب صادراتها من القمح نحو آسيا وأوربا الشرقية أما أهم صادراتها من الصوجا فهي موجهة نحو اليابان والشرق الأوسط وكذا أوربا الغربية.

يمكن تحديد أهم العوامل المفسرة لقوة الفلاحة الأمريكية فيما يلي:

[1]- عبد الحكيم الفيلالي، **الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عظمى**. ص 5، على الرابط www.Madariss.fr

-المناخ: ملاءمة المناخ وتنوعه وهو ما يفسر تنوع الإنتاج الزراعي.

تساهم مجموعة من العوامل الاقتصادية والديموغرافية في تدعيم الصناعة الأمريكية، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية قوة بشرية 296.5 مليون نسمة (سنة 2005) تصل معها نسبة الساكنة النشيطة إلى 67%، تتميز بارتفاع دخلها الفردي... وتلعب الدولة والمقاولات بالولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في تعزيز قوة الصناعة يتجلى ذلك في اعتماد سياسة ضريبية مشجعة مما سهل عملية تدفق الاستثمارات على البلاد، إضافة إلى اعتماد الدولة على سياسة خارجية تتميز بالانفتاح، أما المقاولات فتساهم بشكل رئيسي في قوة الصناعة الأمريكية نظرا لارتفاع حجم استثماراتها واستفادتها من السياسة الضريبية المشجعة.[1]

أ _ الامتداد من الشرق إلى الغرب:

نلاحظ أن الولايات المتحدة تمتد فلكيا بين خطي طول ° 63 و ° 125 غربا و بذلك فهي تضم أربعة ساعات وتصل المسافة التي تفصل نيويورك عن سان فرانسيسكو إلى 4500 كلم.

ب _ الامتداد من الجنوب إلى الشمال:

أما من الجنوب من حدود المكسيك إلى الشمال على الحدود الكندية فتنحصر بين خطي عرض 26°و هو الخط الذي نجد له امتداد بجنوب الصحراء الجزائرية و خط ° 49 المار بالعروض الشمالية لفرنسا و ذلك على مسافة 2500 كلم.

أ -موارد الطاقة:

الفحم: ومن أحواضه الهامة تلك المتواجدة بجبال الأبلاش (من ولاية بنسلفانيا إلى ولاية ألاباما)، و يقدم هذا الحوض 4/3الإنتاج -980 مليون طن- في حين تقدم الأحواض المنتشرة إلى الجنوب من البحيرات الكبرى، وفي المنطقة الغربية الباقي ويقدر مجموع مخزون الفحم ب 246 مليار طن، أي ربع المخزون العالمي.

البترول: تحتل المرتبة الثاني في الإنتاج بعد المملكة العربية السعودية، إذ تنتج في المتوسط السنوي 400 مليون طن، لكنها تستورد نفس الكمية كذلك، وهو ما يفسر حجم و ضخامة الاستهلاك الطاقوي، ويتضح لنا أن أهم الحقول تتركز حول خليج المكسيك (تيكساس، لويزيانا، أركنساس أوكلاهما)، تتركز حقوله الهامة بالقرب من حقول البترول بالجنوب، وتحتل المرتبة الثانية في الإنتاج بعد روسيا، لكن احتياطاتها قليلة، لا تشكل إلا نسبة % 2.8 من الاحتياطيات العالمية.

[1]- نفس المرجع السابق. ص 06.

الكهرباء: أول دولة في إنتاج الكهرباء، بمقدار 3800 كيلو وات ساعي و هو ما يفسر القوة الاقتصادية الأمريكية، لأن إنتاج الكهرباء يعد مقياسا لتطور الأمم.

المعادن : و أهمها الحديد الذي تنتشر أهم مناجمه إلى الجنوب من البحيرات الكبرى إذ توفر % 80 من الحديد الخام المستخرج، وبلغ إنتاجها عام 2005 ما يقارب من 61 مليون طن، ونظرا لارتفاع طاقة الاستهلاك، فإنها تضطر إلى استيراد كميات هامة من الحديد الخام من كندا وفنزويلا والبرازيل وأستراليا.[1]

القوّة البشرية:

السكان عامل أساسي في نجاح البناء الاقتصادي الأمريكي فالإنسان هو المحرك الأساسي لأية عملية اقتصادية، فالولايات المتحدة تملك رأسمال بشري هام، حيث تأتي في المرتبة الثالثة عالميا من حيث عدد السكان (300 مليون نسمة)، وعليه فهي تملك سوقا استهلاكية داخلية واسعة، علما أن متوسط دخل الفرد الأمريكي يعد من أعلى متوسطات المداخيل الفردية العالمية (36000 دولار للفرد) وتظهر الفعالية في الشعب الأمريكي بما يملكه من طاقات خلاقة تتمثل في الأيدي العاملة المدربة على وسائل الإنتاج، وفي الإطارات العالية المتخرجة من الجامعات المتخصصة و معاهد البحث العلمي، بالإضافة إلى الطاقات المبدعة من الأدمغة المهاجرة من العالم الثالث.

لقد انعكس كل ذلك على النجاعة في تسيير المؤسسات الاقتصادية الأمريكية.

التقسيم الإداري:

تكونت الولايات المتحدة الأمريكية بفعل اتحاد يجمع 50 ولاية، عاصمتها واشنطن منها اثنتان لا تتصلان برا بسائر الولايات، و هما ألاسكا وجزر هاواي، وكان نواة الإتحاد غداة استقلال الولايات المتحدة 1776 يتكون من 13 ولاية فقط تقع معظمها في شرق البلاد[2].

[1]- قبيسي هادي، السياسة الخارجية الأمريكية بين المحافظية الجديدة والواقعية. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2008، ص 38.

[2]- عبد الحكيم الفيلالي، مرجع سبق ذكره. ص 11.

المطلب الثالث: مساهمات الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أقوى اقتصاد في العالم، بحيث لا يجاريه على الأقل من حيث الحجم أي اقتصاد اخر، إذ تعتمد اقتصاد السوق المبني على الاستثمار الحر والمنافسة التجارية، فالولايات المتحدة تعد الدولة الأولى في العالم من حيث الناتج القومي الإجمالي، والذي وصل إلى حوالي 13 تريليون دولار في عام 2006، وهو ما يساوي30 % من إجمالي الناتج القومي العالمي تقريبا كما بلغ معدل نمو الاقتصاد الأمريكي حوالي2,2 % عام 2007 علما إن 12% فقط من سكان الولايات المتحدة هم ممن تجاوزوا الخامسة والستين من العمر، ومن المتوقع أن ترتفع تلك النسبة الى20 % بحلول عام 2025 مقارنة باليابان مما يعني أن تلك الزيادة في عدد السكان الأصغر سنا سوف تحافظ على حيوية الاقتصاد الأمريكي.

من ناحية اخرى تعد الولايات المتحدة الأمريكية اكبر قوة تجارية، إذ شكلت قيمة الصادرات السلعية الأمريكية حوالي 11,9% من قيمة الصادرات السلعية العالمية، كما شكلت قيمة الواردات الأمريكية حوالي 18,6 % من إجمالي قيمة الواردات السلعية العالمية في عام 2001، وقد عاز وزير التجارة الأمريكي كارلوس غوتيرز ذلك النمو في الصادرات الأمريكية وزيادتها إلى اتفاقيات التجارة الحرة إذ قال " انه على الرغم من أن بلدان اتفاقيات التجارة الحرة لا تشكل سوى7,3 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي، فأن الصادرات إلى تلك البلدان تشكل 42,5 %من صادرات الولايات المتحدة،

ومما ساعد على تثبيت دعائم هذه الإستراتيجية هو أن هذه المؤسسات التي تتحكم في الاقتصاد الدولي تميل إلى تجسيد مبادئ السوق الحرة الليبرالية التي تتوافق إلى حد كبير مع ميول وتوجهات المجتمع الأمريكي والإيديولوجية الليبرالية الأمريكية.[1]

أن المكانة الاقتصادية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي تأتي أيضا من خلال استحواذها على معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم، فمن أصل 500 شركة عملاقة في العالم كان نصيب الولايات المتحدة منها 164 شركة، وتحتل 32 شركة أمريكية المراتب الأولى بين المائة، فضلا عن اتساع نشاطها الذي يشمل فروع الإنتاج والخدمات كافة بالمقارنة مع الشركات الأخرى اليابانية والأوربية من ناحية اخرى، لا يزال الدولار الأمريكي يحتل المرتبة الأولى فيما لدى دول العالم من احتياطي بالعملات الأجنبية، إذ يشكل حوالي60 % مما لدى المصارف المركزية من احتياطي بالعملات الأجنبية، أما من ناحية مصادر الدعم الداخلية، ففي مجال الإنتاج الزراعي تعد الولايات المتحدة اكبر منتجي الغذاء في العالم، فرغم أن الإنتاج الزراعي يحظى بنسبة 03% من مجموع القوة العاملة الأمريكية وهي نسبة اقل من أولئك العاملين في قطاع التعليم أو الأبحاث، فان الإنتاج الزراعي لا يزال أفضل وأكثر وفرة فقد بلغ حجم صادرات الحبوب في العالم 200 مليون طن سنويا، وتصدر الولايات المتحدة بمفردها نصف هذه الكمية الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة ستكون في

[1]- مرزوق نبيل، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد. مجلة الطريق، العدد 04، بيروت: أوت 1998، ص89.

المستقبل القوة المتحكمة في إنتاج الغذاء، وهذا ما سيتيح الفرصة لان يستغل الغذاء ويتحول إلى وسيلة ضغط سياسي.

لقد كان لهذه الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الأمريكي نتائجا على الداخل أيضا، إذ يعد دخل الفرد الأمريكي مقارنة مع الدول الغنية الأخرى في العالم مرتفعا جدا، فقد وصل متوسط دخل الفرد الأمريكي إلى حوالي 42 ألف دولار في عام 2005، كما أن ارتفاع متوسط دخل الفرد الأمريكي جعل الولايات المتحدة الدولة الأولى في العالم من حيث الاستهلاك الفردي والذي وصل إلى حوالي 67 % من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي.

مما تقدم نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تتوافر على اقتصاد يعد ضخما بجميع عناصره، الأمر الذي يمهد لها أرضية نحو بلوغ مرتبة الدولة العظمى في العالم، والهيمنة على مرافق ومؤسسات الاقتصاد العالمي كافة بما يحقق مصالحها في الهيمنة والنفوذ.[1]

من خلال ما سبق نجد أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة تختلف جذريا عما كان قبلها , و يعود ذلك إلى عدة اعتبارات أهما التحولات التي حدثت على مستوى العلاقات الدولية مثل ظهور فاعلين جدد على الساحة الدولية و الإقليمية و ظهور الإرهاب و الاعتماد الدولي .. هذه الاعتبارات و غيرها أدت بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة لان تتمسك بالمصلحة لدولية أكثر من أي وقت، وكما أن أهداف السياسة الخارجية مرتبطة بالمصالح فانه مهما اختلفت الإدارات المتعاقبة على سلطة الحكم إلا أن الأهداف التي تطمح إلى تحقيقها يتفقان فيها بالرغم من اختلاف الوسائل التي تحقق ذلك.

ومن هذه الدراسة نخلص إلى النتائج الآتية :

1. استطاعت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تغليب الأفكار والطموحات على الوقائع .
2. عدم اعتماد الولايات المتحدة على القرار الفردي، حيث تم اللجوء إلى التحالف فيما يخص التدخل في العراق، و ذلك للحيلولة دون وقوع فيتنام ثانية و ذلك لتحقيق اكبر ربح ممكن بأقل الخسائر الممكنة.

[1]- محمد عبد الشفيع عيسى، **المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي: قراءة في التقارير الدولية**. مجلة السياسة الدولية، العدد 173، جوان 2008، ص56.

3. بما أن كل أهداف السياسة الخارجية مرتبطة بالمصالح فان معظم القرارات في السياسة الخارجية الأمريكية مرتبطة بالمصلحة الخاصة أكثر من المصلحة الوطنية.

4. قلة المعلومات و الضغوطات التي تقع على صانع القرار الأمريكي تؤدي إلى وقوعه في الخطأ الإدراكي.

على اعتبار أن القرار في السياسي في السياسة الخارجية يستند بالضرورة إلى الثالوث البيئي ؛إلا أن المتأمل فيه يجد استبعاد تام للرأي العام و الجماعات الضاغطة و تنفرد الإدارة بذلك و خير دليل قرار التدخل في افغنستان.[1]

[1]- كامل عبد العزيز، المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي. التقرير السنوي لمجلة البيان، ع2، 2004، ص112.

المبحث الثالث: مبادرة إنشاء الإتحاد الأوروبي

تمهيد:

الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 27 دولة، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992 م، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي، من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم. –الشكل (02)-

للاتحاد الأوربي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه 18 دولة من أصل ال27 الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة[1].

المطلب الأول: مفهوم الإتحاد الأوروبي ومراحل تشكله

تعريف الإتحاد الأوروبي (European Union): هو اسم المنظمة التي تجمع العدد المتزايد من الدول الأعضاء في أوروبا الغربية التي قررت أن تتعاون في عدد كبير من المجالات، من السوق الواحدة إلى السياسة الأجنبية، ومن الاعتراف المتبادل الشهادات المدرسية إلى تبادل السجلات الإجرامية .ويتخذ هذا التعاون أشكالاً متعددة يشار إليها رسمياً بالركائز الثلاث :اللجان الأوروبية(فوق قومية)، السياسة الأجنبية والأمنية المشتركة(حكومية بينية)، التعاون في حقلي العدل والشؤون المحلية (حكومية بينية.) نشأ الاتحاد الأوروبي بوصفه منظمة شاملة في نوفمبر 1993 ، بعد المصادقة على معاهدة ماستريخت، والدول الأعضاء المؤسسة هي: بلجيكا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ، وهولندا.

برزت فكرة الوحدة الأوروبية في القرن الثالث عشر الميلادي، وتواصلت عبر القرون دون انقطاع إلى أن حانت الفرصة لتحويلها إلى حركة سياسية نشطة ومتفاعلة مع الواقع." وقد حمل لواء هذه الفكرة عدد كبير من الفلاسفة ورجال السياسة والقانون من مختلف أنحاء أوروبا، وكان من بين الأسماء الكبيرة التي طرحت

[1]- حسين طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 27، العدد 3، 2011، ص 244.

مشروعات فكرية شهيرة ومتكاملة لتحقيق حلم الوحدة الأوروبية مفكرون والقس سان بيير ،وماكسيمليان سولي ،فرنسيون من أمثال : بيير ديبوا و غيرهم . كما كان هناك مفكرون هولنديون من أمثال دريزديربس و مفكرون ألمان من أمثال وليام ليبنتيز، إيراسموس ، ومفكرون انجليز من أمثال وليام بن و جرمي بنتام و غيرهم كثيرون ينتمون إلى دول أوروبية متعددة.[1]

لقد تطور التعاون الأوروبي الذي أدى إلى تأسيس الاتحاد الأوروبي خلال المرحلة التي تلت العام1945 ، وظهر من خلال توقيع معاهدات أساسية لتعزيز المزيد من التكامل:

-معاهدة روما (1958): حدد هذا الاتفاق الأولي أساسيات مبدأ حرية حركة البضائع والأشخاص والخدمات ورأس المال. كما تم وضع الآليات المؤسسية الأساسية، كمحكمة العدل الأوروبية، ومجلس الوزراء، واللجنة الأوروبية، والاتحاد الأوروبي .إنه اتفاق فوق قومي أكثر منه اتفاق حكومي بيني، إذ يحدد موجبات قانونية قابلة للنفاذ.

-القانون الأوروبي الواحد (1987): هو عبارة عن مجهود لإتمام السوق المتكاملة من خلال السعي إلى جعل التنظيمات متناغمة من دون تجاهل الخدمات المالية والضمانات والتأمين والاتصالات السلكية واللاسلكية وسلامة المنتجات والمعايير التقنية[2].

-معاهدة ماستريخت (1992): تمثل هذه المعاهدة تثبيتاً للتكامل بما فيه وحدة النقد والسياسات الاجتماعية كظروف العمل (على الرغم من أنه يجب أن تتم الموافقة بالإجماع على التوجيهات المستقبلية، أو أن تنال تأييد أغلبية الأعضاء المؤهلين) صادقت الدول الأعضاء كلها على المعاهدة على الرغم من رفضها الوشيك في الدانمارك وفرنسا، ومطالبة بريطانيا بحقها في عدم المضي في المعاهدة .يبدو أن الوحدة النقدية التامة احتمال مستبعد نظراً إلى المشكلات التي ترافق آلية سعر الصرف(العملات المثبتة)والصعوبات في تنسيق السياسات الاقتصادية الكبرى(على الدول الأعضاء أن تحافظ على نسبة دين محددة بالنسبة إلى إجمالي الناتج القومي، ونسبة عجز محددة بالنسبة إلى إجمالي الناتج القومي، ونسبة تضخم معينة. المؤسسات الأساسية في

[1]- جعفر عدالة، توسيع الإتحاد الأوروبي وتأثيره على الشراكة الأوروبية- المغاربية. رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص13.

[2]- صدام مربر الجميلي، الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد .بيروت :دار المنهل اللبناني، ط1،2001 ، ص70 .

الاتحاد الأوروبي هي مجلس الوزراء، اللجنة الأوروبية، الاتحاد الأوروبي، ومحكمة العدل الأوروبية. يمثل مجلس الوزراء(أو المجلس ببساطة)، الحكومات .يتألف المجلس من وزراء معينين، وفقاً للمسألة التي تتم مناقشتها، إما الوزراء المسؤولون عن مجالات محددة في السياسة (البيئة والنقل والخزينة)، أو وزراء الخارجية المسؤولون عن الشؤون العامة .يتخذ المجلس بالإجماع قراراً حول المسائل المهمة في السياسة كما حددت أحكام المعاهدة، ويقرر مبدئياً مع أغلبية مؤهلة في مسائل أخرى، تكون اجتماعات المجلس سرية على الدوام لكن نتيجة القرار تُعلن بعد الاجتماع .في بعض الحالات، لا يتضح أي دولة من الدول الأعضاء ساندت أو رفضت أي جزء من اقتراحات اللجنة الأصلية أو اقتراحات البرلمان الأوروبي .غالباً ما تعتبر هذه السرية أحد الجوانب غير الديمقراطية في الاتحاد الأوروبي، إن أعضاء المجلس غير مسؤولين أمام برلماناتهم الوطنية أياً كان الموقع الوطني الذي يدافعون عنه في اجتماعات المجلس، ومكنهم دائماً أن يلقوا اللوم على دول أعضاء أخرى (من دون وسائل تبرير) بسبب قرارات صدرت عن المجلس لا تتناغم مع السياسات الأوروبية الوطنية. اللجنة الأوروبية، هي الهيئة التي تتمتع بالحق الرسمي والحصري بتطبيق تشريعات الاتحاد الأوروبي كلها، ويفترض بها أن تمثل مصلحة الاتحاد ككل في المسارات السياسية داخل الاتحاد الأوروبي والمفاوضات مع العالم الخارجي .هذا يعني أنه لا يجدر بها أن تتلقى تعليمات من أي من حكومات الدول الأعضاء، إذ يقتصر هذا الأمر على البرلمان الأوروبي والمحكمة الأوروبية .كذلك، إنها الهيئة الأساسية التي من واجبها أن تحرص على تطبيق المعاهدات والتشريعات الفرعية تطبيقاً صحيحاً.[1]

وتعين الحكومات الوطنية أعضاء اللجنة، ويجب أن يقبل بهم جميع قادة حكومات الدول الأعضاء . وللدول الأعضاء الصغيرة عضو واحد على خلاف الدول الكبيرة (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، بريطانيا، إسبانيا) التي تملك عضوين، الأمر الذي يجعل عدد الأعضاء الإجمالي عشرين عضواً، يتألف البرلمان الأوروبي من 630 عضوا ينتخبهم المقترعون مباشرةً يمكنه أن ينقض الميزانيات، ويتمتع بسلطة محدودة

[1]- نفس المرجع السابق. ص 72.

في تعديل التشريعات، ولقد زادت صلاحياته مع الوقت لكنها بقيت محدودة، يمكن مقابلة محكمة العدل الأوروبية بالمحكمة العليا في الولايات المتحدة .توكل إليها مهمة تفسير المعاهدات أو تشريعات الاتحاد الأوروبي الثانوية حين ينشأ خلاف ما .وهذه مهمة بالغة الأهمية بما أن التسويات النهائية التي يتم التوصل إليها داخل المجلس غالباً ما يتم تعمد الغموض فيها، الأمر الذي يصعّب بلوغ أي اتفاق .تُلزم قوانينها محاكم الدول الأعضاء كلها التي يجب عليها أن تعيد صياغة القانون الوطني إذا تعارض مع القانون الأوروبي .ومنذ المصادقة على معاهدة ماستريخت، تستطيع المحكمة أيضاً أن تفرض غرامات على الدول الأعضاء التي لا تمتثل لقوانينها . وتتألف محكمة العدل الأوروبية من 15 عضواً (عضو واحد عن كل دولة عضو)، وتسعة محامين يساعدون المحكمة من خلال إجراء تقييم تمهيدي مستقل للقضية. توضع كل التشريعات الأوروبية بالتعاون مع اللجنة الأوروبية(التي تقدم الاقتراحات وتشرف على العملية التشريعية) والبرلمان الأوروبي ومجلس الوزراء (أي ممثلي الدول الأعضاء) تتخذ أنواع التشريعات الرئيسة شكل تنظيمات تتسم بقوة القانون من دون أي عمل من قبل الدول الأعضاء، وتوجيهات تلزم تحقيق النتيجة، ولكنها تترك للدول الأعضاء حرية التصرف لتحقيق هذه النتيجة[1].

مراحل ومظاهر اندماج الاتحاد الأوربي:

1- انتقل الاتحاد من مرحلة التعاون القطاعي إلى مرحلة الاتحاد الأوربي:

أ- المرحلة الأولـــى: مرحلة التعاون القطاعي:

انتظمت بعض دول أوربا الغربية فـي عدد من المنظمات القطاعية بعد الحرب العالمية الثانية بهدف إعادة بناء ما دمرته المعارك منها:

-"مجموعة البنلوكس" مستهدفة إقامة اتحاد جمركي منذ1948 .

-" المجموعة الأوربية للفحم والصلب " سنة1951 التي ضمت بلدان البنلوكس (بلجيكا، هولندا، الليكسمبورغ) إلى جانب فرنسا ألمانيا الغربية وإيطاليا مستهدفة التعاون في مجال صناعة الحديد والصلب ضعف حصيلة التعاون القطاعي حث البلدان الست التي اجتمعت في روما سنة 1957 لخلق " المجموعة الاقتصاديـة الأوربية " على أساس التعاون الشامل والواسع.

[1]-مارتن غريفيثس وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص ص 30- 31.

ب- المرحلة الثانية: مرحلة المجموعة الاقتصاديـة الأوربية 1957- 1992:

تم الإعلان عن المجموعة الاقتصادية الأوربية في 25 مارس 1957 من طرف نفس الدول الست بهدف:

- إلغاء الرسوم الجمركية والاتفاق على الفصل الوحيد لإنشاء سوق موحدة بدون حدود.
- حرية مرور الأفراد وإحداث جواز سفر أوربي.
- إقرار السياسة الفلاحية المشتركة ووضع نظام نقدي أوروبي وسياسة موحدة للصيد البحري.
- إنشاء البرلمان الأوربي والاتجاه نحو تقوية التنظيمات السياسية.
- التحق بالمجموعة الاقتصادية الأوربية سنة 1973 كل من بريطانيا، ايرلندا والدنمارك وفي 1981 اليونان وفي 1986 اسبانيا والبرتغال ثم في 1990 ألمانيا الشرقية .

ب- المرحلة الثانية انطلاقا من 1992:

انطلقت مرحلة الاتحاد الأوربي بالتوقيع على معاهدة ماستريخت سنة 1992 والتي تهدف إلى:

- تقوية التماسك الاقتصادي والاجتماعي وإقرار اتحاد نقدي يتضمن عملة موحدة
- نهج سياسة خارجية وأمنية مشتركة
- الاهتمام بحقوق الإنسان
- في سنة 1995 انضمام السويد، فنلندا، النمسا

- في سنة 2004 انضمام 10 دول إلى الاتحاد الأوربي هي : استونيا، ليتونيا، ليتوانيا، بولونيا، تشيك، سلوفاكيا، هنغاريا، سلوفينيا، مالطا، قبرص.
- سنة 2007 انضمام بلغاريا ورومانيا .

2- يتجلى الاندماج الجهوي لبلدان الاتحاد في عدة مظاهر :

- **الفلاحة** :بفعل السوق المشتركة والسياسة الفلاحية المشتركة تم توفير الإنتاج الفلاحي بأثمنة تنافسية فأصبحت أوربا مصدرا أساسيا للمنتوجات الفلاحية.

- **الصناعة** :تعاون وثيق في الميدان الصناعي, فطائرة ايرباص الأوربية تصنع أجزاء منها في اسبانيا وألمانيا وانجلترا ليتم تجميعها بتولوز الفرنسية .

- **العملة الأوربية المشتركة** :شكل إحداث العملة الأوربية المشتركة " الاورو " قفزة نوعية في إطار الاندماج الأوربي ودلك في أفق انضمام كل الدول الأوربية إلى العملة الموحدة .

-الدستور الأوربي :هو قانون موحد بين دول الاتحاد تم التوقيع عليه سنة 2004, ويهدف الاتحاد من خلال إقرار هذا الدستور نحو بناء الوحدة السياسية الأوربية بشكل نهائي والرفع من التنسيق الاقتصادي بين البلدان الأعضاء.[1]

المطلب الثاني: الهيكل المؤسسي للإتحاد الأوروبي

أنشأت الدول الأعضاء مجموعة من المؤسسات تسهر على تنظيم الاتحاد وتحقيق أهدافه، ومنها المجلس الأوربي واللجنة الأوربية ومجلس الوزراء ومحكمة العدل والبرلمان الأوربي، وكلها تعمل على تحقيق الاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

تضم البنية المؤسسية للإتحاد الأوروبي ثلاثة أنواع من المؤسسات :المؤسسات الرئيسة لصنع القرار وتشمل المجلس (بشقيه المجلس الأوروبي على مستوى القمة ومجلس الوزراء)، والمفوضية والبرلمان، والمؤسسات والهيئات الرقابية، وتشمل :محكمة العدل الأوروبية، وجهاز المحاسبات (أو محكمة المراجعين)، والأجهزة والفروع الأخرى وتنقسم على قسمين :المؤسسات والأجهزة الاستشارية المعاونة وتشمل :اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الأقاليم، والمؤسسات والأجهزة المستقلة ذات الطابع الفني وتشمل :البنك المركزي وبنك الاستثمار وغيرهما، يضاف إلى ما سبق وجود العديد من الوكالات المتخصصة مثل :المركز الأوروبي للتدريب المهني، الوكالة الأوروبية للتدريب، الوكالة الأوروبية للبيئة، المركز الأوروبي للرقابة على المخدرات والإدمان، الوكالة الدولية للتعمير، المكتب الأوروبي للتنوع النباتي .أما على مستوى تجمعات رجال الأعمال والصناعيين الأوروبيين، تم إنشاء العديد من الاتحادات والتنظيمات التي تتخذ من بروكسل مقرا لها وذلك بالقرب من مؤسسات الإتحاد الأوروبي لتكون قادرة على ممارسة النفوذ والتأثير والتعبير عن مصالح أعضائها، ومن أمثله ذلك :(اتحاد تجار الجملة والتجزئة الأوروبي، اتحاد التجارة الخارجية، اتحاد الغرف التجارية الأوروبية والشركات الأوروبية، اتحاد الصناعات) فلا شك أن وجود مثل هذه الاتحادات تدعم مسيرة الاندماج الاقتصادي لأنها تسير وبالتوازي مع الاندماج الحادث على مستوى المؤسسات الرسمية.

[1]-دخالة مسعود، العلاقات الأوروبية- الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 35.

يعتمد الإتحاد الأوروبي بشكل خاص في بنيته التنظيمية على ثلاثة أجهزة إدارية تعرف ب"المثلث الإداري" وهي مجلس الإتحاد الأوروبي، المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي. تتناول الدراسة هنا هذه الأجهزة الأساسية وتبين مهامها وصلاحياتها.[1]

1- مجلس الإتحاد الأوروبي:

يعد المجلس من أهم الأجهزة الإدارية في الإتحاد، ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء على المستوى الأوروبي، ويتكون من ممثل واحد لحكومة كل بلد عضو، و لا يجو ز للدول الأعضاء أن توفد موظفين حكوميين، مهما علت مراتبهم الوظيفية، لتمثيلها في اجتماعات هذا المجلس، وإنما يتعين عليها إيفاد ممثلين سياسيين من مرتبة الوزراء، وفي الغالب يكون هذا الممثل وزير الخارجية، ورئاسة المجلس التناوب بين الأعضاء مدة ستة أشهر، ويعقد المجلس اجتماعاته غالبا في بروكسل حيث توجد لجنة من الممثلين الدائمين مهمتها تحقيق وتنفيذ ما يعهد إليها من أعمال من المجلس، بناء على ذلك يضم المجلس مؤسستين رئيستين على المستوى:

1- مجلس الشؤون العامة :الذي يجتمع على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء، ويقوم بتنسيق السياسات الخارجية للدول الأعضاء.

2- المجالس المتخصصة :تجتمع على مستوى الوزراء الفنيين، ومن أهمها مجلس وزراء المالية، ومجلس وزراء الزراعة، وتتولى مجالات محددة مثل السياسات المالية أو الزراعية.

يتم التصويت في المجلس إما بالإجماع أو بالغالبية المؤهلة وذلك بحسب المجال الذي ينتمي إليه الموضوع المصوت عليه، تملك كل دولة عضو في المجلس عدد ا من الأصوات يتناسب مع عدد سكانها، كما يتم زيادة عدد الأصوات المخصص للدول الصغيرة لخلق نوع من التوازن مع الدول الكبيرة .فعلى سبيل المثال وحين كان عدد الأعضاء 25 دولة، كان عدد الأصوات الكلي 321 صوتا موزعة على 25 دولة حيث يتطلب لنجاح التصويت بالأغلبية المؤهلة إلى 232 صوتا أي بنسبة تعادل 72,27% من الأصوات، كما يتطلب أيضا

[1]- ناصر حامد، **عمليات الاندماج الاقتصادي في أوروبا: فرص وتحديات التوسع الراهن**. مجلة السياسة الدولية، جوان 2004، ص ص 35-36.

موافقة أغلبية الدول الأعضاء وأن يشكل سكان هذه الدول الموافقة مجتمعة ما يعادل 62% على الأقل من سكان الإتحاد[1].

يكفل المجلس التنسيق بين السياسة الاقتصادية العامة للدول الأعضاء .ويحدد أسس السياسة الأمنية والسياسة الخارجية المشتركة ويعمل على تنفيذها .بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي يقوم المجلس بعقد اتفاقيات دولية بين الاتحاد وبين دولة أو أكثر أو مع المنظمات الدولية .ويقوم بتنسيق نشاطات الدول الأعضاء ويتخذ الإجراءات المتعلقة بالقضايا الجنائية في مجال التعاون البوليسي والقضائي .وتتولى الدول الأعضاء الرئاسة بالتناوب مدة ستة أشهر وفقا لنظام محدد سلفا (من شهر يناير حتى شهر يونيو ومن شهر يوليو حتى شهر ديسمبر). المجلس مسؤول عن وضع التشريعات الأوروبية وإقرار ميزانية الاتحاد الأوروبي بمعية البرلمان الأوروبي، ويتخذ القرارات السياسية للاتحاد الأوروبي ويضم جدول أعمال المجلس مواضيع متنوعة ومتعددة ضمن اختصاصات وصلاحيات عمل المجلس، فعلى سبيل المثال كانت المملكة المتحدة ولوكسمبورغ قد اتفقت على برنامج عملياتي للمجلس لعام 2005 يحدد الأولويات للعام نفسه بمزيد من التفصيل .تغطي مجالات السياسات الواسعة النطاق ما يلي:

- السياسة البيئية للاتحاد الأوروبي
- الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي (وهو ما يعرف ب"جدول أعمال لشبونة")
- السياسة المتعلقة بالثروة الزراعية والسمكية
- قضايا الحرية والأمن والعدل، سياسة اللجوء والهجرة
- التوسع مستقبلا بعضوية الاتحاد الأوروبي
- الأمن والاستقرار والرخاء العالمي والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة.[2]

2- البرلمان الأوروبي:

ورد في اتفاقية روما لعام 1957 إن البرلمان الأوروبي يتكون من نواب الشعوب في الدول المنضمة للمجموعة الأوروبية، كان أعضاء البرلمان ينتخبون من قبل برلمانات دولهم، ولكن ابتداء من 1979 فإنهم

[1]- أنور محمد فرج، **السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي اتجاه الشرق الأوسط –إعلان برشلونة نموذجا-** . دراسات دولية، العدد 39، ص 77.

[2]- مالك عوني، **السياسة الخارجية والأمنية المشتركة: آفاق التكامل الأوروبي الجديدة**. مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام، العدد 132، أكتوبر 2000، ص 90.

ينتخبون بشكل مباشر من شعوبهم .ولعل من ابتكارات التكاملية التي أدخلها البرلمان الأوروبي هو أن الأعضاء لا يمثلون دولهم بالضرورة، ولكنهم يمثلون اتجاهات سياسية مثل الاتجاه المسيحي الديمقراطي، الاتجاه الاشتراكي والاتجاه الليبرالي، يتكون البرلمان بموجب معاهدة نيس من 732 مقعدا موزعة على الدول الأعضاء بشكل يتناسب مع عدد سكانها .يفرض عدد المقاعد المحدد لكل دولة على النواب من الدول المختلفة التجمع ضمن تيارات بحسب انتماءاتهم السياسية الحزبية .يتم التصويت على وفق مبدأ الأغلبية، يحدد البرلمان الأوروبي نظامه الداخلي بنفسه، وبحرية تامة، ويختار في منتصف كل دورة انتخابية، أي كل سنتين ونصف رئيسا و14 نائبا للرئيس، فضلا عن خمسة مراقبين ماليين، كما يحدد ويشكل اللجان البرلمانية، الدائمة والمؤقتة، وكذا لجان التحقيق .ويضع النظام الخاص بتحديد عدد المجموعات البرلمانية وطريقة تشكيلها، وهو نظام يتوقف بطبيعة الحال على نتائج الانتخابات في كل مرة وكما تفرزه من تشكيلات الأحزاب الفائزة.

البرلمان الأوروبي هو المؤسسة الوحيدة التابعة للاتحاد الأوروبي التي تجتمع وتجرى مناقشاتها علنيا .ولا يجلس النواب في قاعة البرلمان وفقا لتقسيم وفود الدول، وإنما في مجموعات مقسمين وفقا لانتماءاتهم السياسية الحزبية. يوجد الآن سبع هيئات برلمانية وبعض الأعضاء المستقلين .وللبرلمان رئيس يتولى شأنه .للبرلمان الأوروبي ثلاثة مقرات في كل من (ستراسبورغ وبروكسل ولوكسمبورغ) المفوضية الأوروبية أعضاء المفوضية الأوروبية رجال ونساء لهم مناصبهم الرفيعة في بلادهم .وتهتم ومقرها بروكسل بمصالح الإتحاد الأوروبي ككل، مما يفرض على المفوضين الالتزام بذلك بغض النظر عن جنسيتهم و الدول التي ينتمون إليها .وهي تمثل الذراع التنفيذي للإتحاد الأوروبي، وتتكون من: رئيس يتم اختياره من جانب الدول الأعضاء ومفوضون من الدول الأعضاء الذين هم من كبار المسؤولين السياسيين، وهم مسؤولون عن مجالات سياسة الإتحاد الأوروبي كافة، وتتمتع المفوضية باستقلالية تامة إذ تمثل مصالح الإتحاد الأوروبي بصرف النظر عن جنسيات أعضائها. [1]

تمتد مدة عمل المفوضية الأوروبية إلى خمسة أعوام وهو ما يتطابق مع الدورة التشريعية للبرلمان الأوروبي ولكن بفارق ستة أشهر، ويشترك رئيس المفوضية الأوروبية مع رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في اجتماعات المجلس الأوروبي نصف السنوية، كما يقوم بتمثيل الاتحاد في مؤتمر القمة السنوي لمجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى (G8).

[1]- ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة. عمان: دار مجدلاوي للطبع والنشر، 2004، ص 93.

أضفت كل من اتفاقية ماستريخت واتفاقية أمستردام مزيدا من الشرعية والديمقراطية على المفوضية الأوروبية . ويتم التصويت في المفوضية على أساس الأغلبية إذ يحق لكل دولة عضو في الإتحاد بموجب معاهدة نيس تعيين مفوض واحد، وللمفوضية صلاحيات ومهام رئيسة منها:

1- مراقبة تنفيذ أحكام الاتفاقيات وقرارات الأجهزة الأوروبية.

2- إ استخدام السلطات الممنوحة لها كسلطة تنفيذية وخاصة فيما يتعلق بإدارة صناديق الإتحاد الأوروبي التمويلية الرئيسة.

3- تضع مقترحات للقوانين الجديدة في الاتحاد الأوروبي وتعرضها على البرلمان والمجلس. يمكنها التصرف ضد منتهكي القانون، ومقاضاتهم أمام محكمة العدل إذا دعت الضرورة.

4- تقوم المفوضية بوصفها الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي بتطبيق القرارات السياسية والتفاوض حول الاتفاقيات الدولية للتجارة والتعاون.

5- المفوضية الأوروبية ملتزمة بتقديم كل ما يتصل بحساباتها للبرلمان الأوروبي .يشرف الجهاز الأوروبي للمحاسبات على أوجه إنفاق الأموال الخاصة بالميزانية المشتركة.

6- تتعاون المفوضية بشكل وثيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وكذلك مع لجنة المناطق وهما المؤسستان الاستشاريتان للاتحاد الأوروبي حيث تطلب مشورتهما في معظم الشؤون القانونية.[1]

المطلب الثالث: إسهامات الإتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي

أهمية الوسط الطبيعي للإتحاد الأوروبي:

تزايد أعضاء الاتحاد الأوروبي، و ارتفعت مساحته إلى أزيد من 4.3 مليون كم أي بنسبة % 37 من مساحة القارة الأوروبية، وزادت أهميته موقعه الجغرافي بين الشرق والغرب، يمتاز بمساحات سهلية هامة، يمثلها السهل الأوروبي العظيم يمتاز بمظاهر طبيعية لها إيجابياتها، ونذكر منها:

- المرتفعات الوسطى التي تمتاز بغاباتها و مياهها، و تجري بها أهم الأنهار الأوروبية، ومنها نهر الراين الهام، وتحتوي على أحواض فحمية هامة.

- السلاسل الإلتوائية العظيمة لجبال الألب التي تتميز بتنوع بيولوجي هام، و هي خزان ضخم للثلوج ومصادر المياه، زيادة على مخزون كبير من المعادن والثروات الطبيعية.

- ترتفع نسبة الاراضي الزراعية في أحواض السهل الأوروبي (شمال فرنسا، سهو ل بلجيكا وهولندا، وسهول شمال ألمانيا والدانمارك).

[1]- أنور محمد فرج، مرجع سبق ذكره. ص 79.

يمتد الإتحاد الأوروبي بين خطي عرض ° 33 و ° 60 شمالا و هو ما يجعله يمتاز بمناخ معتدل، وتربة خصبة (تربة اللويس) وغزارة الأمطار خاصة في الإقليم المحيطي الذي تزيد أمطاره عن 1000 ملم، مما يرفع نسبة الأراضي الزراعية إلى % 39 من مساحة الاتحاد، و هي ثمرة استصلاحات واسعة.

القوة البشرية:

لقد أصبح الإتحاد الأوروبي قوة بشرية حقيقية، تقارب النصف مليار نسمة (ثالث قوة بشرية عالمية) تملك -عموما- مؤهلات علمية، وخبرة فنية عالية، تمتد جذورها إلى عهد الثورة الصناعية فعلى الرغم من الاختلافات البارزة بين أقطار الإتحاد في اللغات والمذاهب الدينية، والقوميات، فإن توجهاتها واحدة بشأن البناء المعرفي والتطور العلمي، والرقي الحضاري.

صاحبت عملية التصنيع نزوح السكان بأعداد هامة نحو المدن فظهرت التجمعات السكانية الكبرى.[1]

يتضح لنا من خلال ما سبق أن عملية التكامل الأوروبي سارت بواسطة التوسيع الرأسي الذي يتضمن العمق في مختلف المجالات تزامنا مع التوسع الأفقي بضم أعضاء جدد، وذلك في إطار مؤسساتي ينظم ويراقب مدى التناسق بين الأهداف والانجازات، وبعدل الاختلالات الناجمة أو التي يمكن أن تنجم عن الدخول في مراحل متتالية من هذه العملية المتكاملة، وبعكس توالي الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ثم إلى الإتحاد الأوروبي الإرادة القوية في تحقيق الوحدة التي طالما انتظرتها النخب والشعوب وتطلعت إليها، وفي الوقت نفسه تعكس المصالح الموجودة لكل دولة من انضمامها لهذا الصرح المتكامل الذي تحكمه سلطة إقليمية فوق قومية لها قرارات ملزمة أكثر من التشريعات الوطنية وهو ما يدل على قبول الدول الأعضاء التنازل عن جزء من سيادتها لصالح المؤسسات الجديدة الموحدة لأوروبا الغربية، ومحاصرة أوروبا الشرقية، وتوسيع عضوية الانضمام لصالح غرب أوروبا ضمن توسيعات تراوحت من دولة واحدة إلى ثلاث دول.

ونلاحظ أن العملية التكاملية نمت وترعرعت على مدى نصف قرن كظاهرة أوروبية غربية أصبحت محط أنظار جميع دول أوربا الشرقية، بمجرد انهيار المعسكر الاشتراكي، وحدوث تحولات داخلية وخارجية جعلت عملية الوحدة تتسع لضم الشق الشرقي من القارة إلى الغربي لمواجهة هذه التحولات[2].

---

[1]- أنس المرزوقي، **مراحل بناء الإتحاد الأوروبي**. مجلة الحوار المتمدن، العدد 4333، 2014، ص 44.

[2]- جعفر عدالة، **توسيع الإتحاد الأوروبي وتأثيره على الشراكة الأوروبية- المغاربية**. رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص47.

الفصل الثاني:

منطقة الخليج العربي كمحدد للتنافس الأمريكي-الأوروبي

الفصل الثاني: التنافس الأمريكي–الأوروبي في منطقة الخليج العربي

المبحث الأول: أهمية منطقة الخليج العربي

تمهيد:

كان تحول منطقة الخليج العربي إلى واحدة من أهم المناطق والبؤر الإستراتيجية على مستوى العالم مرتبطاً بالاكتشافات النفطية الكبيرة التي عرفتها دولّ المنطقة مما جعل منها محطّ أنظار العالم وقواه المتنافسة فيه، إلا أن تنامي أهميتها الإستراتيجية خلال العقود القليلة المنصرمة قد ارتبط أيضاً بقدرة دول المنطقة الغنية بالنفط على استثمار عائداته وتوظيفها في تنمية مرافق هذه الدول ومحاولة النهوض سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بالاعتماد على "الطفرة" الكبيرة في أسعار النفط في الآونة الأخيرة.

تضم منطقة الخليج العربي كلاً من دول مجلس التعاون الخليجي الستة (البحرين والكويت والإمارات وعمان وقطر والسعودية) بالإضافة إلى كل من إيران والعراق. وإذا كانت منطقة الشرق الأوسط قد تحولت في الآونة الأخيرة إلى واحدة من أكثر بؤر العالم أهميةً واضطراباً في الوقت ذاته، فإن الصراع العربي الإسرائيلي، الذي يمثل الحلقة المركزية للمشاريع السياسية في المنطقة، بات من أهم مفرداته وملفاته مسألة تأمين أمن منطقة الخليج والحفاظ على تدفق النفط منه إلى العالم، وبالإضافة إلى حالة الاحتقان والتوتر التي تعرفها منطقة الخليج العربي بوصفها إحدى ملفات الصراع العربي الإسرائيلي، وساحاته مؤخراً، فإن التطورات السياسية التي عرفتها هذه المنطقة، بدءاً من الثورة الإيرانية عام 1979م، مروراً بالحرب العراقية الإيرانية التي امتدت لثماني سنوات، إلى غزو الكويت عام 1990م، ووصولاً إلى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، كل هذه الأحداث الهامة إذ زادت من الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، فإنها أوجدت المسوغات لوصف المنطقة "بالمشتعلة" وانتقال تنافس الدول الكبرى من استثمار النفط واكتشافه إلى التفكير في كيفية تأمين مصادره وتدفقه إلى الأسواق العالمية. –الشكل (03)–

المطلب الأول: العمق الإستراتيجي لمنطقة الخليج العربي

تُعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية والإستراتيجية بالنسبة للمصالح الغربية عموماً والأمريكية بوجه خاص، ليس بسبب موقعها الجغرافي فحسب، وإنما لأهميتها النفطية إذ تمتلك أكثر من ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، أي السلعة الإستراتيجية التي يتوقف عليها النمو الاقتصادي العالمي.

ففي الوقت الذي وصل فيه الإنتاج العالمي من النفط إلى حوالي 75 مليون برميل يومياً، وبزيادة سنوية على الطلب تبلغ حوالي 5,1 مليون برميل يومياً، يتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط في عام 2010 إلى حوالي 30 مليون برميل إضافي يومياً، وأن ترتفع معدلات الإنتاج النفطي إلى 115 مليون برميل يومي في عام 2020 مما يعني أن دول الخليج العربي ستكون المصدر الأساسي في تأمين الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط، إذ تتمتع دول الخليج العربي باحتياطيات بترولية ضخمة ومؤكدة، سهلة الاكتشاف، ومنخفضة التكاليف مقارنة بأية منطقة أخرى في العالم[1].

الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي:

الخليج العربي بحر داخلي، يقع من الناحية الجغرافية بين إيران شرقا، وشبه الجزيرة العربية غربا. والعراق شمالا وخليج عمان جنوبا. كما يقع بين خطي عرض °24 و °30 شمال خط الاستواء. وبين خطي طول °47 و °57 شرق غرينتش. ومياه الخليج ضحلة نسبيا تمتد من شط العرب في الشمال وحتى رأس مسندم في الجنوب، فتقطع مسافة تقارب 1300 كم. أما اتساعه فيتراوح بين 47 كم في أضيق منطقة (عند مضيق هرمز) و 280 كم في أوسع نقطة فيه. أما أعمق نقطة فيه فتصل إلى 100م قرب جزيرة هرمز. وتحيط اليابسة بالخليج العربي، ومعظمها أراض صحراوية واسعة، تتوزع فيها بعض الواحات والمياه الجوفية، جعلها صالحة لإنتاج بعض المحاصيل الزراعية، مما عزز أهمية المنطقة سياسيا اقتصاديا.

ويعد الخليج العربي احد أهم طرق المواصلات والتبادل التجاري بين الشرق والغرب، وهو الجسر الموصل بين قارات العالم الرئيسة، وقد كان لهذا الموقع الاستراتيجي أثره الكبير في تطوره التاريخي، مما ساعد على نمو الحضارات الإنسانية فيه وازدهارها، ونتيجة قربه من مناطق الصراع السياسي القديم والحديث (آسيا وإفريقيا وأوربا) جعله محط أنظار كل دولة تهدف إلى فرض سيطرتها على تلك الأجزاء فأصبح الخليج في مقدمة

[1]- سليم كاطع علي، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي :دراسة تحليلية في الواقع والمستقبل**. رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2000، ص136.

أهداف واهتمامات الدول الاستعمارية قديما وحديثا، وهذا ما عبر عنه احد صناع القرار السياسي الانكليزي (ريمون اوش) عندما وصف منطقة الخليج العربي بأنها "شريان الحياة الرئيس بالنسبة لنا ...وسيظل الخليج يسيطر على إستراتيجيتنا الدولية سنين طويلة".

ساعدت تلك الخصائص الجغرافية على إضفاء سمات الانفتاح والازدهار الحضاري على مجتمعات المناطق الساحلية في الخليج العربي نتيجة الاتصال والاحتكاك مع المجتمعات والحضارات الأخرى، فانعكس بشكل واضح على التقدم والنهوض الثقافي والحضاري لبعض أقطار الخليج العربي، مثل الكويت والبحرين دون غيرهما من دول الخليج.[1]

يعتبر تحليل أهمية الموقع الجغرافي من خلال عرض الخصائص الجغرافية لهذه المنطقة عاملا مهمًا باعتبار أن العامل الجيوبولتيكي لا يمكن أن يقف بمعزل عن التأثير في إطار الحركة السياسية للقوى الدولية ومن ثم التأثير في طبيعة ونوعية القرار السياسي، فلا يمكن لأية دولة أن تدخل في أي قضية لحسمها إلا بمعرفة وتدخل العامل الجيبولتيكي في تحديد استعمال قوتها، كما أن العوامل الجيوبولتيكية نفسها تعد عاملا من عوامل الصراع كالنزاع على مصادر الثروة الطبيعية والمعدنية، ووفقًا لذلك فإن منطقة الخليج تشكل أحد أهم محاور الإستراتيجية الدولية لما تتميز به من مواقع جيوبلوتيكية وجيواستراتيجية يجعل من يسيطر عليها اللاعب الحاسم في مسارات التوازن لصالحة إذا ما تم تطويعها وفق اعتبارات الصراع حول السيادة العالمية، إن منطقة الخليج العربي تتصف بخصائص جغرافية تكاد تكون منفردة من حيث الاعتبارات الجغرافية وأهميتها في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة بكل ما تعنيه من قابلية على التوظيف الاستراتيجي وقدرة معينه على الإغراء والاستقطاب الدولي، خاصة إذا ما نظرنا إلى أن المفهوم الجيوستراتيجي مفهوم مرتبط بنظرة جغرافية واسعة المعالم، وفي ظل عالم تتحكم فيه أضواء الصراعات ودوافع السيطرة[2].

يقع الخليج العربي بين شبه الجزيرة العربية غربًا وإيران شرقا، ومضيق هرمز وخليج عمان جنوبا والعراق شمالا، ويمتد مسافة تقرب من 1300 كم من شط العرب في الشمال حتى رأس مسندم في الجنوب، ويتراوح اتساعه

---

[1]- قصي طارق، **أهمية الموقع الجغرافي للخليج العربي**. 2013/05/08، على الرابط http://www.alukah.net/culture

[2]- هويدى أمين، **البحر الأحمر والأمن العربي–العوامل المؤثرة**. المستقبل العربي، ع12، بيروت: فيفري 1989، ص33.

بين 47 كم 80 كم في أوسع نقطة فيه عند مضيق هرمز، ويبلغ أعلى عمق له 100 م وذلك بالقرب من جزيرة هرمز كما يمتد من مضيق هرمز في الجنوب الشرقي عند خط عرض 26 شمالا، وخط عرض طول 56 شرقا إلى شط العرب في الشمال الغربي عند خط عرض 30 شمالا، وخط طول 48 شرقا، وبهذا الموقع فإن الخليج العربي يمتد بين الأطراف الشمالية للمنطقة شبه المدارية الشمالية الجنوبية، أو المنطقة المعتدلة الشمالية شمالا، وبالتالي فقد جعل هذا الوضع المنطقة ذات أهمية حيوية على صعيد حركة الملاحة الجوية، كما تمتد مياهه الهادئة من مضيق هرمز الحيوي إلى شط العرب بستمائة وخمسين ميل، أما عرضه فيتراوح ما بين 110 أميال إلى 22 ميل داخل المضيق وعمقه يتراوح أربعين متر في خليج عمان، والساحل العربي منه يبلغ طوله ثمانمائة كيلومتر، والساحل الإيراني يبلغ ألف ومائتان كيلومتر.[1]

ويرتبط موقع الخليج العربي بأهمية إستراتيجية أخرى باعتباره وحدة سياسية وإستراتيجية مترابطة مع مناطق أخرى حيث يرتبط جيوبولتيكيا بالبحر الأحمر الذي يعتبر ممرا مائيا يربطه بالعالم الأوروبي، كما أن موقعه يعتبر نقطه وثوب وسيطرة على مناطق الصراع الدولي الأوروبي والإقليمي الساخنة في الخليج العربي وأفريقيا، حيث يصل البحر الأحمر بين شبه الجزيرة العربية وشمال أفريقيا مكونا شريطا مائيا يبدأ من السويس إلى باب المندب بطول قدره 1300 ميل، ويبلغ مت وسط عرضه حوالي 190 ميل بحري، وأقص ى عرض له يبلغ 230 ميل ومساحته 169 ألف ميل مربع، ويمتلك البحر الأحمر موانٍ مهمة على شواطئه من قبل الدول العربية مثل الأردن ومصر والسودان والسعودية واليمن والصومال وجيبوتي وتسهم تلك الموانٍ في دعم حركة التجارة الخاصة وفي حركة الملاحة الدولية وعبر كل من قناة السويس في الشمال باب المندب في الجنوب تتصل قارتا أفريقيا وآسيا كما يتصل كل من البحر المتوسط والمحيط الهندي ويضفي هذا الشكل من الموقع أهمية بالغة على البحر الأحمر وكذلك الخليج العربي، فإنتاج النفط في الخليج العربي أحدث تطورا مهما في الوضع الاستراتيجي من طرف منطقة الخليج تجاه البحر الأحمر، وأصبحت منافذ البحر الأحمر تتحكم في طريق النفط القادم من الخليج العربي إلى أوروبا والعالم الصناعي الغربي وأصبح النفط يمر بطريقين، الطريق الأول يأخذ المنحى الشمالي تجاه قناة السويس ومنها إلى أوروبا والطريق الثاني يتجه جنوبا عبر مضيق موزنبيق الفاصل بين جزيرة مدغشقر ودولة موزنبيق ويمر بجوار جزر القمر ثم يتجه إلى رأس الرجاء الصالح في جنوب أفريقيا وبعدها يتجه شمالا على طول سواحل أنجولا وغرب أفريقيا، وفي كلا الطريقتين يصبح البحر الأحمر بحكم وقوع قناة السويس في شماله أو بحكم قربه الشديد عبر باب المندب في القرن الأفريقي مسرحا لناقلات النفط الضخمة التي تحمل بداخلها

[1]- عز الدين محمّد أحمد، **أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الخليج العربي**. مجلة الساتل، ص119.

شريان الحياة للعالم الصناعي ومصدر الثروة الهائل للدول الخليجية وتمتد منطقه الخليج إلى أقصى عمق منظور في منطقة جنوب غرب آسيا والتي تعتبر هضبة مستطيلة لها ذراع شرقي وهو الخليج العربي، أما الذراع الغربي فيعتبر البحر الأحمر أحد أركانه الأساسية، ووفقا لذلك فإن منطقة الخليج تمتد حتى نقطة عرض ثلاثين بخط طول خمسين مما يجعل من المنطقة أقرب نقطة من المحيط الهندي وتوسيعه إلى آخر وسط روسيا الأوروبية وإلى أهم مواقع التجمعات السكانية والصناعات الثقيلة في روسيا الآسيوية، كما أن المسافة التي تفصل شط العرب عن جنوب بحر قزوين والتي يتواجد بها النفط في الاتحاد السوفيتي لا يتجاوز تسعمائة ميل، كما تعتبر منطقة الخليج بديلا ومكملا لقناة السويس لمد أي جسر جوي يربطه بآسيا ومنطقة الشرق الأقصى والبحر المتوسط، وهذا يعني إمكانية ربط خطوط برية من السواحل الجنوبية لشبه الجزيرة العربية لربط المحيط الهندي ابتداء من بحر عرب وبالبحر المتوسط الشرقي ويمد سوريا أو تركيا مما يساعد علي إيجاد فرص بديلة للطريق البحري وهذا البديل له أهمية عسكرية بهذا المعنى فإن موقع الخليج يكتسب أهمية سياسية جغرافية تتعدى من كون المنطقة ذات ارتباط إقليمي طبيعي يصل جغرافيا وسياسيا بالمسطحات المائية والمضايق الأخرى.[1]

إن الأهمية الإستراتيجية التي يمثلها مضيق هرمز في الموقع الجغرافي بمنطقة الخليج العربي وخاصة بعد الاكتشافات النفطية التي أصبحت تمثل عصب الحياة الاقتصادية للعالم المعاصر بحكم ما تملكه من ثروات نفطية، فهذا المضيق يمثل عنق الزجاجة للطريق الملاحي المؤدي من الخليج العربي وإليه، ومن يتحكم في سواحله يتحكم بالضرورة في حركة النقل إلى الأقطار الخليجية، ومن ثم حركة النقل المصدرة إلى أوروبا الغربية واليابان وبقيه الدول المستوردة، خاصة إذا ما تذكرنا بأن كميات النفط التي يتم نقلها عبر هذا المضيق تصل إلى ثلاثة ملايين طن وتقدر ب 86 % من صادرات النفط تحملها ناقلات ضخمة ويبلغ عددها 80 سفينة في المتوسط يوميا، إن موقع الخليج الاستراتيجي يمثل أحد العوامل التي أدت إلى تزايد أهمية الشرق الأوسط لكونه ممرا لجميع الطرق التي تربط بين الشرق والغرب والتي تمر من الخليج العربي وقناة السويس، وقد أصبح الخليج العربي بفضل متغيرات هذا الموقع وانعكاساته على علاقة الصراع الدولي محورا أساسيا وهو بمثابة المجال الحيوي للمنطقة العربية، فلا يمكن ضمان أمن المنطقة العربية في ظل أي تحكم أجنبي على منطقة الخليج العربي، والسيطرة على هذا الموقع يعني السيطرة على الطرق الملاحية، فتعدد خلجانه تساعد السفن الحربية على المراوغة والاختفاء، كما تمثل مياهه الدافئة وشواطئه المحمية خير موقع لحماية السفن التجارية والحربية، ولهذا فهو قادر على حماية الغواصات النووية الحاملة للصواريخ العابرة للقارات التي تكون العنصر الأساسي في القتال

[1]- **نفس المرجع السابق**. ص 121.

المحتمل فمن خلال هذا الموقع يمكن إطلاق صواريخ من جنوب هرمز ثم تعود لتختفي بعد ذلك في مياه الخليج العربي، وبالتالي فإن الموقع الجغرافي له يعبر عن إستراتيجية أكثر أهمية نتيجة لقرب موقعه في العمق الاستراتيجي للجمهوريات الوسطى، حيث تسمح لمن يسيطر عليها أن يستخدم الصواريخ العابرة للقارات عبر استخدام البرامج العسكرية المتطورة على قوات أي دولة في المحيط الهندي والخليج العربي، وعليه فإن الخليج العربي خنجر مصوب إلى قلب دول الاتحاد السوفيتي السابق في ظل ما يمتاز به من إمكانية إيواء السفن وحماية الأساطيل في لحظات الضعف إزاء أي حملة من جانب الغواصات النووية أضف إلى ذلك أن موقع الخليج الجغرافي يساهم في توفير الحماية والدفاع عن غرب أوروبا عبر تطويق حلف شمال الأطلسي عن طريق الزحف غربا باتجاه المغرب الأقصى وتزداد أهمية الموقع جيوبولتيكيا لارتباطه بالمحيط الهندي وامتداداته الطبيعية في الخليج العربي خاصة في ظل امتلاك المحيط الهندي لمجموعة من الجزر ذات أهمية عسكرية باعتبارها نقطة انطلاق لجميع المراكز الإستراتيجية في منطقه آسيا مثل جزيرة (ديغوروسيا) التي تقع شرق ساحل الصومال في المحيط الهندي، وتمتاز تلك الجزيرة بإمكانية حماية إمدادات النفط من منطقه الخليج إلى العالم الخارجي[1].

انطلاقا من ذلك تتأكد الأبعاد الإستراتيجية لموقع الخليج العربي ليتجاوز كونه منطقة جغرافية مستقلة وأن الترابط الجيوبولتيكي مع غيره من الوحدات الجغرافية الأخرى استطاع أن يزيد من أهميته ليصبح نقطة حاسمة في ظل الصراع الدولي بكل ما يعنيه ذلك من قابلية وقدرة على التوظيف الاستراتيجي فهو يتصف بخصائص فريدة من حيث الاعتبارات الجغرافية وأهميتها الإستراتيجية على الصعيد العالمي، فهذا الموقع الجغرافي المهم لا يمكن أن يعزل عن التأثيرات الخارجية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتتجسد أهمية هذا الموقع في الاهتمام المتزايد للدول الكبرى لمحاولة السيطرة عليه لما يحتويه من موارد سواء كانت تلك الموارد اقتصادية متمثلة في النفط أو إستراتيجية نابعة من طبيعة الموقع المهم لهذا الإقليم لامتلاكه مواقع إستراتيجية تبدأ من الخليج العربي عند مصب شط العرب ونهاية بخليج عمان عند بحر العرب والمحيط الهندي حيث يمتلك مضايق مهمة لها دور فاعل في السياسة الدولية.[2]

---

[1]- **نفس المرجع السابق**. ص 124.

[2]- إدريس محمد السعيد، **النظام الإقليمي للخليج العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000، ص 127.

المطلب الثاني: التوجهات الأمريكية نحو منطقة الخليج العربي

السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة:

لم تتغير الأهداف والمنطلقات الأساسية للإستراتيجية الأمريكية في الخليج من حيث المضمون بعد الحرب الباردة، بل اقتصر التغيير كما هو الحال في كل مرحلة على الأساليب فقط. ومضمون هذه الإستراتيجية يرتكز على عدة ثوابت أساسية أهمها:

–أن الفراغ الأمني في المنطقة ناتج عن عدم قدرة دولها على الدفاع عن نفسها ومواجهة هذا الفراغ يفترض قيام تحالف أو تعاون عسكري بين الإمارات الخليجية يرتبط بشكل من الأشكال مع الأحلاف العسكرية التي تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية.

–أن نفط المنطقة هو بمثابة شريان الحضارة الصناعية الغربية وروح النظام الرأسمالي العالمي، وعلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها زعيمة العالم الحر، ضمان استمرار ضخ النفط في هذه المنطقة باتجاه العالم الغربي حتى ولو استدعى ذلك التدخل العسكري المباشر.

–ضرورة ضمان الولايات المتحدة الأمريكية أمن واستقرار المنطقة بحماية الأنظمة الخليجية الموالية للغرب من احتمالات الانهيار أمام الحركات الثورية القومية.

–خلق حالة دائمة من التوتر في المنطقة عن طريق التدخل في شؤون الدول الداخلية أو عن طريق إثارة المشاكل الإقليمية لاستنزاف القدرات البشرية والاقتصادية لدول المنطقة بهدف ربط أمنها بالسياسة الأمريكية.

–تدعيم إسرائيل وتكثيف طاقتها العسكرية باعتبارها خط ارتكاز أساسي في حماية المصالح الأمريكية وفي مقدمتها النفط، والعمل بالمقابل على تحقيق السلام الأمريكي الذي يكرس التفوق الإسرائيلي في المنطقة.

انطلاقا من هذه الثوابت والأهداف العامة استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الرئيس جورج بوش قي تعزيز تواجدها العسكري بالخليج بهدف ضمان التدفق الحر للنفط بأسعار مناسبة والمحافظة على أمن إسرائيل والعمل على عدم ظهور قوة إقليمية تهدد مصالحها في المنطقة من جديد، خاصة بعد أن زال الخطر الشيوعي وانهار معه نظام القطبية الثنائية.

بعد حرب الخليج الثانية حدد الرئيس بوش في خطاب له أمام الكونغرس الأمريكي في 06 مارس 1991 المبادئ التي ستقوم عليها السياسة الأمريكية اتجاه الخليج وتتلخص في أربعة نقاط رئيسية:

1–العمل على إيجاد ترتيبات أمنية في المنطقة واستمرار وقوف الولايات المتحدة الأمريكية مع دول المنطقة وتعزيز تواجدها العسكري.

2–العمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وإيقاف سباق التسلح في المنطقة.

3–العمل على خلق فرص جديدة للسلام والاستقرار في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، ووضع حد للصراع العربي–الإسرائيلي.

4–العمل على تشجيع التنمية الاقتصادية من أجل السلام والتقدم في منطقة الشرق الأوسط.

يدعو مخطط بوش في مجمله إلى إقامة بنية أمنية خليجية جديدة تحول دون تكرار تجربة التدخل العراقي في الكويت، وضبط التسلح واستقرار الدول الصديقة الخليجية، وتسوية الصراع العربي–الإسرائيلي وإقامة علاقات تعاون اقتصادية وتنموية بين دول المنطقة بما فيها إسرائيل تمهيدا لقيام نظام شرق أوسطي جديد. [1]

في فترة حكم الرئيس بيل كلينتون طرحت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الاحتواء المزدوج الموجه أساسا ضد كل من العراق و إيران لأنهما يشكلان خطرين أساسيين على مصالحها الحيوية ويهددان أمن واستقرار دول منطقة الخليج.

في مارس 1995 قدم جوزيف ناي –مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الأمن– أمام لجنة مختصة في مجلس الشيوخ الأمريكي وثيقة سميت ب"بيان ناي" شرح فيها بالتفصيل أهداف وأبعاد سياسة الاحتواء المزدوج بجوانبها العسكرية والسياسية والاقتصادية، وانطلاقا من هذه السياسة اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية نهجا تعاونيا مع دول مجلس التعاون الخليجي ويتضمن جانبين رئيسيين:

1–تعزيز القدرات المحلية للدفاع عن النفس وتشجيع التعاون الدفاعي بين دول مجلس التعاون وتحديد بنيتها العسكرية.

2–تعزيز قدرات قوات الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان التحالف على العودة إلى المنطقة والقتال بصورة فعالة إلى جانب القوات المحلية في حال وقوع أزمة جديدة.

بموجب هذه السياسة تعمل الولايات المتحدة الأمريكية كما يشير "بيان ناي" على تشجيع تغيير النظام في العراق ودعم استمرار الحظر الاقتصادي عليه واحتواء إيران من كل الجوانب وبكل الأساليب المتاحة، مع دعم الأمم المتحدة لإصدار قرارات بهذا الشأن وإقناع الدول بعدم التعامل معها عسكريا وتجاريا.[2]

---

[1]– رأفت غنيمي الشيخ، **مستقبل العلاقات الدولية في الخليج العربي**. وقائع وبحوث الندوة الرابعة، مستقبل الخليج العربي وإستراتيجيات العمل العربي المشترك. المجلد 2، جامعة البصرة، 1981، ص279.

[2]– سليم شيخاوي، **الوظيفة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي على ضوء التحولات الدولية الجديدة**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص 96-97.

1-إدارة بيل كلينتون :

تشغل منطقة الشرق الأوسط الأهمية الكبرى للسياسة الخارجية الأمريكية وذلك منذ عهد دوايت إزنهاور ، وذلك للأهمية الجيوسياسية والاقتصادية للمنطقة ، و تعززت هذه الأهمية بعد نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، والتي تشير بظهور نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لكن الإستراتيجية الأمريكية تجاه إسرائيل بعد الحرب الباردة لم تختلف كثيرا عن سابقها أثناء هذه الحرب و تقوم على 03 مبادئ أساسية:

- ضمان أمن إسرائيل و تفوقها العسكري
- تامين منابع وإمدادات النفط
- ضرب النظم التصحيحية والثورية في المنطقة.

الوسائل:

من ناحية الوسائل الاقتصادية:

حاولت إدارة كلينتون بضغط من اللوبي الإسرائيلي والمؤسسات الاقتصادية والمالية الكبرى تعزيز صيغة المفاوضات متعددة الأطراف التي تتعلق بتعزيز التعاون الإقليمي، خصوصا بين الدول العربية وإسرائيل في مجالات الاقتصاد والبيئة والمياه ونزع السلاح، وتم تطوير هذه الصيغة بإنشاء آلية مؤتمرات القمة الاقتصادية الشرق أوسطية التي عقدت 04 مؤتمرات من نوعها في الدار البيضاء 1994، عمان 1995، القاهرة 1996 والدوحة 1997. وهي المسارات التي شاركت فيها إسرائيل والدول العربية وعدد من الدول الإقليمية وعدة أطراف دولية، استمرار العقوبات الاقتصادية على العراق وقانون داماتو على إيران وتمرير صيغة العقوبات الذكية .

من ناحية الوسائل العسكرية :

استمرت الولايات المتحدة خلال السنوات الثماني التي قضاها كلينتون في البيت الأبيض في قصف دوري للمواقع العراقية حتى خارج منطقتي الحظر الجوي، كما أعلن الرئيس الأمريكي في 15 نوفمبر 1998 على ضرورة تغيير النظام العراقي من خلال التركيز على المعارضة العراقية، كما اصدر الكونغرس في جويلية 1998" قانون تحرير العراق" بدون أي تخويل من مجلس الأمن.

وتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا في كل من السودان وأفغانستان بعد حادثتي التفجير التي تعرضت لها السفارتين الأمريكيتين في كل من نيروبي ودار السلام .

إدارة جورج بوش :

كانت السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط و العالم الثالث في عهدة جورج بوش كما يلي:

فيما يخص القضية الفلسطينية فقد قدمت إدارة الرئيس جورج بوش في اجتماع الرباعية الدولية المنعقد بين (الولايات المتحدة الأمريكية , روسيا, و الاتحاد الاروبي و الأمم المتحدة) الذي أسفر على وضع مشروع خارطة الطريق ؛ التي تسعى إلى لإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس قيام الدول الفلسطينية بحلول العام 2005 وفقا لرؤية الرئيس الأمريكي جورج والكر بوش إلا أن ارييل شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي رفض هذا المشروع.

كما انتهجت أيضا إدارة الرئيس جورج بوش سياسة الردع ضد العديد من الدول التي يطلق عليها "بالدول المارقة" يأتي على رأسها افغنستان و العراق ؛ كما استطاعت القيام في هذين الدولتين تحت فحوى الحرب على الإرهاب إضافة إلى أسباب أخرى منها دعم الإرهاب و السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل بالإضافة إلى الخلفية الشخصية التي ورثها عن أبوه " جورج بوش الأب". و تتمحور هذه الأعمال حول السيطرة على منابع لنفط على اعتبار أن العراق هو ثاني بلد من حيت الثروة النفطية.

الأهداف:

الأهداف القصيرة المدى تتمثل في:

- إسقاط الأنظمة الديكتاتورية الموجودة في المنطقة كنظام صدام حسين و الإحلال محله نظاما يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة.
- محاولة إحلال السلام بين الإسرائيليين و الفلسطينيين.

الأهداف الطويلة المدى تتمثل في:

- السيطرة على منابع النفط في المنطقة سيطرة منفردة دون إشراك أي حليف إذ أن الحرب على العراق كانت تصب في هذا المجال.

- حماية أمن إسرائيل : إذ أن الولايات المتحدة تبذل جهدا كبيرا في تحقيق ذلك حيث أن إسرائيل تمثل نقطة الارتكاز في الشرق الأوسط و بالتالي هناك مصلحة مشتركة بين الطرفين
- تغيير الأنظمة العربية : لكن في الحقيقة ليس الهدف من ذلك الديمقراطية الفعلية إنما دمقرطتها وفق ما يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة.

الوسائل:

من الوسائل التي استعملتها الولايات المتحدة لتحقيق هذه الأهداف نجد:

1-الوسائل العسكرية : التي تعتمد على القوة الأمريكية لذا ارتأت الإدارة الأمريكية زيادة الإنفاق العسكري من 232 مليار دولار في أواخر عهدت الرئيس بيل كلينتون إلى ما يقارب 430 مليار دولار تباعا في عامي 2002 و 2003.

2- الاعتماد على القواعد العسكرية الموجودة بمنطقة الخليج العربي كالكويت و الأردن وقطر.

3- الاعتماد على الكيان الصهيوني على اعتباره ركيزة أساسية لتنفيذ السياسة الأمريكية.[1]

ويلاحظ عموما أن الإستراتيجية الأمريكية بعد الحرب الباردة تقوم على الأسس التالية:

1-الحفاظ على المصالح الأمريكية في الخليج وبالذات تدفق النفط الدائم والمستمر بالكميات المطلوبة وبالأسعار المناسبة.

2-الحفاظ على أمن واستقرار الدول الصديقة في الخليج.

3-احتواء إيران والعراق وضبط التسلح بما يحول دون قيام أية قوة إقليمية من شأنها تهديد المصالح الأمريكية، واستقرار الدول الصديقة.

4-إشراك الدول الخليجية في معادلة التسوية السياسية للصراع العربي–الإسرائيلي كمدخل لتطبيع العلاقات العربية–الإسرائيلية وتأسيس النظام الشرق الأوسطي.[2]

---

[1]- قاسم عبد الستار، **الإستراتيجية الأمريكية الجديدة و انعكاساتها على العرب**. التقرير السنوي مجلة البيان، عدد2، 2004، ص 136-137.

[2]- سليم شيخاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 98.

المطلب الثالث: توجهات الإتحاد الأوروبي نحو منطقة الخليج العربي

لن تصبح أوروبا دولة موحدة، لكنها ستكون منظمة ذات أجهزة تشريعية متكاملة تستطيع من خلالها الدول الأعضاء اعتماد سياسة دفاعية وخارجية مشتركة.

بحسب تأكيد "خافيير سولانا "منسق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، لقد سعت الدول الأوروبية، ومنذ بروزها كقوة اقتصادية كبرى، وبموجب اتفاقية روما لعام 1957، نحو إرساء سياسة أوروبية–متوسطية قائمة على المصالح المشتركة بين الدول الأوروبية الغربية أولاً، ومن ثم بين ضفتي المتوسط، وخصوصا في مجالات الأمن والتعاون، فهناك عوامل متعددة ساهمت في إيجاد علاقة تفاعل بين الشعوب الأوروبية وشعوب منطقة حوض المتوسط منذ القديم، ولا شك أن العامل الاقتصادي المهيمن على العلاقات الأوروبية–المتوسطية يعزى إلى اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المنطقة، فدول البحر المتوسط المنتجة للنفط توفر حوالي ربع احتياجات الإتحاد الأوروبي، وحوالي 10% من احتياجاته من الغاز الطبيعي، ويمثل حوض المتوسط 6 % من اليابسة، و 7% من سكان العالم، و 8% من الثروة العالمية، وتنشط عليه الدول الآتية :من الشرق (سورية، لبنان، فلسطين) ومن الجنوب (مصر،ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب) ومن الشمال (تركيا، اليونان، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال) فضلا عن جزر (قبرص ومالطا) من هنا أصبح المتوسط موضوع رهان استراتيجي للخصائص العامة التي يتميز بها في (المجال والحركة ومرونة الاستعمال) وكذلك للميزة الخاصة لموقع فريد وممتاز وكنقطة التقاء بين قارات ثلاث (آسيا وأفريقيا وأوروبا) ونقطة التقاء محوري الشرق والغرب، ويعد الموصل بين محيطين :الأطلسي والهندي ويجتذب سدس التجارة الدولية وثلث تجارة النفط الدولية، وهذا الشريان يربط إلى حد كبير اقتصاد وأمن سكان المناطق المحاذية، عرفت المنطقة الأورو –متوسطية اتفاقيات تعاون مجتزأة طوال عقود من الزمن، كان أبرزها :مع تركيا في 1963، ومالطا في 1972، وقبرص 1973، والحوار العربي–الأوروبي في 1973 ولم تبدأ فكرة الشراكة الأورو متوسطية بالتبلور إلا في 1992 عندما أصدرت دول الاتحاد الأوروبي، تحت تأثير فرنسا وإيطاليا وأسبانيا، وثيقة سميت" السياسة المتوسطية المتجددة " التي شملت جوانب عديدة للتعاون المالي ودعم الإصلاحات البنيوية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط والبدء بسياسة انفتاح وإصلاح اقتصاديين.[1]

[1]- سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الواحد والعشرين**. عمان: دار وائل للنشر، 2003، ص159.

المبحث الثاني: مجالات التنافس الأمريكي–الأوروبي في منطقة الخليج العربي

تمهيد:

ترتبط أهمية الخليج العربي باحتياطات النفط الكبيرة ووفرة مصادر الطاقة الأخرى مثل الغاز في كل من دولة قطر والمملكة العربية السعودية .إذ تشير التقديرات العالمية إلى أن منطقة الخليج تستحوذ على % 25 من الاحتياطات العالمية من الطاقة ذات العمر الطويل الذي يزيد عن مائة سنة، وهذا باستثناء كل من العراق وإيران، وسوف تستمر الأهمية الإستراتجية للمنطقة بالنسبة للاقتصاد.

تتميز منطقة الخليج العربي بمجموعة من الخصائص الإستراتيجية التي هي بمثابة مدخلات أساسية في تصميم أي إستراتيجية لأمن المنطقة لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار وتحدد العناصر والمكونات الأساسية لها وتحدد حتى فواعلها الأساسيين والثانويين، الإقليميين والدوليين.

لطلب الأول: التنافس في المجال الاقتصادي والمالي

1-الولايات المتحدة الأمريكية:

ارتبطت مصالح الولايات المتحدة في الخليج العربي بالنفط وإمداداته باعتباره العامل الفاعل في الحياة الاقتصادية للولايات المتحدة، فالتعامل مع النفط الخليجي ازداد وضوحا منذ خروج الولايات المتحدة كأحد الأقطاب العالمية المسيطرة على العالم بعد فترة الحرب العالمية الثانية، ونتيجة للترابط العضوي بين المصالح الاقتصادية الأمريكية في منطقة الخليج والسياسة الخارجية الأمريكية أدى ذلك إلى بروز أهمية تحقيق الأهداف الاقتصادية الأمريكية في المنطقة عبر تجسيدها واقعيا من خلال الشركات النفطية الأمريكية من أجل استثمار الأموال الأمريكية في استخراج النفط الخليجي والإفادة منه عبر تدوير العملات الأجنبية في الاقتصاد الأمريكي سواء عن طريق التبادل التجاري أو عن طريق استثمارها في المصارف الأمريكية.

إن السياسة الخارجية الأمريكية تعتبر أن الجزء المهم في الاقتصاد الأمريكي هو الاهتمام بالمؤسسات والشركات النفطية الكبرى باعتباره ا جزءا لا يتجزأ من مصالح الولايات المتحدة في العالم بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة وبناء على ذلك فهي مرتبطة بالسياسة الرسمية للولايات المتحدة خاصة إذا ما نظرنا أن مجموع الأموال الأمريكية المستثمرة في النفط الخليجي تبلغ حوالي % 12 من مجموع الاستثمارات النفطية العالمية والتي تبلغ % 30 من مجموع الاستثمارات الخارجية وتزداد أهمية المصالح الاقتصادية الأمريكية في دول

الخليج عبر سيطرة أكبر الشركات الأمريكية في العالم على الإنتاج والتصدير النفطي في دول الخليج، إضافة إلى زيادة الأرباح والاستثمارات الأمريكية النفطية في هذه الدول.

وانطلاقا من ذلك فإن أرباح الشركات الأمريكية من نفط الخليج ذات أهمية اقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة حيث أصبحت الشركات الأمريكية تسيطر على % 59.9 من إنتاج النفط الخليجي وتسيطر الشركات الأمريكية على إنتاج ما يقرب من % 70 من الطاقة الكلية للتكرير من نفط الخليج وعلى % 80 من حمولة ناقلات نفطه (34)وبالتالي فإن سيطرة الولايات المتحدة على نفط الخليج هو العنصر الفاعل في التفكير الاستراتيجي الأمريكي تجاه المنطقة خاصة إذا ما تتبعنا الواقع النفطي للولايات المتحدة والذي يواجه صعوبات خطرة بسبب قلة الاحتياطي والإنتاج النفطي نتيجة قدم العمر الزمني لهذه الآبار، إضافة إلى تكلفة تجديد هذه الآبار والتقنية المتقدمة التي تحتاجها خاصة في ظل زيادة الاستهلاك المحلي من النفط مما ساهم في انخفاض مستوى الاحتياطي النفطي الأمريكي حيث قدر الانخفاض كل عشر سنوات (63.3) بليون برميل ويرجع ذلك إلى زيادة الاستهلاك المحلي وإلى ارتفاع أسعار النفط في منطقة الخليج، كما أنه في ظل سيطرة القطاع النفطي في دول الخليج على اقتصادها تساهم إيرادات النفط في تفعيل التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والدول الخليجية وذلك عبر تدوير الفوائض المالية المتراكمة لهذه الدول وقد بلغت نسبة الفوائض الخليجية بحوالي % 90 من الفوائض المالية لدول الأوبك وبذلك ستقوم الولايات المتحدة بتشجيع واستغلال هذه الأموال في التبادل التجاري لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية والأسلحة في إطار سياسة إعادة تدوير البترول دولارات إلى الولايات المتحدة لخدمة الاقتصاد الأمريكي عبر التبادل التجاري في مجال الصادرات والواردات، والجدير بالذكر أن نصف الصادرات النفطية لهذه الدول تذهب في سداد الخدمات والتحويلات في دول الخليج، وهذا يرجع إلى ارتباط السوق الخليجية بالاقتصاد الأمريكي في التحويلات المالية والاقتصادية مما يجعله تابعا اقتصاديا لهذه الاحتكارات الرأسمالية.

وهكذا يتضح مما سبق أن الولايات المتحدة حققت سياستها الإستراتيجية تجاه المنطقة عبر التأثير في المؤسسات السياسية والاقتصادية لهذه الدول وأدت تلك السياسات إلى مزيد من الهيمنة الأمريكية على المنطقة الأمر الذي انعكس سلبيا على منطقة الخليج العربي وجعلها تابعة على كافة المستويات.[1]

[1]- عز الدين محمد أحمد، **أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الخليج العربي**. مجلة الساتل، العدد 27، جامعة التحدي بليبيا، 2006، ص 137 و138.

2-الإتحاد الأوروبي:

إن البعد الاقتصادي الذي شمل التبادل التجاري والمشاركة الاستثمارية في مشاريع التنمية والصناعات الجديدة، يصبح مكملا للبعد السياسي فالإتحاد الأوروبي يستورد أكثر من 60% من احتياجاته النفطية من منطقة الخليج العربي، وبعد احتلال العراق أصبح تأمين إمدادات النفط إلى الإتحاد الأوروبي بشكل منتظم وبأسعار معقولة مؤمنا، ومرتبط بمدى الارتباط بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية التي سيطرت على ثاني أكبر مخزون نفطي في العالم.

ومما يضاعف من أهمية البعد الاقتصادي في إستراتيجية العلاقات الأوروبية الخارجية هو أن دول منطقة الخليج العربي كلها تمر عبر مرحلة النمو، ولديها خطط طموحة للتنمية والتوسع في إقامة المشاريع الصناعية الإنتاجية، ولا يمكن لدول منطقة الخليج العربي إلا أن تعتمد على الإتحاد الأوروبي في الحصول على تلك الخبرات العلمية والتجهيزات اللازمة للصناعة والزراعة، وهكذا يتضح لنا أن البعد الاقتصادي متعدد الجوانب ويكتسب أهمية كبيرة ويرتبط بعلاقات قوية مع البعد السياسي وهناك تأثير واضح بين البعدين.[1] ()

المطلب الثاني: التنافس في المجال السياسي والأمني

1-الولايات المتحدة الأمريكية:

بما أن الولايات المتحدة الأميركية هي الطرف الخارجي الأكثر تأثيرا في سياسات المنطقة وأمنها الإستراتيجي، فإن تعتمد بنسبة معينة على نفط الخليج في سد حاجاتها الضخمة من الطاقة، لكن ما هو أكثر حيوية هو تأمين حاجاتها حلفائها في أوروبا وأسيا من الطاقة، إذ على سبيل، تعتمد اليابان على نفط الخليج بنسبة 70 بالمائة من حاجاتها اليومية، وكذلك الأمر بالنسبة لأوروبا الغربية، فالارتباط الوظيفي بين أمن تدفق النفط إلى الأسواق العالمية وأمن منطقة الخليج مصدر الطاقة العالمي الرئيسي، يجعل الاستقرار في هذه المنطقة من المصالح الحيوية لقوى العظمى وبالتالي تصبح لاعبا رئيسيا في أمن المنطقة، في بعض الأحيان كشريك وفي أحيان أخرى كمهيمن (مثل الدور الأميركي المهيمن في الدول الخليجية النفطية الصغيرة) ويرجع كل ذلك إلى اعتماد هذه الدول على بدرجة كبيرة على استيراد حاجاتها النفطية ومشتقاتها من المنطقة.[2]

---

[1]- هشام زهيد طافش، **موقف الإتحاد الأوروبي اتجاه القضية الفلسطينية 1993/2003**. أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر بغزة، ماي 2010، ص 78.

[2]- عامر مصباح العلاقات الأمريكية السعودية في عصر التحولات. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص63.

أحد الأطراف الأكثر هيمنة على منطقة الخليج (دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص) هي الولايات المتحدة الأميركية، بالرغم من الإخفاق الذريع لسياستها الخارجية في منع انهيار نظام الشاه في عام 1979على أيدي الثوار الإسلاميين، لكن بعد عامين تقريبا من نكستها في إيران، عادت الولايات المتحدة بشكل قوي لتؤكد بقاءها في المنطقة على خلفية الغزو السوفياتي لأفغانستان عام 1979 وتنامي الخوف لدى دول المنطقة والعالم الغربي من وصول الإتحاد السوفييتي إلى المياه الدافئة والسيطرة على بحر العرب والخليج العربي، حينها تم إعلان الإستراتيجية الأميركية الجديدة تجاه المنطقة تحت عنوان "مبدأ كارتر" نسبة للرئيس الأميركي آنذاك جيمي كارتر، وأهم ما تضمنته الإستراتجية الجديدة إقرار مبدأ الدفاع عن المنطقة في حالة وقوع أي اعتداء عليها أو محاولة السيطرة على منابع النفط، وتشكيل فرقة 101 التي سوف تكون جاهزة للانتشار السريع خلال 24 ساعة عند وقوع أي انزلاق أمني في المنطقة وتهديد المصالح الأميركية والغربية على وجه العموم.

لكن بقيت الإستراتيجية من ذلك الحين قائمة على فكرة الاعتماد على الأطراف الإقليمية في الحفاظ على مصالحها (تركيا وإسرائيل)، أو ما سماها جون ميرشيمر بإستراتيجية "التوازن عبر الشاطئ" والتي تتضمن نشر للقوات الأميركية في محيط منطقة الخليج وفي أعالي البحار القريبة منها (الأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط والأسطول الخامس في بحر العرب والخليج العربي)، والاستعداد للتدخل فقط عندما تفشل الأطراف الإقليمية في المحافظة على الوضع القائم أو ظهور تهديد جدي للمصالح الأميركية في المنطقة، وكانت هذه الإستراتيجية منسجمة إلى حد كبير مع توجهات السياسة الخارجية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى التي كانت ترفض أي وجود عسكري أجنبي في مياه الخليجي أو على أراضيها.

لكن من المفارقات الإستراتيجية الحيوية، أن التغيير الجوهري في البيئة الإستراتيجية الخليجية لم يفرض من قبل قوة عظمى في النظام الدولي كما كان متوقعا، وإنما من قوة إقليمية وهي العراق في عام 1990 حين أقدم العراق غزو الكويت، وتمثل التحول الإستراتيجي حينئذ في قيام الولايات المتحدة بحماية مصالحها الإقليمية في المنطقة بواسطة جيوشها وليس بواسطة القوى الإقليمية، على اعتبار أن هذه القوى فشلت للمرة الثانية (الثورة الإيرانية عام 1979 والغزو العراقي للكويت عام 1990) في المحافظة التوازن الإقليمي وتحقيق الاستقرار الأمني[1].

[1]- **نفس المرجع السابق**. ص250.

2-الإتحاد الأوروبي:

يشكل البعد السياسي للمشروع امتدادا للبعد الاقتصادي، حيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فالاهتمامات السياسية لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية واسعة النطاق، وتتفاوت هذه القضايا السياسية من مسائل تتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، وتأكيد ضرورة التزام الدول بمبادئ وقواعد القانون الدولي، إلى قضايا أخرى ترتبط بالحل السلمي للنزاعات الدولية ونزع السلاح ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة و عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية.[1] ()

الطرف الثاني المهم والمؤثر في الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربية هو أوروبا، بسبب المصالح الحيوية لها في المنطقة والتي تخدم بشكل أفضل وكمن عندما تبقى المنطقة مستقرة وبعيدة عن التهديدات الأمنية، وعندما نقول أوروبا، فإن الأمر يعني بالذات القوى العظمى فيها وهي على وجه الخصوص :فرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا، الحقيقة أن العلاقات الأمنية والإستراتيجية الأوربية–الخليجية قد أخذت ثلاث مستويات من التفاعل، مستوى التفاعل الأطلسي–الخليجي، ومستوى الإتحاد الأوربي–الخليجي، ومستوى علاقة القوى العظمى الأوربية–الخليجية، كل مستوى من هذه المستويات هو بمثابة مجال لتحليل الدور الأوروبي في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليمي في منطقة الخليج، إذا طبقنا منهجية باري بوزان في تحليل قضية الأمن.

إن مناقشة الدور الأوربي في استقرار أمن منطقة الخليج هو تكملة للمناقشة السابقة المتعلقة بالدور الأميركي، على اعتبار أن دور أوروبا يأتي في المرتبة الثانية وهو داعم للجهود الأميركية، والسبب في ذلك، ارتباط استقرار أوروبا باستقرار منطقة الخليج أو بالأحرار استمرار التدفق الآمن لإمدادات النفط إلى أسواقها، وأن قوة الولايات المتحدة في المهيمنة على الوضع الإستراتيجي الإقليمي خاصة بعد عام 2003.[2]

لا يبتعد ولا ينفصل الاهتمام الاقتصادي الأوروبي عن الاهتمام السياسي والأمني بمنطقة الخليج العربي وتحديدا مع دول مجلس التعاون الخليجي كون الرؤية الأوروبية لأمن الخليج العربي تنطلق من أن أمن الخليج بداية وقبل كل شيء هو أمن نفطه قبل أن يكون أمن نظمه السياسية، فعليه ترى –تلك الرؤية الأوروبية– ضرورة اتخاذ إجراءات ووضع تصورات وترتيبات أمنية جديدة يضطلع من خلالها الاتحاد الأوروبي بدور مميز في وضع تلك الصياغات الأمنية فمقولة أمن المنطقة من أمن نفطها تعني أن تهديد النفط من الناحية الإنتاجية أو

---

[1]- زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية–المغاربية**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات أور ومتوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، 2011/2010، ص 109.

[2]- مصطفى علوي يوسف، **إستراتيجية الحلف الأطلسي اتجاه منطقة الخليج العربي**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص 24.

التسويقية أو الأسعار يعد تهديدا لمصالح الدول الغربية الأوروبية الأمر الذي أعطاها المسوغ لصياغة وطرح مفاهيم وتصورات أمنية عدة للمنطقة ترمي أساسا لتحقيق مصالحها وإقناع أو إجبار دول المنطقة وأنظمتها السياسية بها إذن فالدول الأوروبية تحاول وتسعى إلى توسيع دورها في هذا الاتجاه من خلال إبراز دورها ونشاطها الملموس كتقديمها الخبرات والدعم التكنولوجي لدول مجلس التعاون الخليجي في الميادين الأمنية والدفاعية وإدارة المؤسسات والبنوك والشركات بهدف تحسين القوة الدفاعية الذاتية لهذه الدول من جهة وحماية الملاحة البحرية والسيطرة على مضيق هرمز من جهة ثانية وسياسيا وفي الاتجاه نفسه ذهبت الدول الأوروبية لتأسيس حوار أوروبي –خليجي يصب في المسار الذي ترتجيه الدول الأوروبية لعلاقاتها الخارجية ومبادرتها في الإصلاح السياسي للأنظمة السياسية الخليجية وبما ينسجم مع الخصائص الوطنية والقومية الخاصة بها هنا تظهر الدول الأوروبية نفسها وكأنها تريد تطوير الوضع السياسي والأمني لدول مجلس التعاون الخليجي، ولكن الهدف الأساس من وراء ذلك هو تحقيق نوع من الدور والسيطرة بما يخدم ويحقق المصالح الأوروبية.[1]

المطلب الثالث: التنافس في المجال الاجتماعي والثقافي

1-الولايات المتحدة الأمريكية:

إن محاولة معرفة المصالح والأهداف الأمريكية في منطقة الخليج العربي في المجالين الاجتماعي والثقافي تقودنا إلى معرفة الرؤية الأمريكية للخليج العربي من حيث الدراية بالمنطقة جغرافيا وتاريخيا وتكويناتها الاجتماعية واقتصاديا على وجه الخصوص، من خلال معرفتها بتخزين منطقة الخليج العربي من الثروات النفطية الكبيرة، ومن ثمة ستعرف –أي الولايات المتحدة الأمريكية– أسباب الأزمات الدائرة في المنطقة بشكل يوسع ويعمق من الرؤية الأمريكية لكل أزمات وقضايا المنطقة ماضيا وحاضرا، الأمر الذي يجعلها ترسم أفقا مستقبليا لذلك، بمعنى أن كل هذه المعرفة والاهتمام المستمر بالمنطقة سيوسع بالتالي من مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

لا تقف مجالات التعاون والتعامل بين دول منطقة الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية عند ذلك بل تشمل الكثير من المجالات الأخرى الثقافية والعلمية والتعليمية (المجال الاجتماعي)، إذ تطلعت دول منطقة الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية على حد سواء إلى الإنجازات التي تم تحقيقها، وأصرت هذه الدول

[1]- ناظم عبد الواحد الجاسور، **الأمة العربية ومشاريع التفتيت: مشاريع التفتيت، أمن الخليج العربي والعولمة**. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص119.

على المطلب العاجل لإيجاد الطرق العلمية لتقوية التعاون في ميدان التعليم بين الجامعات في كلا المنطقتين، وتقوية مساهمة دول منطقة الخليج العربي في برامج عدة وعقد اتفاقيات التعاون المشترك وتطوير التعاون في مجال الطاقة، بالإضافة إلى مشاريع البحث والتطوير والمسائل المتعلقة بالبيئة وتغيرات المناخ.

2-الإتحاد الأوروبي:

في الواقع لا يجب أن تأخذ الأبعاد السياسية والاقتصادية في العلاقات الأوروبية مع دول منطقة الخليج العربي الأفضلية في التعامل، فدول المنطقة بحاجة إلى حوار ثقافي مع دول الإتحاد الأوروبي بسبب وجود كثير من العوامل التي تشجع على ذلك، وفي نفس الوقت هناك أيضا كثير من سوء الفهم بين الطرفين بحاجة إلى إيضاح وحوار وهذا الحوار يحتاج إلى تعاون جاد بين الحكومات والمنظمات السياسية ليشمل المشاكل المتعلقة بسوء الفهم في وسائل الإعلام كالسينما والتلفزيون، وفي الكتب ووسائل التعليم أيضا كما أنه بحاجة إلى فهم وحوار متبادل بين مؤسسات الطرفين، بما يؤدي إلى بناء علاقات راسخة.

كما تسعى دول منطقة الخليج العربي إلى تفعيل الجانب الثقافي وتطالب الإتحاد الأوروبي بالعمل على إظهار المساهمة العربية في الحضارة الأوروبية، وأن يشجع على تعلم اللغة العربية وأن يكافح العنصرية التي تنمو ضد العرب والمسلمين بشكل عام، فقد بقيت هذه المطالب دون اهتمام من الجانب الرسمي الأوروبي والجانب الأكاديمي الذي لا يدعم إنشاء مراكز للأبحاث والدراسات بشأن الوطن العربي، وهذا المحيط ما شكل لنا صرحا إنسانيا مشتركا فقد أصبح من الواجب على كل طرف في الحوار أن يعرف بثقافته خلال نطاق حوار هادئ يستهدف ترسيخ القيم الإنسانية العليا.[1]

[1]- هشام زهير طافش، **مرجع سبق ذكره**. ص 83.

المبحث الثالث: آفاق التنافس الأمريكي–الأوروبي في منطقة الخليج العربي

المطلب الأول: الامتيازات الممنوحة لكل طرف

من المعروف أن أحد الأطراف الأكثر هيمنة على منطقة الخليج العربي (دول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص) هي الولايات المتحدة الأميركية، بالرغم من الإخفاق الذريع لسياستها الخارجية في منع انهيار نظام الشاه في عام 1979على أيدي الثوار الإسلاميين، لكن بعد عامين تقريبا من نكستها في إيران، عادت الولايات المتحدة بشكل قوي لتؤكد بقاءها في المنطقة على خلفية الغزو السوفياتي لأفغانستان عام 1979 وتنامي الخوف لدى دول المنطقة والعالم الغربي من وصول السوفيات إلى المياه الدافئة والسيطرة على بحر العرب والخليج العربي، حينها تم إعلان الإستراتيجية الأميركية الجديدة تجاه المنطقة تحت عنوان " مبدأ كارتر " نسبة للرئيس الأميركي آنذاك جيمي كارتر، وأهم ما تضمنته الإستراتجية الجديدة إقرار مبدأ الدفاع عن المنطقة في حالة وقوع أي اعتداء عليها أو محاولة السيطرة على منابع النفط، وتشكيل فرقة 101 التي سوف تكون جاهزة للانتشار السريع خلال 24 ساعة عند وقوع أي انزلاق أمني في المنطقة وتهديد المصالح الأميركية والغربية على وجه العموم[1].

لكن بقيت الإستراتيجية من ذلك الحين قائمة على فكرة الاعتماد على الأطراف الإقليمية في الحفاظ على مصالحها (تركيا وإسرائيل)، أو ما سماها جون ميرشيمر بإستراتيجية " التوازن عبر الشاطئ ." والتي تتضمن نشر للقوات الأميركية في محيط منطقة الخليج وفي أعالي البحار القريبة منها (الأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط والأسطول الخامس في بحر العرب والخليج العربي)، والاستعداد للتدخل فقط عندما تفشل الأطراف الإقليمية في المحافظة على الوضع القائم أو ظهور تهديد جدي للمصالح الأميركية في المنطقة، وكانت هذه الإستراتيجية منسجمة إلى حد كبير مع توجهات السياسة الخارجية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى التي كانت ترفض أي وجود عسكري أجنبي في مياه الخليجي أو على أراضيها، لكن من المفارقات الإستراتيجية الحيوية، أن التغيير الجوهري في البيئة الإستراتيجية الخليجية لم يفرض من قبل قوة عظمى في النظام الدولي كما كان متوقعا، وإنما من قوة إقليمية وهي العراق في عام 1990 حين أقدم على غزو الكويت، وتمثل التحول الإستراتيجي حينئذ في قيام الولايات المتحدة بحماية مصالحها الإقليمية في المنطقة بواسطة جيوشها

[1]-حسنين توفيق، **الخليج.. إلى أين؟ دراسة إستشرافية**. مجلة آراء حول الخليج، العدد 06، جوان 2006، ص 21.

وليس بواسطة القوى الإقليمية، على اعتبار أن هذه القوى فشلت للمرة الثانية (الثورة الإيرانية عام 1979 والغزو العراقي للكويت عام1990) في المحافظة على التوازن الإقليمي وتحقيق الاستقرار الأمني، وعلى ضوء التحول الكبير في الإستراتيجية الأميركية تجاه منطقة الخليج العربي يمكننا الوصول إلى مضمون هذه الإستراتيجية وهي كالتالي:

1-الوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج:

كما سبقت الإشارة من قبل، الوجود الأميركي قبل عام 1990 كان مركزا حول محيط منطقة الخليج وليس في قلبها، متبنية لإستراتجية التوازن عبر الشاطئ التي تتضمن الاعتماد على الأطراف الإقليمية في الحفاظ على التوازن الإقليمي وأمن المصالح ونشر القوات العسكرية في محيط المنطقة، ولا تتدخل إلا عندما تفشل الأطراف الإقليمية في المحافظة على الاستقرار أو مساعدة هذه الأطراف في الصمود أمام التحديات الأمنية التي يواجهونها[1].

2–مضامين الإستراتيجية الأميركية نحو منطقة الخليج العربي:

إن جوهر المضامين الإستراتيجية في السياسة الأميركية نحو منطقة الخليج هو تأمين مصادر الطاقة العالمية هناك، ومنع أي قوة معادية– من داخل المنطقة أو خارجها –من السيطرة على منابع النفط، ولقد اختبرت هذه المضامين الإستراتيجية بشكل حي في أزمة أوت1990 ، إذ لم تقبل الولايات المتحدة أن يسيطر صدام حسين على حقول النفط في الكويت وتهديد المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية التي تحتوي على أكبر حقول النفط في العالم، وهذه الخلفية الإستراتيجية هي مبنية على حقائق إمبريقية في تقدير الأهمية الإستراتجية للمنطقة في تزويد العالم بالمصادر المختلفة للطاقة ومشتقاتها.

3-العلاقات الإستراتيجية الأمريكية– الخليجية:

لا شك أن أحد مكونات الإستراتيجية الأميركية نحو منطقة الخليج، تحديد مضامين العلاقات الإستراتجية الأمريكية–الخليجية التي طرأت عليها تحولات عميقة بعد أزمة أوت 1990 وأحداث 11 سبتمبر2001 ، هذان الحدثان كانا مدخلتين إستراتجيتين أساسيتين في العلاقات الأمنية الأمريكية–الخليجية، إنه التحول من إستراتجية المحافظة على المصالح عبر الوكلاء الإقليميين إلى مباشرة تأمين المصالح الحيوية بواسطة القوة الأمريكية المهيمنة على النظام الإقليمي، ومن المفارقات أن التحول الإستراتيجي في العلاقات الأمنية الأمريكية– الخليجية قد صاحبته توترات أمنية شديدة أثرت على قلب المنطقة ومحيطها حتى مع نهاية العشرية الأولى من القرن

[1]-يوسف مكي، **تنافس القوى الكبرى في الشرق الأوسط**. مجلة الحوار المتمدن، العدد 4225، 2014، ص44.

الواحد والعشرين، على اعتبار أنه بدل من يؤدي الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة والإستراتجية الجديدة إلى تقليص التهديدات، قد تصاعدت هذه التهديدات خاصة من قبل الجماعات المسلحة وأصبحت تهدد استقرار دول بكاملها (العراق واليمن).

4–الأولويات الأمريكية في منطقة الخليج في ظل التطورات الجديدة:

من خلال المبادئ الإستراتيجية المعلن عنها من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض منذ ظهور أهمية نفط منطقة الخليج الإستراتجية في الاقتصاد العالمي، يمكن تحديد الأولويات الأمريكية –التي بقي البعض منها ثابتا والبعض الآخر تغير بسبب تغير الوضع الدولي وميزان القوى الإستراتيجي العالمي وظهور تهديدات جديدة للأمن القومي الأمريكي، على الأقل منذ احتلال العراق في 2003 .

الاتحاد الأوروبي لديه علاقة بكل دولة من دول منطقة الخليج من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتخضع العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي لاتفاقية التعاون الموقعة في عام 1988 وكذلك برنامج العمل المشترك الذي تمت الموافقة عليه في عام 2010 إلى عام 2013، ويلتزم الجانبان بالمفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاقية التجارة الحرة التي بدأت في عام 1990 واكتسبت زخما في عام 2007، كما التزم الاتحاد الأوروبي بالمشاركة بخبراته في مجال التكامل الاقتصادي، ولا سيما بشأن الوحدة النقدية، مع دول مجلس التعاون الخليجي الذي يخضع لعملية مماثلة لتلك التي في الاتحاد الأوروبي.[1]

الطرف الثاني المهم والمؤثر في الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج العربية هو أوروبا، بسبب المصالح الحيوية لها في المنطقة والتي تخدم بشكل أفضل وآمن عندما تبقى المنطقة مستقرة وبعيدة عن التهديدات الأمنية، وعندما نقول أوربا، فإن الأمر يعني بالذات القوى العظمى فيها وهي على وجه الخصوص: فرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا الحقيقة أن العلاقات الأمنية والإستراتيجية الأوربية–الخليجية قد أخذت ثلاث مستويات من التفاعل، مستوى التفاعل الأطلسي–الخليجي، ومستوى الإتحاد الأوربي–الخليجي، ومستوى علاقة القوى العظمى الأوربية–الخليجية، وكل مستوى من هذه المستويات هو بمثابة مجال لتحليل الدور الأوربي في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليمي في منطقة الخليج.

للمناقشة السابقة المتعلقة بالدور الأميركي، على اعتبار أن دور أوربا يأتي في المرتبة الثانية وهو داعم للجهود الأمريكية والسبب في ذلك، ارتباط استقرار أوربا باستقرار منطقة الخليج أو بالأحرار استمرار التدفق الآمن

[1]-**نفس المرجع السابق**. ص ص 44 و45.

لإمدادات النفط إلى أسواقها، وأن قوة الولايات المتحدة في المهيمنة على الوضع الإستراتيجي الإقليمي خاصة بعد عام 2003 .[1]

1–دور الحلف الأطلسي في الأمن الإقليمي الخليجي:

هناك حقيقة إستراتيجية مستمرة منذ إنشاء الحلف الأطلسي إلى يومنا هذا وهي الارتباط الوظيفي بين الأمن الأوروبي والأمن في منطقة الخليج بسبب اعتماد أوروبا الغربية بالذات على ما نسبته من 50 إلى 70 بالمائة من إمدادات الطاقة القادمة من منطقة الخليج، ومن ثم أي زعزعة للاستقرار في منطقة الخليج سوف تؤثر تلقائيا في الأمن الأوربي ومن ورائه الأمن الأطلسي إذا أدخلنا اليابان في الاعتبار، لذلك، تقليديا عملت الدول الأوربية والولايات المتحدة منذ إنشاء الحلف على أن تكون قريبة من المنطقة وذلك بضم تركيا لعضوية الحلف، وهي الدولة الإسلامية الوحيدة في الحلف.

2–مبادرة إسطنبول والمضمون الإستراتيجي للحلف نحو منطقة الخليج العربية:

تعتبر ما أصبح متعارفا عليه" بمبادرة إسطنبول "الخطوة الأطلسية المباشرة نحو الانخراط في الترتيبات الأمنية الإقليمية في الخليج، والعمل على تطوير العلاقات الإستراتيجية والأمنية مع دول المنطقة من أجل احتواء التهديدات الأمنية المتصاعدة والممتدة إلى المنطقة التقليدية للنشاط الأمني للحلف، إن هذه المبادرة قد جاءت على خلفية أن التهديدات الأمنية لاستقرار المنطقة الأطلسية هي قادمة من الشرق الأوسط، ومن منطقة الخليج بشكل أكثر تحديدا، على خلفية جنسيات المهاجمين في أحداث 11 سبتمبر 2001.

3–علاقات الاتحاد الأوربي بمجلس التعاون الخليجي (الحوار الإستراتيجي):

إحدى مستويات تحليل الدور الأوربي في أمن الخليج هو العلاقة التي أخذت في التطور في المرحلة الأخيرة بين بنيتين إقليميتين هما الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث الجوهر، أن هذا المستوى من العلاقة هو مشتق من الدور الغربي الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية في أمن الخليج، فكما قلنا من قبل، أن الولايات المتحدة باعتبارها قوة مسيطرة في النظام الدولي، قد تولت حماية إمدادات النفط لحلفائها في الجماعة الاقتصادية الأوربية ولاحقا الاتحاد الأوربي منذ الحرب البادرة وإلى يومنا هذا، ولطالما كان الدور الأوربي يمثل عامل دعم للسياسة الأمريكية في المنطقة بشكل عام.

4–القوى العظمى الأوربية والأمن في منطقة الخليج:

[1]-فولكر بيرش، **ألمانيا والخليج: نحو صوغ سياسة ألمانية في المصالح الدولية في منطقة الخليج**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008، ص 74.

تعتمد إستراتجية الأمن الإقليمي المشترك في منطقة الخليج في إحدى جوانبها على بعض القوى العظمى الأوربية، وذلك بسبب حجم مصالح هذه القوى في المنطقة أكثر من الدول الأوربية الأخرى من جهة، ودور هذه القوى في النظام الدولي وثقلها ومسئوليتها على الاستقرار والأمن العالميين من جهة ثانية، لقد ظهر بجلاء دور هذه القوى المتنامي بشكل متزايد في المنطقة منذ عام 2004، بسبب البرنامج النووي الإيراني والوضع المأساوي المترتب عن احتلال العراق في عام 2003، لقد ظهر دور هذه القوى في الأمن الإقليمي من خلال نتائج غيابها أو رفضها لقرار الولايات المتحدة الأمريكية احتلال العراق، وكيف أن عدم وجود موقف موحد حول أمن المنطقة سوف يؤدي إلى نتائج كارثية ولا تستطيع أي قوة عظمى مهما كانت قوتها وهيمنتها العالمية الانفراد بالقرارات الإستراتيجية تجاه المنطقة[1].

المطلب الثاني: إخفاقات وتحديات التنافس الأمريكي–الأوروبي في منطقة الخليج العربي

تؤكد العديد من رؤى الباحثين أن العلاقات الأمريكية–الأوروبية تتسم بالصراع أكثر منها بالتعاون، فالمسافة بينهما هي ذاتها المسافة بين القرنين التاسع عشر والعشرين، فيما تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية القوة الصارمة في حل الصراعات الدولية والتي تنتمي للقرن التاسع عشر، فإن أوروبا تنطلق من إستراتيجية تنتمي إلى القرن العشرين وتدور حول مفهوم القوة اللينة.

هناك فجوة عسكرية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وعلاقة تقوم على "التوتر المحكوم" بين الطرفين، وعلى العرب أن يختاروا إما بين الإتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية، فالحياد أو محاولة اللعب على الخلاف بين الطرفين سيفشل.

إن وجود دولتين من دول الإتحاد الأوروبي أعضاء دائمين في مجلس الأمن وامتلاكهما للسلاح النووي يعزز من قدرة الإتحاد الأوروبي على منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المجالات الدولية، إضافة إلى أن السياسة الأوروبية تتوجه نحو خدمة المصالح والأهداف الإستراتيجية لأوروبا والتي تتعارض مع المصالح الأمريكية في بعض القضايا، لذلك أصبح الإتحاد الأوروبي مدركا لأهمية موقعه في مجموعة الدول الصناعية الثمانية، وهذا ما أعطى الإتحاد الأوروبي ثقلا دوليا.

إن قدرة الإتحاد الأوروبي على تشكيل قوة دولية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ومع تطور عملية التكامل والاندماج للإتحاد الأوروبي وتوقيع معاهدة ماستريخت المنشئة للإتحاد الأوروبي عام

[1]-خالد بن سلطان آل سعود، "**أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني**". سلسلة محاضرات، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 18، 1997، ص ص 89-91.

1992، ظهر ثقل ملحوظ على دور الإتحاد الأوروبي على الصعيدين الإقليمي والدولي، بحيث جعله يتمتع بقوة اقتصادية وقوة سياسية وبقدر من الاستقلالية عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي تقوم على أسا منع ظهور منافس جديد للولايات المتحدة الأمريكية والإبقاء على قدر من الهيمنة على صنع القرار الدولي، وهذا ما دفع بالإتحاد الأوروبي إلى تفعيل دوره على الصعيد الدولي، إضافة إلى وضع سياسة جديدة تهدف إلى إعادة الانتشار الأوروبي في المنطقة العربية عامة وفي منطقة الخليج خاصة.

أما هذه الحقائق أصبحت الساسة الأمريكية اتجاه الإتحاد الأوروبي تتعلق بثلاث رغبات:

1-إن هذه القدرة الأوروبية الهائلة يجب أن لا تخضع لهيمنة سياسية منفردة يمكنها أن تنحرف بها بعيدا عن الأولويات الكبيرة إلى قدرة عسكرية وإستراتيجية تلغي جزءا أساسيا من النفوذ العالمي للولايات المتحدة الأمريكية.

2-يجب أن تبقى أوروبا شريكة للولايات المتحدة الأمريكية بالشكل الذي يسمح بتوجيه هذه الشراكة التي تتفق مع المصالح الأمريكية أو على الأقل لا تؤدي إلى الإضرار بها.

3-أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لاستغلال نفوذها العالمي في المناطق الحيوية مثل منطقة الخليج العربي، لاحتواء أي نزاع لتوسيع النفوذ الأوروبي على حساب الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

المطلب الثالث: القوى الجديدة المنافسة في منطقة الخليج العربي

1-الصين:

لا يتسع هذا البحث لعرض مجمل السياسة الصينية تجاه القضايا المتعلقة بالتجارة، والاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وتقديم الخبرات التنموية بين العرب والصينيين، فقد تناول العديد من الباحثين العرب تلك الموضوعات بشكل مفصل، ولكننا سنركز على أبرز القضايا الإشكالية في العلاقات العربية –الصينية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي العربي –الصيني.

لعل أول تلك القضايا هو اختلال الميزان التجاري بين الطرفين بشكل مزمن لصالح الصين، فطبقا لإحصاءات سنة 1995 بلغ إجمالي الصادرات الصينية للدول العربية 22,4 مليار دولار تشكل 8,2 % من إجمالي

[1]-إبراهيم الإسماعيل، **الإتحاد الأوروبي: التجربة والتحديات**. ندوة حول النمو الاقتصادي الأوروبي، 06 جوان 2006، ص 08.

الصادرات الصينية، كما بلغ إجمالي وارداتها من الدول العربية 44,2 مليار دولار تشكل 9,1 % من إجمالي وارداتها، وهذا الاتجاه في التبادل التجاري العربي الصيني ليس مقصورا على تلك السنة، وقد طرح الباحثون العرب عدة مقترحات لتعديل ظاهرتي تدني التبادل التجاري العربي الصيني واختلاله من خلال إنشاء بنك عربي–صيني يقوم بعمليات تمويل التجارة، ودعم النقل البحري والجوي بين الموانئ والعواصم العربية والصين، ويشمل ذلك إنشاء كونسورتيوم من شركات الطيران العربية والصينية يتولى إنشاء شركة طيران عربية–صينية لها حق النقل إلى جميع المطارات الصينية والعربية ومن الجدير بالتأمل أن خط الطيران الإسرائيلي بين تل أبيب وبكين هو الخط المباشر الوحيد بين الشرق الأوسط والصين، ورغم أن تلك الاقتراحات قد قدمت في منتصف الثمانينات، فإننا نجد أنفسنا في حاجة إلى إعادة تأكيدها في نهاية التسعينات، رغم الوعود التي قطعها العرب والصينيون في نهاية ندوتهم سنة 1986 لتنفيذ تلك الاقتراحات ونضيف إلى ذلك أهمية قيام الصين بفتح أسواقها أمام الصادرات العربية من السلع المصنعة وهو أمر تم طرحه في الندوة التي عقدها مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة سنة 1996 عن العلاقات المصرية الصينية بمناسبة مرور 40 عاما على تبادل العلاقات الدبلوماسية بين مصر والصين وبمشاركة السفير يانج فو شانج سفير جمهورية الصين الشعبية في القاهرة آنذاك، وقد كانت وجهة النظر المصرية هي أن التبادل التجاري مع الصين ما زالت عملية محكومة بالقرار السياسي الحكومي، ومن ثم فإنه من الصعب تعديل الخلل المزمن في الميزان التجاري المصري الصيني 484 مليون دولار من الصادرات الصينية مقابل 12 مليون دولار من الصادرات المصرية سنة 1995(بدون قرار سياسي صيني قوامه تشجيع الشركات الصينية على الاستيراد من المؤسسات المصرية، والدخول في مشروعات مشتركة بين الدولتين. كان المسؤولون المصريون قد طرحوا على الجانب الصيني أهمية استيراد الصين كميات من الأدوية المصرية توازن الكميات التي تستوردها مصر من الصين من لكيماويات المستخدمة لصناعة الأدوية 40 مليون دولار سنويا، كذلك يلاحظ أن تبادل الاستثمارات بين العرب والصين مازال محدودا، وأن الاستثمارات العربية في الصين تفوق الاستثمارات الصينية في الوطن العربي ولا توجد إحصاءات محددة عن حجم الاستثمارات المتبادلة .ولكن المؤشرات الأولية تشير إلى ذلك، فخلال السنوات الخمس الماضية يمكن رصد المؤشرات التالية:

1–في سنة 1994 وقعت شركة الصين لاستيراد وتصدير التكنولوجيا اتفاقا مع شركة بن لادن السعودية لإنشاء مصنع للسماد باستثمار صيني–سعودي في الجبيل بمساهمة صينية قدرها 49 % من رأس المال.

2–في سنة 1996 اتفقت مصر والصين على مساهمة الصين في مشروع إنشاء منطقة صناعية حرة في شمال خليج السويس تسهم الصين بحوالي 10 % من رأسماله، ولكن المساهمة الصينية لم تكتمل وصرح رئيس الوزراء الصيني شورنجوي في17 جوان سنة 1998 بأن الصين ما زالت في حاجة إلى إجراء دراسات جدوى للمشروع.

3–في سنة 1998 اتفقت شركة أرامكو السعودية مع شركتي أكسون الأمريكية وفوجيان الصينية على إقامة مجمعا للبتروكيماويات في إقليم فوجيان تمتلك أرامكو 25 % من أسهمه[1].

منذ أن أصبحت الصين مستوردا للنفط الخام على مدى العقدين الماضيين، باتت تعتمد بشكل متزايد على إمدادات الطاقة من الخليج، وهي منطقة من العالم معرضة لعدم الاستقرار ولا تملك فيها الصين نفوذا قويا على حد سواء، إذا، يعتمد نمو الصين الاقتصادي الذي يؤمن الاستقرار السياسي الداخلي على الطاقة التي لا تستطيع الصين أن تؤمنها بمفردها.

لتأمين هذه الطاقة تعتمد الصين على نوايا الولايات المتحدة الحسنة، على الرغم من أنها غالبا ما تعتبر هذا البلد كعدوها الرئيسي المحتمل، لا يؤدي اعتماد الصين على الطاقة في منطقة الخليج العربي إلى جعلها عرضة للاضطرابات الإقليمية فحسب بل إلى تزايد ضعفها المحتمل أمام أعمال الولايات المتحدة أيضا.

سعت الصين إلى تنويع مصادر النفط وتطلعت إلى الاستثمار، بخاصة في منطقة الخليج العربي، كما حاولت الحصول على أنواع أخرى من الوقود غير النفط والغاز كالفحم والطاقة النووية على سبيل المثال، ولكن تنمو احتياجات الصين بسرعة فائقة، لذلك يبدو اعتمدها المتزايد على النفط والغاز واقع قائم في العقود المقبلة وتنتج دول الخليج كمية هائلة من النفط في العالم فعلى سبيل المثال 20 % من واردات الصين النفطية مصدرها المملكة العربية السعودية وحدها.

تأمل الدول الطامحة بأن تصبح حليفة للصين في الخليج إلى أن يدفعها اعتماد الصين هذا إلى لعب دور جديد في المنطقة، يسعى البعض من هؤلاء الحلفاء إلى استخدام علاقة أقوى مع الصين لإكمال العلاقات القوية مع الولايات المتحدة، أما البعض الأخر فيحاول تحقيق توازن مع القوة الأمريكية، سعت الصين بحرص إلى إنشاء علاقات مع كل من هذه الدول.[2]

---

[1]- محمد السيد سليم، **السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية**. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ص 155.

[2]- جون ألترمان. **إقامة توازن صيني في الخليج، برنامج الشرق الأوسط**. مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، أوت 2013، ص 18.

2-**تركيا:**

غيرت تركيا وجهت نظرها من الغرب إلى دور المنطقة العربية ومنها دور الخليج العربي ومنذ السبعينات بدأت تظهر عوامل شجعت على ذلك منها أزمة النفط في العام 1973 والتي بدت فيها دو الخليج العربي كلاعب إقليمي مؤثر في السياسة الدولية،كما إن رفض السوق الأوربية المشتركة في السبعينات المطالب التركية لدعم برنامج التنمية والإصلاح الاقتصادي وتوسيع امتيازاتها في السوق، وهو ما دفع تركيا للعودة إلى المنطقة للبحث عن تمويل واستثمارات للنهوض بواقعها الاقتصادي المتردي آنذاك وجاءت الأزمة القبرصية الثانية في العام 1974 نتيجة للغزو التركي لجزيرة قبرص وما تبعه من إجراءات أمريكية تمثلت بفرض حظر التسلح المقصور على الغرب فقط، وكانت أولى الخطوات استضافة تركيا لمنظمة المؤتمر الإسلامي في العام1976 لتطوير علاقاتها بالدول الإسلامية ومنها دول المنطقة الخليجية، هذا التوجه الجديد أثمر زيارات مكثفة في الثمانينات أدت إلى تطوير العلاقات الاقتصادية ولعلنا نلاحظ إن الصيغة الاقتصادية كانت المبرر التركي للانفتاح على الخليج لاسيما أن القيود التي تفرضها العلمانية في تركيا تصعب من ارتياد مجالات أخرى.[1]

أسباب وعوامل تغير الدور التركي اتجاه منطقة الخليج العربي: يمكن تقسيم أسباب تغير الدور التركي في المنطقة إلى الأسباب التالية:

-الفراغ الكبير الذي تشهده المنطقة نتيجة لانهيار ما سمي النظام الإقليمي العربي، إضافة إلى التهديدات والتحديات التي باتت تركيا نواجهها والتي ينبع من معظمها من هذه المنطقة، خاصة بعد احتلال العراق مما أدى إلى تراجع ثقة تركيا بحلفائها في الناتو واقتناعها بأنهم غير مكترثين بأمنها القومي في مواجهة التحديات النابعة من منطقة الخليج العربي، إذن تدرك تركيا أن لعب دور إقليمي في منطقة الخليج العربي يعني المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية والوصول بخطوط الدفاعات التركية إلى أبعد نطاق ممكن من الأراضي التركية.

-تعثر الدور الأمريكي في منطقة الخليج العربي، حيث نتج عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة إعطاء هامش حركة للقوى في المنطقة للاستفادة منه، وفي هذا الإطار تأتي التحركات التركية مع كل من إيران وسوريا، مصر والسعودية.

-تعثر الجهود الخاصة بالانضمام إلى الإتحاد الأوربي، حيث لا تزال أوروبا المسيحية تحمل في علاقاتها التركية تركة الصراع العثماني-الأوروبي منذ سنة 1453، حيث ترى أوروبا أنه لا مكان لتركيا في المشروع الحضاري الأوروبي لكونها مختلفة حضاريا عنها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتخوف الإتحاد الأوروبي من أن انضمام

[1]- سعد حقي توفيق، **السياسة الإقليمية التركية اتجاه الخليج العربي 2002/2008**. مجلة العلوم السياسية، العدد 38، ص 03.

تركيا سيجعل للإتحاد الأوروبي حدودا مشتركة مع منطقة الشرق الأوسط المليئة بالنزاعات (إيران، العراق، سوريا..) وتقحمه في سياستها، إذن فالرفض الأوروبي لتركيا يعد أحد الأسباب التي دعت أنقرة إلى مراجعة العديد من خياراتها، حيث ازدادت قناعة الدولة التركية بأن أمنها القومي ومصالحها الإستراتيجية مرتبطة أكثر بمحيطها العربي و الإسلامي، الأمر الذي يدفعها اليوم إلى إقامة شراكة إستراتيجية مع دول منطقة الخليج.

– تمدد تركيا إقليميا في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، بحيث أن جدوى الإستراتيجية من لعب هذا الدور متحققة تماما في حالة منطقة الخليج العربي.

–منطقة الخليج العربي هي المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية، بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي، أو في ألبانيا والبوسنة حيث النفوذ الأوروبي.

–الصورة الإيجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة والترحيب غير المسبوق بهذا الدور من أوسع القطاعات العربية بالدور التركي في المنطقة لأول مرة منذ قيام الجمهورية عام 1923، ووصل الأمر إلى حد الحديث عن "النموذج التركي" وضرورة الاستفادة من الدروس التي يقدمها، مثل التناوب السلمي على السلطة وإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية والفصل بين الحزب والدولة وليس توسيع هامش المناورة تحت سقف التحالف مع القطب العالمي الأوحد.

–المصالح التركية الوطنية في منطقة الخليج العربي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- تشكل دول منطقة الخليج العربي سوقا ممتازة للسلع التركية التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحظى بالضرورة بها في السوق الأوروبية.
- تشكل منطقة الخليج العربي بما تملكه من احتياطات للطاقة عامل جذب بأهمية استثنائية لتركيا التي يتزايد الطلب فيها على النفط والغاز لعاملين أساسيين وهما: تعاظم قدرات الاقتصاد التركي، وطموح تركيا لتصبح معبرا لإمدادات الطاقة إلى أوروبا بما يعزز وضعيتها الإستراتيجية.
- توافر التاريخ المشترك بين تركيا والمنطقة العربية ووجود تقارب ثقافي وحضاري بينها وبين دول منطقة الخليج العربي، وهو ما لا يجعل تركيا عنصرا وافدا إلى المنطقة ويسهل قيامها بهذا الدور.

–التأثير الذي لعبه وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا على قيامها بدور إقليمي جديد في منطقة الخليج العربي حيث كان للخلفية الإيديولوجية التي ينطلق منها حزب العدالة والتنمية دورا كبيرا في توجيه سياسة تركيا الخارجية، ويرى الحزب أن تركيا كدولة تابعة قد أصبح شيئا من الماضي ويجب أن تحتل مكانة جديدة لضمان أمنها واستقرارها، تضطلع بموجبها بدور دبلوماسي وسياسي واقتصادي فعال في المنطقة،

تكون فيها هي المركز من خلال استعمال "القوة اللينة" كنموذج داخلي يحظى بالاحترام العالمي سياسيا واقتصاديا وثقافيا (كجسر يربط بين الشرق والغرب).[1]

3-إيران:

تعد إيران من القوى المؤثرة والفاعلة في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، فإيران تستمد قوتها وفاعليتها من تراكم عناصر القوة التقليدية لديها، وعناصر القوة هذه بنيت نتيجة عاملين أساسيين الأول: طموحات إيران التوسعية وسعيها إلى إضفاء صفة التفوق الإقليمي على نفسها، أما العامل الثاني: فهو التهديدات الخارجية لمشروع إيران الإستراتيجي في منطقة الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

يرى الكثير من المتخصصين أن إيران هي دولة لا ضعيفة ولا مهيمنة، فالمستوى المطلوب من القوة حتى تتحول الدولة إلى دولة مهيمنة هو أن تضعف دول الإقليم إلى درجة أن تصبح بلا قوة (كما حدث للعراق بعد عام 2003) بعدها يمكن لإيران أن تضفي صفة القوة المهيمنة على نفسها، لكن بوجود دول الخليج التي تحاول تقوية وتعزيز وجودها من خلال الاحتماء بالتحالفات الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية أو أيضا محاولة تعزيز قدراتها العسكرية لمواجهة التهديد الإيراني، يمكن أن يضعف هذه الصفة أو ينهيها.

تستند إيران في سعيها نحو التأثير الإقليمي على قوتها العسكرية التقليدية، والتي يمكنها إذا ما سعت في تطويرها وتحديثها أن تصبح قوة فاعلة ومؤثرة في منطقة الخليج العربي، فلديها قوات يصل تعدادها ما بين المتفرغ للعمل في الجيش والاحتياط إلى أكثر من 1,4 مليون فرد مع قوات التعبئة الشعبية، وأيضا لديها قوات برية تتكون من أربعة فيالق، ولديها قوات جوية تقليدية، وصواريخ متنوعة يصل مداها إلى أكثر من 3000 كلم، وأيضا لديها قوات بحرية يصل عدد أفرادها ما بين 16 و17 ألف جندي، فضلا عن ذلك سعت إيران إلى تطوير برنامجها النووي الذي تصرح عنه في العلن على أنه برنامج سلمي، إلا أن الكثير من التقارير تشير إلى أن إيران تطمح إلى امتلاك السلاح النووي الذي من شأنه أن يزيد قوتها ونفوذها كقوة إقليمية مهيمنة ومؤثرة في منطقة الخليج العربي.

بروز القوة الإيرانية هذا جاء بعد انتهاء حالة توازن القوى في منطقة الخليج العربي باحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وتدمير قواته العسكرية، وبالمقابل فإن دول مجلس التعاون الخليجي الستة لا تستطيع مجاراة قوة

[1]- فتيحة ليتيم، **تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط**. مجلة المفكر، العدد 05، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ببسكرة. 2009، ص ص 212-214.

إيران والتصدي لها بمفردها، ولاسيما أن إيران قامت سياستها في منطقة الخليج العربي على مجموعة من الوسائل، ولعل أهمها:

–تقوية القدرات العسكرية الإيرانية من خلال تحديث القوة العسكرية وزيادة عدد أفراد القوات المسلحة الإيرانية لمواجهة أي تهديد محتمل.

–تعمل إيران على إضعاف الدول الخليجية العربية من خلال إثارة النزاعات الطائفية فيها ولاسيما في البحرين والسعودية.

–مازالت إيران تحتل الجزر الإماراتية الثلاث، وأيضا في نفس الوقت تعمل على انتشار عسكري مكثف في هذه الجزر.

–العمل على استغلال عناصر القوة الإيرانية ولاسيما المتعلقة منها بالإطلالة الواسعة لإيران في التحكم بالملاحة في منطقة الخليج العربي، أو على الأقل التهديد بالتحكم بها من خلال إغلاق مضيق هرمز أو استهداف المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وقد عبرت إيران في أكثر من مرة على أنها سوف تلجأ إلى غلق مضيق هرمز وإيقاف حركة الملاحة في الخليج، ولكن في الوقت نفسه يبدو أن إيران تدرك أن أي مساس بحركة الملاحة في الخليج سوف يؤدي إلى توجيه ضربة عسكرية مباشرة لها، وأنها لن تستطيع إغلاق مضيق هرمز أو وضع ألغام في مسارات النقل لفترة طويلة قبل أن يتم تدمير قدراتها.[1]

[1]- محمد ياس خيضر، **أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة**. دراسات دولية، 2011، ص ص 145-146.

الخاتمة

الخاتمة:

يتضح مما تقدم أن المسار المستقبلي للتنافس الأوروبي– الأمريكي–سوف يكون له انعكاسات على المنظومة الأمنية لدول منطقة الخليج العربي، حيث اتضح أن ما ترمي إليه الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ليس حل مشاكل المنطقة المتوسطية وإيجاد حلول عاجلة لها، وإنما إدخال منطقة الخليج العربي في أحلاف عسكرية وأمنية واقتصادية تبقيها تابعة للقوى المتنافسة على المنطقة أمنيا وعسكريا واقتصاديا.

وما يمكن أن نصل إليه مما تقدم، أن التنافس بين القوتين (الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي) يندرج في إطار التنافس الدولي بين القوتين على وضع الترتيبات للنظام الدولي الجديد لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث تحاول كل قوة احتواء دول المنطقة عسكريا واقتصاديا.

علاوة على ذلك، وجدنا أن دول المنطقة العربية لم يكن أمامها خيار آخر غير التقرب من إحدى الكتلتين المتنافستين– أي الولايات المتحدة الأمريكية أو دول الاتحاد الأوروبي – ووجدنا أن المنطقة العربية المتوسطية أصبحت منطقة تميل للطرف الأمريكي أكثر ما تميل للطرف الأوروبي، وهذا لأن هذا الأخير– أي الطرف الأوروبي – لم يحقق لها مطالبها التي اقترحتها على دول الاتحاد الأوروبي في أثناء انعقاد لقاء برشلونة الأوروبي المتوسطي، خاصة مطالبها الاقتصادية بتقديم مساعدات مالية وتجارية عاجلة لها لإنعاش اقتصادياتها المنهارة، ولذلك وجدت الدول العربية أن مصلحتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وليس مع دول الاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك فإن الدول العربية التي عولت على دول الاتحاد الأوروبي لكي يكون شريكها الرئيسي في عملية السلام في الشرق الأوسط، تحاول أن تبقي علاقاتها معه خاصة في المجال الاقتصادي والسياسي، مع أنها تعرف أن تقربها من دول الاتحاد الأوروبي لن تستفيد منه أكثر، لأن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت احتواء دول الاتحاد الأوروبي خاصة بعد الحوادث التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر عام 2001 حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على ما أسمته بالإرهاب الدولي، وأعلنت معظم الدول العربية مساندتها ودعمها للولايات المتحدة الأمريكية في حربها الجديدة.

الخاتمة

من هنا وجدنا أن المسار المستقبلي للتنافس الأوروبي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة لا يخدم المصالح العربية الخليجية بقدر ما يبقي المنطقة رهينة للمصالح الأمريكية والأوروبية.

اكتسبت منطقة الخليج العربي أهمية سياسية واقتصادية كبيرتين أثناء وبعد الحرب الباردة خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، إذ سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إظهار أهمية كبيرة لمنطقة الخليج العربي في أجندة سياستها الخارجية، إذ أعلنت وبوضوح أن أي محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط ستكون بمثابة تهديد للمصالح الحيوية الأمريكية، كما حظيت منطقة الخليج العربي باهتمام كبير من طرف الدول الأوروبية وهذا في سعيها الحثيث من أجل تثبيت أقدامها في المنطقة من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها، خاصة تلك المتعلقة بالأمن والاقتصاد، وعلى إثر هذا التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي حول منطقة الخليج العربي برزت عدة قوى جديدة منافسة في المنطقة والتي أصبحت مصالحها مرتبطة بها بطريقة أو بأخرى.

قائمة الملاحق

الشكل (01): خريطة الولايات المتحدة الأمريكية السياسية

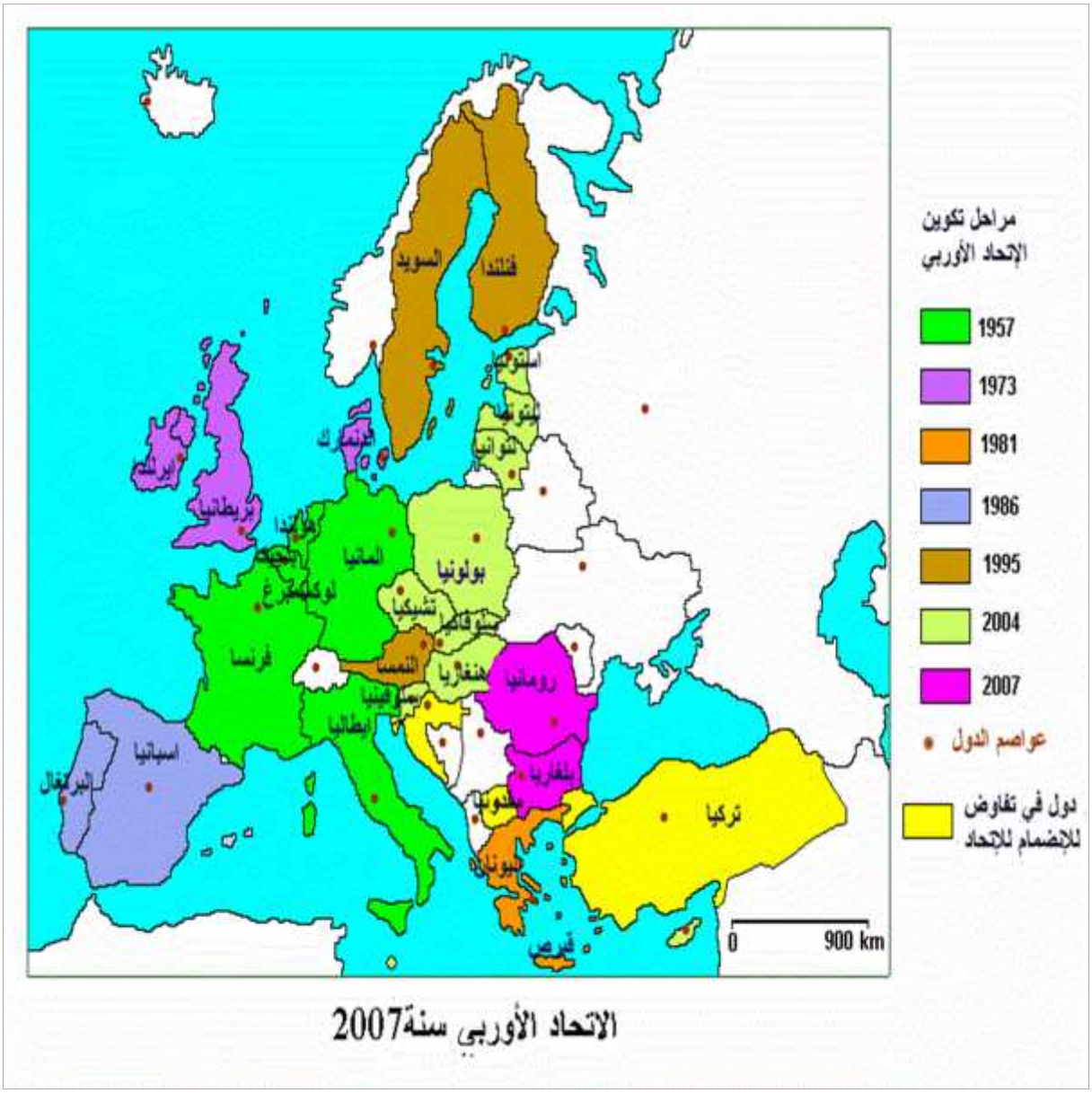

الشكل (02): خريطة الإتحاد الأوروبي السياسية

الشكل (03): خريطة منطقة الخليج العربي السياسية

قائمة المراجع

الكتب:

1-القرآن الكريم، سورة المطففين.

2-اكزافييه غيوم، **العلاقات الدولية**. تر: قاسم المقداد، نسخة الكترونية.

3-إدريس مُحَمَّد السعيد، **النظام الإقليمي للخليج العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000.

4-جون ألترمان، **إقامة توازن صيني في الخليج، برنامج الشرق الأوسط**. مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، أوت 2013.

5-حسين قادري، **النزاعات الدولية: دراسة وتحليل**. الجزائر (باتنة): منشورات خير جليس، 2007.

6-خالد المنيعي، **الصراع الدولي بعد الحرب الباردة**. دمشق: دار كيوان للنشر والتوزيع، 2009.

7-سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الواحد والعشرين**. عمان: دار وائل للنشر، 2003.

8-سعد غالب ياسين، **الإدارة الإستراتيجية**. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر، 1998.

9-سليم كاطع علي، **أثر النفط في التوجه الأمريكي اتجاه منطقة الخليج العربي وآسيا الوسطى**. الملف السياسي، جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية، العدد 29، جوان 2007.

10-صدام مرير الجميلي، **الاتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد**. بيروت :دار المنهل اللبناني، ط1، 2001.

11-صلاح أحمد هريدي علي، **العلاقات الدولية: مفهومها وتطورها**. مصر (الإسكندرية): دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2007.

12-عامر مصباح، **العلاقات الأمريكية السعودية في عصر التحولات**. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008.

13–عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**. الجزائر: دار الخلدونية، 2007.

14–فولكر بيرش، **"ألمانيا والخليج: نحو صوغ سياسة ألمانية" في المصالح الدولية في منطقة الخليج**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

15–قبيسي هادي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين المحافظية الجديدة والواقعية**. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2008.

16–مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

17–مُحَمَّد السيد سليم، **السياسة الصينية إزاء القضايا العربية: وجهة نظر عربية**. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية.

18–مُحَمَّد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**. ط1، مصر: دار الأمين للطبع والنشر والتوزيع، 2002.

19–مُحَمَّد حسنين هيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

20–مصطفى علوي يوسف، **إستراتيجية الحلف الأطلسي اتجاه منطقة الخليج العربي**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008.

21– هادية العارف، **التخطيط الإستراتيجي والعولمة**. الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2001.

22–ناظم عبد الواحد الجاسور، **الأمة العربية ومشاريع التفتيت: مشاريع التفتيت، أمن الخليج العربي والعولمة**. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.

23–ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**. عمان: دار مجدلاوي للطبع والنشر، 2004.

المجلات:

1–إبراهيم الإسماعيل، **الإتحاد الأوروبي: التجربة والتحديات**. ندوة حول النمو الاقتصادي الأوروبي، 06 جوان 2006.

2–أنس المرزوقي، **مراحل بناء الإتحاد الأوروبي**. مجلة الحوار المتمدن، العدد 4333، 2014.

3–أنور مُحَمَّد فرج، **السياسة الخارجية المشتركة للإتحاد الأوروبي اتجاه الشرق الأوسط –إعلان برشلونة نموذجا–**. دراسات دولية، العدد 39.

4–حسنين توفيق إبراهيم، **الخليج...إلى أين؟ دراسة إستشرافية**. مجلة آراء حول الخليج، العدد 06، فيفري 2005.

5–حسين طلال مقلد، **المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 27، العدد 03، 2011.

6–خالد بن سلطان عبد العزيز آل سعود، **"أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني"**. سلسلة محاضرات الإمارات. العدد 18، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997.

7–رأفت غنيمي الشيخ، **مستقبل العلاقات الدولية في الخليج العربي**. وقائع وبحوث الندوة الرابعة، مستقبل الخليج العربي وإستراتيجيات العمل الغربي المشترك. المجلد 2، جامعة البصرة، 1981.

8–سعد حقي توفيق، **التنافس الدولي وضمان أمن النفط**. مجلة العلوم السياسية، العدد 43.

9–سعد حقي توفيق، **السياسة الإقليمية التركية اتجاه الخليج العربي 2002–2008**. مجلة العلوم السياسية، العدد 38.

10–سعيد رفعت، **توجهات أمريكية وأوروبية جديدة في المنطقة**. مجلة شؤون عربية، العدد 125، ربيع 2006.

11–سنية الحسيني، **السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط**. مجلة الحوار المتمدن، العدد 2924، 2010.

12–عز الدين مُحَمَّد أحمد، **أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الخليج العربي**. مجلة الساتل.

13–فتيحة ليتيم، **تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط**. مجلة المفكر، العدد 05، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مُحَمَّد خيضر ببسكرة، 2009.

14–قاسم عبد الستار، **الإستراتيجية الأمريكية الجديدة و انعكاساتها على العرب**. التقرير السنوي لمجلة البيان، العدد 02، 2004.

15–كامل عبد العزيز، **المحافظون الجدد والمستقبل الأمريكي**. التقرير السنوي لمجلة البيان، العدد 02، 2004.

16–مالك عوني، **السياسة الخارجية والأمنية المشتركة: آفاق التكامل الأوروبي الجديدة**. مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام، العدد 132، أكتوبر 2000.

17-مُحَمَّد ياس خيضر، **أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة**. دراسات دولية، العدد 53، 2011.

18–مُحَمَّد عبد الشفيع عيسى، **المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي: قراءة في التقارير الدولية**. مجلة السياسة الدولية، العدد 173، جوان 2008.

19–مرزوق نبيل، **حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد**. مجلة الطريق، العدد 04، بيروت: أوت 1998.

20-ناصر حامد، **عمليات الاندماج الاقتصادي في أوروبا: فرص وتحديات التوسع الراهن**. مجلة السياسة الدولية، جوان 2004.

21–نوري منير، **تحليل التنافسية في ظل العولمة الاقتصادية**. مجلة اقتصاديات إفريقيا، العدد 04.

22–هويدى أمين، **البحر الأحمر والأمن العربي–العوامل المؤثرة**. المستقبل العربي، العدد 12، بيروت: فيفري 1989.

23–يوسف مكي، **تنافس القوى الكبرى على الموارد الأولية في الشرق الأوسط**. مجلة الحوار المتمدن، العدد 4225، 2014.

المذكرات والرسائل:

1–جلال خشيب، **جيوإستراتيجية القوقاز والتنافس الأمريكي الروسي**. أطروحة دكتوراه، الجزائر: جامعة منتوري بقسنطينة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009/2008.

2–حمد بن مُحَّد آل رشيد، **السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج**. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، الجزائر، 2012/2011.

3–مصطفى صايج، **السياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية: التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000–2008**. أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006–2007.

4–بومدين يوسف، **أثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء الحالي للمؤسسات الاقتصادية**. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

5–جعفر عدالة، **توسيع الإتحاد الأوروبي وتأثيره على الشراكة الأوروبية–المغاربية**. رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2008/2007.

6–دخالة مسعود، **العلاقات الأوروبية الإفريقية وبروز المنافسة الأمريكية بعد الحرب الباردة**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2005/2004.

7–سليم شيخاوي، **الوظيفة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي على ضوء التحولات الدولية الجديدة**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001/2000.

8–سليم كاطع علي، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي :دراسة تحليلية في الواقع والمستقبل**. رسالة ماجستير ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2000.

9–زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية–المغاربية**. رسالة ماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات أور ومتوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، 2011/2010.

10–عبد المالك تلي، **آليات صناعة السياسة الخارجية الأمريكية**. 09 أفريل 2010، 21:28، رسالة ماجستير، دراسات إستراتيجية، 2012/2011، جامعة الجزائر.

المواقع الالكترونية:

1–حمدي مُحَّد نذير، **ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية**. المركز الديمقراطي العربي قسم الدراسات والعلاقات الدولية –مشاريع بحثية– http://democraticac.de

2–عبد الحكيم الفيلالي، **الولايات المتحدة الأمريكية قوة اقتصادية عظمى**. ص 5، على الرابط www.Madariss.fr

3-عدنان الهياجنة، **العلاقات العربية–الأمريكية..المصالح والمبادئ**. أحدث الأخبار على الرابط: 2010/09/28http//:with History on Youtube.com

4–قايز هاجر، **التنافس الاستعماري في منطقة الخليج العربي**. أخبار الخليج، 22 أفريل 2009، على الرابط http//:iraqalmutery.maktoobblog.com

5–قصي طارق، **أهمية الموقع الجغرافي للخليج العربي**. على الرابط http://www.alukah.net/culture ، 2013/05/08، 15:13

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

كلمة شكر.....

الإهداء.....

مقدمة عامة.....أ

الإشكالية.....ب

الفرضيات.....ب

تحديد المفاهيم.....ج

حدود الدراسة.....د

أهمية الدراسة.....ه

الهدف من الدراسة.....ه

الجانب النظري للدراسة.....و

الجانب المنهجي للدراسة.....و

الخطة المعتمدة في الدراسة.....ز

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة.....1

المبحث الأول: ماهية التنافس الدولي.....1

المطلب الأول: مفهوم التنافس الدولي وعلاقته بالمفاهيم المشابهة.....1

1-مفهوم التنافس الدولي.....2

2-علاقة التنافس الدولي بالمفاهيم المشابهة.....4

التنافسية والتنافس الدولي.....4
موازين القوى وعلاقته بالتنافس الدولي.....5
التوتر وعلاقته بالتنافس الدولي.....6
الصراع الدولي وعلاقته بالتنافس الدولي.....7
التنافس من منظور ليبرالي (المثالية).....7
المطلب الثاني: خصائص وأهداف التنافس.....10
1-خصائص التنافس.....10
2-أهداف التنافس.....10
المطلب الثالث: تحديات وعوامل التنافس.....11
1-تحديات التنافس.....11
2-عوامل التنافس.....12
المبحث الثاني: الولايات المتحدة الأمريكية.....13
المطلب الأول: ماهية السياسة الخارجية الأمريكية.....13
التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية.....14
1-الانعزالية (من الاستقلال إلى الحرب العالمية الأولى).....14
2-الخروج من العزلة والانفتاح الحذر (فترة ما بين الحربين العالميتين).....15
3-السعي نحو الهيمنة العالمية (مرحلة الحرب الباردة).....16
المطلب الثاني: بنية الاقتصاد الأمريكي.....20
العوامل التنظيمية والعلمية ودورها في دعم تفوق الاقتصاد الأمريكي.....20

مظاهر تفوق الاقتصاد الأمريكي.....20
المطلب الثالث: مساهمات الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي.....23
المبحث الثالث: مبادرة إنشاء الإتحاد الأوروبي.....26
المطلب الأول: مفهوم الإتحاد الأوروبي ومراحل تشكله.....26
1-مفهوم الإتحاد الأوروبي.....26
2-مراحل ومظاهر اندماج الإتحاد الأوروبي.....29
مرحلة التعاون القطاعي.....29
مرحلة المجموعة الاقتصادية الأوروبية (1957-1992).....30
المطلب الثاني: الهيكل المؤسسي للإتحاد الأوروبي.....31
مجلس الإتحاد الأوروبي.....32
البرلمان الأوروبي.....33
المطلب الثالث: إسهامات الإتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي.....35
أهمية الوسط الطبيعي للإتحاد الأوروبي.....35
القوة البشرية.....36
الفصل الثاني: منطقة الخليج العربي كمحدد للتنافس الأمريكي-الأوروبي.....38
المبحث الأول: أهمية منطقة الخليج العربي.....38
المطلب الأول: العمق الإستراتيجي لمنطقة الخليج العربي.....39
الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي.....39
المطلب الثاني: التوجهات الأمريكية نحو منطقة الخليج العربي.....44

السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة.....44
إدارة بيل كلينتون.....46
إدارة جورج بوش.....47
المطلب الثالث: توجهات الإتحاد الأوروبي نحو منطقة الخليج العربي.....49
المبحث الثاني: مجالات التنافس الأمريكي-الأوروبي في منطقة الخليج العربي.....50
المطلب الأول: التنافس في المجال الاقتصادي والمالي.....50
1-الولايات المتحدة الأمريكية.....50
2-الإتحاد الأوروبي.....52
المطلب الثاني: التنافس في المجال السياسي والأمني.....52
1-الولايات المتحدة الأمريكية.....52
2-الإتحاد الأوروبي.....54
المطلب الثالث: التنافس في المجال الاجتماعي والثقافي.....55
1-الولايات المتحدة الأمريكية.....55
2-الإتحاد الأوروبي.....56
المبحث الثالث: آفاق التنافس الأمريكي-الأوروبي في منطقة الخليج العربي.....57
المطلب الأول: الامتيازات الممنوحة لكل طرف.....57
1-الطرف الأمريكي.....57
الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي.....58
مضامين الإستراتيجية الأمريكية نحو منطقة الخليج العربي.....58

العلاقات الإستراتيجية الأمريكية-الخليجية.....58
الأولويات الأمريكية في منطقة الخليج العربي في ظل التطورات الجديدة.....59
2-الطرف الأوروبي.....59
دور الحلف الأطلسي في الأمن الإقليمي الخليجي.....60
مبادرة اسطنبول والمضمون الإستراتيجي للحلف نحو منطقة الخليج العربي.....60
علاقات الإتحاد الأوروبي بمجلس التعاون الخليجي.....60
القوى العظمى الأوروبية والأمن في منطقة الخليج العربي.....61
المطلب الثاني: إخفاقات وتحديات التنافس الأمريكي-الأوروبي في منطقة الخليج العربي.....61
المطلب الثالث: القوى الجديدة المنافسة في منطقة الخليج العربي.....62
1-الصين.....62
2-تركيا.....65
3-إيران.....67
الخاتمة.....71
قائمة الملاحق.....74
قائمة المراجع.....78
فهرس المحتويات.....85